

القانون رقم / ٣٣ /

رئيس الجمهورية

بناءً على احكام الدستور.

وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧/١١/٥١٤٢٨.

الموافق ٢٧/١١/٢٠٠٧.

يصدر مايلي

المادة ١ - تطبق احكام قانون التجارة المرفق اعتبارا من تاريخ سريانه.

المادة ٢ - يلغى اعتبارا من التاريخ المذكور المرسوم التشريعي رقم ١٤٩ الصادر في

١٩٤٩/٦/٢٢ و تعديلاته و جميع الاحكام المخالفة لقانون التجارة المرفق .

المادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية و يعمل به اعتبارا من تاريخ ١/٤/٢٠٠٨م.

دمشق في : ٢٩/١١/٥١٤٢٨ الموافق ل ٩/١٢/٢٠٠٧م.

قانون التجارة

الكتاب الاول

التجارة على وجه عام

و التجار و المؤسسات التجارية (المتجر)

الباب الاول

احكام عامة

المادة ١/- يتضمن هذا القانون القواعد المختصة بالاعمال التجارية التي يقوم بها اي شخص مهما كانت صفته القانونية و يتضمن من جهة اخرى الاحكام التي تطبق الاشخاص الذين اتخذوا التجارة مهنة .

المادة ٢/- ١- اذا انتفى النص من هذا القانون فتطبق على المواد التجارية احكام القانون المدني .
٢- على ان تطبيق هذه الاحكام لا يكون الا على نسبة اتفاتها مع المبادئ المختصة بالقانون التجاري و العرف التجاري .

المادة ٣/- اذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه ، فللقاضي ان يسترشد بما استقر عليه الاجتهاد القضائي و بمبادئ العدالة و الانصاف و الاستقامة التجارية.

المادة ٤/- ١ على القاضي عند تحديد اثار العمل التجاري ان يطبق العرف المتوطد الا اذا ظهر ان المتعاقدين قصدوا مخالفة العرف او كان العرف متعارضاً مع النصوص التشريعية الالزامية .
٢ و يعد العرف الخاص و العرف المحلي مرجحين على العرف العام .

المادة ٥/- ان البورصات التجارية و المعارض و الاسواق و المخازن العامة و المستودعات و سائر المنشآت المعدة للتجارة تخضع على قدر الحاجة لقوانين و انظمة خاصة .

الباب الثاني

الاعمال التجارية

المادة ٦/-

تعد بحكم ماهيتها الذاتية اعمالا تجارية :

- أ- شراء المنقولات المادية و غير المادية لاجل بيعها بربح ما سواء بيعت على حالتها ام بعد شغلها او تحويلها .
 - ب- شراء تلك الاشياء المنقولة نفسها لاجل تأجيرها او استئجارها لاجل تأجيرها ثانية .
 - ج- البيع او الاستئجار او التأجير ثانية للاشياء المشتراة او المستأجرة على الوجه المبين فيما تقدم .
 - د- اعمال الصرافة و المبادلة المالية و معاملات المصارف العامة و الخاصة .
 - هـ- مشروع التوريد .
 - و- مشروع المصانع و ان يكن مقترنا باستثمار زراعي ، الا اذا كان تحويل المواد يتم بعمل يدوي بسيط .
 - ز- مشروع النقل برا او جوا او على سطح الماء .
 - ح- مشروع الوكالة و السمسرة .
 - ط- مشروع التأمين بأنواعه .
 - ي- مشروع المشاهد العامة .
 - ك- مشروع النشر .
 - ل- مشروع المخازن العامة .
 - م- مشروع المناجم و البترول .
 - ن- مشروع الاشغال العقارية .
 - س- مشروع شراء العقارات لبيعها بربح .
- ع مشروع وكالة اشغال .
- ف- كل مشروع لانشاء و شراء بواخر معدة للملاحة الداخلية او الخارجية , بقصد استثمارها تجاريا او بيعها و كل بيع للبواخر المشتراة على هذا الوجه .
- ص- جميع الارساليات البحرية و كل عملية تتعلق بها كالشراء او بيع لوازمها من حبال و اشرة و مؤن .

ث- اجارة السفن او التزام النقل عليها و الاقراض او الاستقراض البحري.

خ- و سائر العقود المختصة بالتجارة البحرية كالاتفاقات و المقاولات على اجور البحار و بدل خدمتهم و استخدامهم للعمل على بواخر تجارية .

و تعد كذلك من الاعمال التجارية بحكم ماهيتها الذاتية , الاعمال التي يمكن اعتبارها مجانسة للاعمال المتقدمة لتشابه صفاتها و غاياتها .

المادة ٧/-
١- جميع الاعمال التي يقوم بها التاجر لحاجات تجارته تعد تجارية ايضا في نظر القانون.

المادة ٨/-
٢- و عند قيام الشك ، تعد اعمال التاجر صادرة منه لهذه الغاية الا اذا ثبت العكس .

الباب الثالث

التجار

الفصل الأول

التجار على وجه عام والاهلية المطلوبة للتجار

- المادة ٩/- ١- التجار هم :
- أ- الاشخاص الذين تكون مهنتهم القيام بأعمال تجارية .
ب- الشركات التي يكون موضوعها تجاريا .
- ٢- الشركات التي يكون موضوعها مدنيا و لكنها اتخذت صفة الشركات المساهمة او الشركات المحدودة المسؤولة ، فتخضع لجميع التزامات التجار المعينة في الفصلين الثاني و الثالث الاتيين ، و لاحكام الصلح الواقي و الافلاس المقررة في هذا القانون .
- المادة ١٠/- ان الافراد الذين يتعاطون تجارة صغيرة او حرفة بسيطة ذات نفقات عامة زهيدة بحيث يعتمدون في الغالب على مساعيهم البدنية للحصول على ارباح قليلة لتأمين معيشتهم اكثر من استنادهم الى رأس مالهم النقدي ، كالبائع الطواف او البائع بالمياومة او الذين يقومون بنقلات صغيرة على البر او سطح الماء، لا يخضعون للواجبات المختصة بالدفاتر التجارية و لا لقواعد الشهر و لا لاحكام الافلاس و الصلح الواقي المنصوص عليها في هذا القانون .
- المادة ١١/- كل من اعلن في الصحف او النشرات او اي واسطة اخرى عن نفسه كتاجر او عن المحل الذي اسسه او يستثمره للاشتغال بالمعاملات التجارية يعد تاجرا وان لم يتخذ التجارة مهنة مألوفة له .
- المادة ١٢/- لا يعد تاجرا من قام بمعاملة تجارية عرضا ، الا ان المعاملة تكون خاضعة لاحكام قانون التجارة .
- المادة ١٣/- لا تعد الدولتو دوائرها و للوحدات الادارية و اللجان و النوادي و الجمعيات ذات الشخصية الاعتبارية من التجار و ان قامت بمعاملات تجارية ، الا ان معاملاتها المذكورة

تكون خاضعة لاحكام قانون التجارة .

المادة /١٤- اذا اشتغل العاملون في الدولة الممنوعون من الاتجار قانونا بالمعاملات التجارية ، فتشملهم

الاحكام القانونية المتعلقة بالصلح الواقعي و الافلاس .

المادة /١٥- تخضع الاهلية التجارية لاحكام القانون المدني و للاحكام الخاصة بالتجار .

الفصل الثاني

دفاتر التجارة

المادة /١٦- ١- على التاجر ان ينظم على الاقل الدفترين الاجباريين التاليين :

أ- دفتر اليومية يقيد فيه يوما فيوما جميع الاعمال التي تعود بوجه من الوجوه الى مؤسسته التجارية و ان يقيد بالجملة شهرا فشهرها النفقات التي انفقها على نفسه و اسرته و اذا كان التاجر يتبع الاسلوب الالي في محاسبته او مسك الدفاتر يومية مساعدة منظمة وفق احكام المادتين (١٧ و ١٨) من هذا القانون ، فله ان يقيد اعماله في دفتر اليومية شهرا فشهرها ، على ان يحتفظ بجميع الوثائق التي تتيح التدقيق في الاعمال المذكورة.

ب- دفتر جرد يتضمن جردا سنويا للموجودات و المطالبين العائدة لمؤسسته و ان يوقف حساباته سنويا ليضع على اساسها الميزانية و حساب الارباح و الخسائر و ينسخها في دفتر الجرد .

٢- و عليه ان يحفظ و يرتب المراسلات التي يتلقاها و صور المراسلات التي يرسلها .

٣- يجب تنظيم دفترتي اليومية و الجرد باللغة العربية . و لوزير الاقتصاد و التجارة ان يعفي من هذا الشرط المؤسسات الاجنبية التي يحددها بقرار منه.

المادة /١٧- يجب ان تنظم الدفاتر التجارية الاجبارية بحسب التاريخ و بلا بياض و لا فراغ و لا نقل الى

- المادة /١٨- يجب ترقيم الدفاتر المذكورة و التأشير عليها و توقيعها من رئيس محكمة البداية المدنية او من قاضي الصلح في المدن التي لا توجد فيها محكمة بداية .
- المادة /١٩- ١- يجب على التاجر ان يحفظ الدفاتر بعد اختتامها مدة عشر سنوات .
- ٢- للمؤسسات التجارية التي يعينها وزير الاقتصاد و التجارة ان تحتفظ للمدة المذكورة في الفقرة السابقة بالصورة (بأية وسيلة الكترونية تعتمدھا وزارة الاقتصاد و التجارة) بدلا من الاصل و تكون للصورة حجية الاصل في الاثبات .
- المادة /٢٠- لا تسلم الدفاتر بكاملها الى القضاء الا في احوال الارث و قسمة الاموال المشتركة و الشركة و الصلح الواقى و الافلاس .
- المادة /٢١- ١- فيما عدا الاحوال المذكورة في المادة السابقة يمكن على الدوام عرض الدفاتر التجارية او المطالبة بابرزھا لاستخلاص ما يتعلق منها بالنزاع .
- ٢- و للقاضي ان يأمر من تلقاء نفسه الدفاتر المذكورة للغاية ذاتھا .
- المادة /٢٢- يمكن للتجار مسك حساباتهم الكترونيا وفقا للتعليمات التنفيذية التي تصدر عن وزارة الاقتصاد و التجارة .

الفصل الثالث

سجل التجارة

- المادة /٢٣- ١- سجل التجارة يمكن الجمهور من الحصول على المعلومات الوافية عن كل المؤسسات التجارية التي تعمل في سورية
- ٢- وهو ايضا اداة للشهر يقصد بها جعل من درجاته نافذة في حق الغير عند وجود نص قانوني صريح بهذا المعنى .
- المادة /٢٤- ١- ينظم لدى وزارة الاقتصاد و التجارة سجل خاص بفروع المؤسسات التجارية و الشركات

التي يوجد مركزها خارج سورية .

٢- ينظم لدى وزارة الاقتصادو التجارة في كل محافظة سجل لتسجيل اسماء التجار و الشركات التجارية و الشركات المدنية و باقي المؤسسات التجارية يطلق عليها سجل التجارة .

٣- يتولى مسك السجل موظف يطلق عليه امين سجل التجارة و عليه ان يباشر وظيفته ان يحلف اليمين امام محكمة البداية المدنية ، على ان يقوم بوظيفته بشرف و امانة .

تسجيل اسماء التجار الذي تكون متاجرهم الرئيسية في سورية ، مهما كانت جنسيتهم .

المادة/ ٢٥ -/ ١- يجب على كل تاجر ان يطلب من امين سجل التجارة في المحافظة التي يوجد فيها مركزه الرئيسي ان يسجل اسمه في سجل التجارة في خلال شهر واحد من تاريخ فتح المحل او شرائه .

٢- على التاجر ان يقدم تصريحاً في نسختين موقعتين منه يذكر فيه مايلي:

- أ- أ اسمه و نسبته .
- ب- اسمه التجاري اذا اختلف عن اسمه و عنوانه التجاري .
- ج- تاريخ ولادته و محلها و موطنه .
- د- جنسيته الاصلية . و اذا كان قد حصل على جنسية اخرى ، فيبين طريقة حصوله عليها مع ذكر التاريخ .
- هـ- و اذا كان الامر يختص بامرأة متزوجة تابعة لجنسية اجنبية يقضي قانون الاحوال الشخصية الذي تخضع له بالألتعاطى التجارة الا بترخيص صريح من زوجها , فيذكر الترخيص المعطى لها وفاقاً للقانون المشار اليه .
- و- النظام المالي للزوجين اذا اختلف عن احكام القانون السوري والاتفاقية المعقودة بينهما و ذلك في حال وجودها .
- ز- موضوع التجارة .
- ح- المتاجر التي يستثمرها التاجر أو التي سبق له استثمارها في سورية و مكانها.
- ط- شعاعر المتجر إن وجد.
- ي- اسماء المفوضين بالنيابة عنهم و نسبتهم و تاريخ ولادتهم و محلها و جنسيتهم .

٣- ينقل امين السجل محتوى التصريح الى سجل التجارة و يسلم التاجر احدى نسختي التصريح بعد ان يصادق في اخرها على انها مطابقة للاصل .

المادة /٢٦/- ١- يجب ان يذكر في سجل التجارة :

- أ- أكل تعديل يتعلق بالامور التي تقضي المادة السابقة بقيدها في السجل.
- ب- شهادات الاختراع التي يستثمرها التاجر و العلامات التي يستعملها للمصنع او التجارة .
- ج- الاحكام و القرارات القاضية بتعيين وصي عليه او قيم أو مساعد قضائي للتاجر المسجل او بالحجر عليه او برفع هذه التدابير عنه.
- د- الاحكام و القرارات المعلنة للافلاس او المتضمنة تصديق الصلح او فسخه او ابطاله او المعلنة لمعذرة المفلس او القاضية باغلاق التفليسة لعدم كفاية الموجودات او بالعدول عن اغلاقها او باعادة الاعتبار .
- هـ- التفرغ عن المحل التجاري .

٢- و يجري القيد بناء على طلب التاجر في الاحوال المشار اليها في الفقرات (آ ، ب، هـ) و يجري في الاحوال المشار اليها في الفقرتين (ج ، د) بناء على طلب كاتب المحكمة التي اصدرت القرارات المراد قيدها .

تسجيل الشركات التجارية التي يكون مركزها الرئيسي في سورية .

المادة /٢٧/- ١- ان الشركات التي يكون مركزها الرئيسي في سورية مهما كانت جنسيتها ، يجب تسجيلها في سجل التجارة المختص بمنطقة مركزها الرئيسي ، و يجب على مديريها و اعضاء مجلس ادارتها ان يطلبوا التسجيل في خلال الشهر الذي يلي تأسيسها .

٢- و يقدم طالبو التسجيل الى امين سجل التجارة صورة مصدقة عن صك تأسيس الشركة او نظامها الاساسي و خلاصة لهذا الصك او النظام معدة للشهر و منظمة على نسختين و مشتملة على الطابع و على توابع طالبي التسجيل و متضمنة بوجه خاص البيانات الاتية :

- أ- اسم و نسبة كل من الشركاء ماعدا المساهمين و جنسية كل منهم موضحة وفقا لما ورد في الفقرة د من المادة ٢٥ و تاريخ ولادته و محلها .
- ب- اسم الشركة التجاري او عنوانها .

- ج- موضوع الشركة .
د- الاماكن التي فيها مركز الشركة او فروعها و متاجرها في سورية او خارجها .
هـ- اسماء الشركاء او غير المرخص لهم بإدارة الشركة و تدبير امورها او التوقيع عنها .
و- رأس مال الشركة و كيفية تسديده
ز- ميعاد ابتداء الشركة و ميعاد انتهائها .
ح- ماهية الشركة .

المادة /٢٨/ - يجب ان يذكر ايضا في سجل التجارة :

- ١- كل تعديل يختص بالامور واجب تسجيلها او الوثائق الواجب ايداعها بمقتضى المادة السابقة.
٢- الاسم و النسبة و تاريخ الولادة و محلها و الجنسية لكل من مديري الشركة و اعضاء مجلس ادارتها و مديريها المعينين لمدة وجودها اما طلب التسجيل فيقدمه المديرون و اعضاء مجلس الادارة القائمون بوظائفهم في وقت وجوب التسجيل .

٣- شهادات الاختراع المستثمرة و العلامات التجارية الصناعية التي تستعملها الشركة .

٤- الاحكام او القرارات القاضية بحل الشركة او ابطالها .

٥- الاحكام او القرارات المعلنة افلاس الشركة او تصديق الصلح الوافي و المقررات المختصة بهما .

الشركات التجارية المؤسسة خارج الاراضي السورية و لها فروع او وكالات في سورية و كذلك التجار الذين لهم مركز رئيسي في الخارج و فروع او وكالات في سورية مهما كانت جنسيتهم .

المادة /٢٩/ - يخضع تسجيل مثل تلك الفروع او الوكالات لاحكام القانون الخاص بتسجيلها في سورية.
الشركات المدنية

المادة /٣٠/ -
١- يحدث في امانة سجل التجارة سجل خاص بالشركات المدنية التي يقع مركزها الرئيس في المحافظة تسجل فيه الشركات وفق احكام المادتين /٢٧ و ٢٨/ من هذا القانون باستثناء ما يتوقف العمل به على الصفة التجارية للشركة .

٢- تسجل الشركات المدنية التي يقع مركزها خارج سورية او لها فرع او وكالة في سجل

خاص تابع لسجل الفروع و الوكالات العائدة للمؤسسات او الشركات القائمة خارج سورية و ذلك وفق القانون الخاص بها .

٣- على الشركات المذكورة في الفقرتين السابقتين تسجيل نفسها في السجل المذكور و ايداع صك تأسيسها و نظامها الاساسي ديوان محكمة البداية في مركزها اذا ارادت الاحتجاج بشخصيتها الاعتبارية حيال الغير .

المادة /٣١/ - ١- اذا توفي تاجر او انقطع عن تعاطي تجارته او اذا انحلت احدى الشركات و جب شطب التسجيل المختص بهما في سجل التجارة .

٢- و يجري هذا الشطب مباشرة بمقتضى قرار يصدره امين سجل التجارة .

المادة /٣٢/ - ١- كل قيد في سجل التجارة لم يحدد له ميعاد في المواد السابقة يجب طلب اجرائه في خلال شهر يبتدئ من تاريخ الوثيقة او العمل الذي يراد قيده.

٢- اما الاحكام و القرارات فيبتدئ ميعادها من يوم صدورها .

المادة /٣٣/ - ان جميع التسجيلات و القيود في سجل التجارة تجري بعد تصريح يقدم وفاقا للصيغ التي نص عليها .

المادة /٣٤/ - على امين سجل التجارة ان يرفض اجراء القيود المطلوبة اذا تبين له ان التصريحات المقدمة لا تشتمل على كل البيانات المنصوص عليها او كانت تتعارض مع الوثائق الثبوتية المرفقة بها او مع احكام القانون .

المادة /٣٥/ - ١- يجوز لكل شخص ان يطلب اعطائه نسخة عن القيود المدرجة في السجل مقابل رسم يحدد من الوزير المختص .

٢- و لأمين السجل عند الاقتضاء ان يعطي شهادة بعدم وجود قيود .

٣- و يصدق امين السجل مطابقة النسخ للاصل .

المادة /٣٦/ - لا يجوز ان يذكر في النسخ التي يسلمها امين السجل :

- ١- الاحكام المعلنة للافلاس اذا كان المفلس قد استرد اعتباره .
- ٢- الاحكام القاضية بالحجر او تعيين مساعد قضائي اذا كان قد صدر القرار برفع الحجر او المساعدة القضائية.

المادة /٣٧/- كل تاجر و كل شركة ملزمين بالتسجيل يجب عليهما ان يذكر المكان الذي سجلا فيه و رقم هذا التسجيل في مراسلاتهما و فواتيرهما و مذكرات التسليم و التعريفات و المنشورات و سائر الاوراق الصادرة عنهما .

المادة /٣٨/- ١- كل تاجر و كل شخص يكلف بإدارة شركة لا يطلب في المواعيد المنصوص عليها اجراء القيود الاجبارية او لا يذكر ما يجب ذكره على المراسلات او الفواتير و غيرها من الاوراق الصادرة عن محله يعاقب بغرامة تتراوح بين /١٠٠٠٠٠/ عشرة الاف و /٥٠٠٠٠٠/ و خمسين الف ليرة سورية .

٢- تحكم بهذه الغرامة محكمة البداية المدنية بناء على طلب امين سجل التجارة او النيابة العامة بعد سماع اقوال صاحب الشأن او دعوته بحسب الاصول .

٣- و اذالم يجز المحكوم عليه اثناء القيد في اثناء هذا الميعاد يحكم بغرامة جديدة .

٤- ما امناء السجل الذين لا يعملون بمقتضى هذه الاحكام فيخضعون للعقوبات المسلكية المنصوص عليها في القانون الاساسي للعاملين في الدولة .

المادة /٣٩/- ١- كل بيان غير صحيح يقدم عن سوء نية للتسجيل او للقيد في سجل التجارة يعاقب مقدمه بغرامة تتراوح بين /١٠٠٠/ الف و /٥٠٠٠/ خمسة الاف ليرة سورية و بالحبس من شهر واحد الى ستة اشهر ، او باحدى هاتين العقوبتين .

٢- و لا يحول ذلك دون العقوبات التي يمكن الحكم بها وفاقا للقوانين الخاصة و لقانون العقوبات من اجل الجرائم الناشئة عن البيان غير الصحيح.

٣- وللمحكمة الجزائية التي تصدر الحكم ان تأمر بتصحيح البيان المشار اليه على الوجه الذي تعينه.

المادة /٤٠/- ١- البيانات المسجلة سواء أكانت اختيارية ام اجبارية ,تعتبر نافذة في حق الغير اعتباراً من تاريخ تسجيلها.

٢- ولا يحول تطبيق العقوبات المقدمة دون نفاذ القاعدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة.

المادة /٤١- كل شخص طبيعي او اعتباري يدعي بصفته التجارية امام المحاكم او يراجع لمصلحته بالصفة ذاتها الدوائر الادارية او المؤسسات العامة، لا يسمح ادعاؤه ولا تقبل مراجعته ما لم يكن مسجلاً في سجل التجارة.

المادة /٤٢- ١- تفصل محكمة البداية المدنية في المحافظة التي يوجد فيها سجل التجارة، في كل خلاف يقع بين امين سجل التجارة واصحاب العلاقة، بقرار يتخذ في غرفة المذاكرة، وعليها اصدار قرارها خلال شهر من تاريخ الادعاء.

٢- يخضع قرار محكمة البداية المدنية للطعن بطريق الاستئناف وعلى محكمة الاستئناف ان تفصل فيه بصورة نهائية وبقرار غير قابل للطعن يصدر خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الطعن.

الباب الرابع

المتجر

الفصل الأول

مفهوم المتجر

- المادة ٤٣/- ١- المتجر مجموعة عناصر مادية وغير مادية تهدف إلى ممارسة مهنة تجارية.
- ٢- يشتمل المتجر مبدئياً على الاسم التجاري والعنوان التجاري والشعار وحق الاتصال بالزبائن وحق الاستئجار المنصوص عليه في قوانين الإيجار الخاصة وتعديلاتها، والتجهيزات والعدد الصناعية والأثاث والبراءات والإجازات والرسوم والنماذج، ما لم يستثن بعض هذه العناصر من محتويات المتجر بالنص على ذلك في سجل المتجر أو في العقود الواردة عليه.
- المادة ٤٤/- ١- إن حقوق صاحب المتجر على مختلف عناصره تنظمها القوانين الخاصة بهذه العناصر والمبادئ الحقوقية العامة.
- ٢- أما المتجر كمجموعة فيخضع لأحكام هذا القانون.

الفصل الثاني

العنوان التجاري

- المادة ٤٥/- ١- على كل تاجر أن يجري معاملاته ويوقع أوراقه المتعلقة بالتجارة باسم معين يطلق عليه العنوان التجاري.
- ٢- وعليه أن يكتب عنوانه على مدخل متجره.
- المادة ٤٦/- . يتألف العنوان التجاري من اسم التاجر ونسبته واسمه التجاري إن وجد.

يجب أن يختلف العنوان بوضوح عن العناوين المسجلة قبلاً.
للتاجر أن يضيف ما يشاء إلى عنوانه التجاري، بشرط ألا تحمل هذه الإضافة الغير على فهم خاطئ فيما يتعلق بهويته أو بأهمية تجارته وسمعتها أو بوضعه المالي أو بوجود شركة أو بنوعها.

المادة/٤٧- إذا أراد تاجر فتح فرع في غير المركز الذي سجل فيه عنوانه التجاري، وكان هناك تاجر آخر قد سجل العنوان التجاري نفسه، فعلى ذلك التاجر إضافة ما يميز عنوانه عن عنوان التاجر الآخر المسجل في ذلك المركز.

المادة/٤٨- ١- لا يجوز فصل العنوان التجاري عن المتجر والتفرغ عنه مستقلاً عن المتجر.
٢- التفرغ عن المتجر لا يشمل العنوان التجاري ما لم ينص على ذلك صراحة أو ضمناً.

المادة/٤٩- ١- يكون الشخص الذي تملك عنواناً تجارياً تبعاً لمتجر مسؤولاً عن التزامات المتفرغ المترتبة عليه بالعنوان المذكور، ويكون مالكاً لحقوقه الناشئة عن تجارته.
٢- وإذا تضمنت العقود ما يخالف ذلك، فلا يسري على الغير إلا إذا سجل في سجل التجارة أو أخبر ذوو العلاقة به رسمياً.
٣- وتسقط المسؤولية المنصوص عليها في هذه المادة بعد مضي خمس سنوات اعتباراً من تاريخ التفرغ.

المادة/٥٠- لا يكون الشخص المتفرغ له عن متجر دون العنوان التجاري مسؤولاً عن التزامات المتفرغ ما لم يوجد اتفاق مخالف، مسجل في سجل التجارة.

المادة/٥١- ١- على الشخص الذي تملك عنواناً تجارياً أن يضيف إليه ما يدل على استخلافه.
٢- من وافق خطياً على استعمال عنوانه التجاري من قبل الشخص المتفرغ له خلافاً لما ذكر، يكون مسؤولاً عن الالتزامات التي عقدها الخلف بالعنوان المذكور. ويشترط في ذلك ألا يتمكن الدائنون من تحصيل حقوقهم من الخلف عند تنفيذ الحكم الصادر بحقه.

المادة/٥٢- ١- كل من وضع عنوان غيره التجاري قصداً على منشورات أو غلافات أو رسائل وأوراق تجارية أو على رزم وربطات أو على بضائع أو أشياء أخرى بدون حق، وكل من باع أو عرض للبيع أموالاً موضوعاً عليها بالصورة المذكورة عنوان تجاري لغيره، تطبق بحقه أحكام المواد (٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣) من قانون العقوبات.

٢- تتوقف إقامة دعوى الحق العام في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، على إقامة دعوى الحق الشخصي.

٣- ويجوز أن يتنازل المدعي الشخصي عن دعواه بعد إقامتها، وفي هذه الحالة تسقط الدعوى العامة تبعاً لها.

المادة/٥٣- كل من خالف أحكام المادتين (٤٥ و ٤٦) من هذا القانون، يعاقب بغرامة مقدارها ١٠٠٠٠٠ عشرة آلاف ليرة سورية.

المادة/٥٤- ١- إذا استعمل عنوان تجاري بأية صورة كانت خلافاً للأحكام المدرجة في هذا الفصل، يجوز لذوي الشأن أن يطلبوا منع استعمال ذلك العنوان التجاري أو شطبه إن كان مسجلاً.

٢- وللأشخاص المتضررين أن يطلبوا التعويض عما لحق بهم من ضرر سواء كان استعمال العنوان عن قصد أو عن تقصير أو عن إهمال.

٣- لا تخلو الأحكام المتقدمة بما تنص عليه القوانين الأخرى من عقوبات فيما يخص المزاحمة الاحتياطية والمزاحمة غير المشروعة.

المادة/٥٥- يكون عنوان الشركات أو اسمها التجاري وفق الأحكام القانونية الخاصة بكل نوع منها، وتطبق بشأنه أحكام هذا الفصل.

الفصل الثالث

سجل المتجر والتصرفات التي تقع عليه

المادة/٥٦- ١- يحدث في كل محافظة سجل تابع لسجل التجارة تسجل فيه إلزامياً المتاجر والعقود الواردة عليها أو على بعض عناصرها وبصورة عامة كل ما يهم الغير الاطلاع عليه من أمور تتعلق بالمتجر.

٢- يذكر في هذا السجل:

أ- اسم صاحب المتجر ومستثمره ونسبته ورقم تسجيله في سجل التجارة.

ب- العنوان المفصل للمتجر وفروعه.

ج- عناصر المتجر.

- د- تاريخ دخوله في ملكية صاحبه أو استثماره منه.
- ه- اسم مديري المتجر أو وكلاء مستثمره المفوضين بالتوقيع عنه ونسبتهم وموطنهم.
- و- حقوق التأمين والانتفاع والحجز المترتبة على المتجر، وغيرها من الحقوق والعقود الواردة عليه.
- ز- كل تعديل أو تبديل أو انتقال أو إلغاء يتناول الحقوق المذكورة.
- ح- إشارة الدعوى المتعلقة بملكية المتجر أو الحقوق المتفرعة عن الملكية أو أحد عناصر المتجر غير المسجلة في سجل خاص. أما الدعاوى التي ترد على عناصر المتجر المسجلة في سجل خاص فتوضع إشارتها في السجل المذكور.

المادة/٥٧-

- ١- إن العقود والتصرفات الواردة على المتجر يجب أن تكون مكتوبة مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالإقرار واليمين وحق الغير بإثباتها بجميع وسائل الإثبات.
- ٢- إن العقود والتصرفات الواردة على المتجر لا تعتبر نافذة في حق الغير ما لم تسجل في سجل المتجر.
- ٣- إذا وضعت في سجل المتجر إشارة الدعوى المتعلقة بملكية المتجر أو بأحد عناصره غير المسجلة في سجل خاص، انسحب أثر الحكم الذي سوف يصدر في الدعوى إلى تاريخ وضع إشارتها على صحيفة المتجر.
- ٤- يسري الحجز والتأمين وجميع الحقوق التي تترتب على المتجر من تاريخ تسجيلها في سجل المتجر.

المادة/٥٨-

- ١- يخضع بيع المتجر أو التنازل عنه للأحكام العامة العائدة للبيع أو غيره من التصرفات ولأحكام هذا الفصل.
- ٢- يرد البيع أو التنازل على جميع عناصر المتجر أو بعضها تبعاً لإرادة الطرفين، وإذا لم تحدد هذه العناصر، اقتصر البيع أو التنازل على الشعار وحق الاستئجار وحق التعامل مع الزبائن والتجهيزات الصناعية والأثاث.
- ٣- إذا تناول البيع أو التنازل مجموع العناصر غير المادية للمتجر أو بعضها، خضع ذلك لأحكام هذا القانون.

المادة/٥٩-

- لا يشمل البيع أو التنازل الحقوق الشخصية الناجمة عن استثمار المتجر والدفاتر التجارية. ما لم

ينص العقد على ذلك صراحة.

المادة/٦٠-

إذا تناول البيع أو التنازل براءات اختراع أو نماذج أو رسوماً أو علامات تجارية أو غيرها من العناصر التي يخضع التنازل عنها إلى إجراءات خاصة، وجب القيام بتلك الإجراءات بالإضافة إلى ما نص عليه في هذا الفصل بصدد المتجر بمجمله.

المادة/٦١-

١- يحدد المتعاقدان المدى الذي يمتنع فيه على البائع إنشاء متجر أو المساهمة بمتجر يكون من شأنه أن يزاحم المشتري، على أنه لا بد من تحديد التزام البائع بهذا الصدد في المكان والزمان، وكل شرط يخلو من هذا التحديد يعتبر كأن لم يكن.
٢- وإذا لم يحتو العقد على مثل هذا الشرط، فلا يحظر على البائع إنشاء متجر أو المساهمة فيه إلا بالقدر الذي يؤدي إلى تحويل زبائن المتجر المبيع.

المادة/٦٢-

إن حق استئجار العقار المتخذ مقراً لمتجر والمنصوص عليه في المادة /٤٣/ أعلاه ينتقل حكماً إلى من انتقل إليه المتجر المذكور وإن احتوى عقد الإيجار على نص مخالف، شريطة أن يفي بجميع الالتزامات الناجمة عن عقد الإيجار.

المادة/٦٣-

١- إن بيع المتجر أو التنازل عنه بأي صورة كانت يوجب تسجيله في سجل المتجر باسم كل من البائع أو المتنازل والمشتري أو المتنازل له، ويجب نشر خلاصة عن العقد أو التصرف الجاري على المتجر في صحيفة يومية تصدر في مكان التسجيل أو في العاصمة.
٢- وتحتوي هذه الخلاصة على تاريخ العقد وبيان عن المتجر والتمن الإجمالي والتمن الإفرادي لعناصر المتجر في حال تعيينه واسم كل من المتعاقدين ونسبته وموطنه واتخاذ موطناً مختاراً في مكان سجل التجارة الذي سجل فيه المتجر.
٣- ويتولى النشر أمين سجل التجارة على نفقة المشتري أو المتنازل له وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التصرف.

المادة/٦٤-

١- على المشتري أو المتنازل له أن يمتنع عن وفاء الثمن وإن اتفق على دفعه نقداً حتى انقضاء اليوم العاشر الذي يلي نشر الإعلان المنصوص عليه في المادة السابقة وإلا كان وفاؤه الثمن غير نافذ حيال دائني البائع أو المتنازل.
٢- وإذا تبلغ المشتري خلال المهلة المذكورة الحجز على الثمن لديه، حظر عليه وفاؤه حتى الفصل في مصير الحجز.

المادة/٦٥-

١- لكل من دائني البائع أو المتنازل وإن لم يكن حقه مستحق الأداء أن يطلب إلقاء الحجز

الاحتياطي على الثمن لدى المشتري وتكون محاكم البداية في مكان سجل التجارة الذي يعود له المتجر مختصة لإلقاء الحجز بالإضافة إلى المحاكم المختصة وفقاً للقواعد العامة. وعلى الدائن في جميع الأحوال اختيار موطن له في مكان سجل التجارة المذكور.

٢- وعلى المشتري في هذه الحالة إيداع الثمن دائرة التنفيذ في مكان تسجيل المتجر أو الحساب المصرفي الذي يحدده أمين سجل التجارة لذلك الغرض.

المادة/٦٦-

لكل دائن سجل تأميناً أو حجراً على المتجر أن يطّلع، في سجل المتجر، على عقد البيع والحجوز الواردة على الثمن. فإذا لم يكفِ الثمن لوفاء الدائنين المذكورين، فلكل منهم أن يطلب بيع المتجر سواء لنفسه أو لحساب غيره لقاء ثمن يفوق الثمن المتعاقد عليه بما لا يقل عن خمسه.

المادة/٦٧-

١- يقدم عرض الشراء المنوه عنه في المادة السابقة إلى أمين سجل المتجر الذي يقوم خلال خمسة أيام من تاريخ تبليغه العرض بنشر خلاصة عن عقد البيع والزيادة المعروضة في صحيفة منتشرة في جميع المحافظات وذلك على نفقة العارض.

٢- ولكل دائن وللمشتري خلال أربعة عشر يوماً تلي نشر الخلاصة المذكورة، أن يتقدم بدوره بعرض مماثل مع زيادة لا تقل عن خمس العرض السابق.

٣- ولاتقبل العروض المذكورة من أصحابها ما لم تقترن بإيداع شيك مصدق مسحوب على أحد المصارف العاملة داخل القطر لا تقل قيمته عن كامل الثمن المعروض، لدى دائرة التنفيذ المختصة.

٤- عند انقضاء أربعة عشر يوماً على العرض الأخير، يقوم أمين سجل المتجر بإحالة ملكية المتجر إلى صاحب أعلى العروض.

المادة/٦٨-

إذا لم يتفق الدائنون على توزيع الثمن بما يفي ديونهم، قام رئيس التنفيذ بتوزيعه عليهم وفقاً لأحكام القوانين النافذة.

الفصل الرابع

الضمان على المتجر

المادة/٦٩

- يمكن تخصيص المتجر لوفاء دين بإنشاء حق تأمين عليه وفق الأحكام التالية:

- ١- إن تأمين المتجر يتناول العنوان التجاري والاتصال بالزبائن والشعار وحق الاستئجار والتجهيزات الصناعية والأثاث وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية (التجارية والصناعية والأدبية والفنية) المرتبطة بالمتجر أما البضائع فلا تكون محلاً للإلهرن التجاري.
- ٢- ولصاحب المتجر إنشاء حق رهن أو تأمين على أحد هذه العناصر بصورة إفرادية، وفق القوانين الخاصة المتعلقة بذلك.
- ٣- أما إذا كان لإحدى تجهيزات المتجر أو أثاثه صفة العقار بالتخصيص وتم وضع إشارة التأمين على ذلك العقار أو رهنه فإن هذه الإشارة لا تتناول تجهيزات المتجر وأثاثه ما لم يشر لذلك في سجل المتجر.
- ٤- وإذا لم يحدد المتعاقدان العناصر التي يتناولها التأمين فلا ينصب إلا على الشعار وحق الاستئجار والاتصال بالزبائن والتجهيزات الصناعية والأثاث.
- ٥- وإذا اشتمل المتجر على فرع أو أكثر فلا يشمل التأمين ما لم ينص على ذلك صراحة في عقد التأمين.

المادة/٧٠-

- ١- لا يعتبر عقد التأمين نافذاً حتى بين المتعاقدين إلا من تاريخ تسجيله في سجل المتجر في مكان تسجيل المتجر.
- ٢- وإذا تناول التأمين عناصر من المتجر يخضع تأمينها بصورة إفرادية إلى التسجيل في سجل خاص، ووجب تسجيل التأمين في السجل المذكور.
- ٣- وعلى الدائن الذي يسجل تأميناً على متجر أن يختار محل إقامة في مكان تسجيله يبلغ فيه جميع المعاملات المتعلقة بالتأمين و إلا جاز تبليغه عن طريق الإعلان في صحيفة تصدر في مكان التسجيل أو في العاصمة.

المادة/٧١- - ١- يتمتع الدائن صاحب التأمين بحق أفضلية وحق تتبّع على المتجر أياً كان الخلف الذي انتقل إليه.

٢- و إذا سجلت عدة إشارات تأمين على متجر واحد، فإن الأفضلية تكون تبعاً لإشارة التأمين الأسبق في التسجيل.

المادة/٧٢- - ١- إذا نقل مقر المتجر، فعلى مالكة إبلاغ الدائنين أصحاب التأمين بمقره الجديد بموجب كتاب مضمون مع إشعار باستلام يوجه إليهم خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ الانتقال و إلا جاز للفاضي إسقاط أجل الديون المضمونة بالتأمين.

٢- وللدائنين أن يطلبوا إلى المحكمة المختصة إسقاط حق مدينهم في الأجل، عملاً بأحكام المادة/٢٧٣/ من القانون المدني، إذا كان نقل مقر المتجر يضعف من ضمانتهم.

٣- وعلى مالك المتجر تعديل عنوان مقر المتجر في سجل المتجر، تحت طائلة المؤيدات الموضوعة لذلك في قانون التجارة.

المادة/٧٣- - إن تسجيل التأمين على المتجر يُسقط حق صاحبه في أجل الديون المترتبة عليه في ذلك التاريخ ما لم يوافق الدائنون على خلاف ذلك.

المادة/٧٤- - ١- إذا تقدم مؤجر العقار المتخذ مقراً للمتجر بطلب إخلاء مستأجره من المأجور، ووجب على المؤجر إبلاغ طلبه إلى الدائنين أصحاب التأمين وإعلامه برقم الدعوى المقامة بهذا الشأن في حال وجودها مع تعيين المحكمة التي أقيمت لديها وموعد النظر فيها، ويتم هذا بكتاب مضمون مع إشعار باستلام يوجه إلى الدائنين المذكورين وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة /٧٠/ من هذا القانون ولكل من هؤلاء اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ حقوقه، سواء بأداء الالتزامات المترتبة على المستأجر خلال المهلة المحددة لذلك في قانون الإجراءات أو بالتدخل في الدعوى القائمة من المؤجر بهذا الصدد، ولا يحكم بإخلاء المأجور إلا بعد تثبيت المحكمة من وقوع التبليغ المذكور.

٢- وإذا اتفق المؤجر مع المستأجر على إخلاء المأجور، فلا يعتبر اتفاقهما نافذاً حيال الدائنين المذكورين في الفقرة السابقة إلا بعد تبليغهم إياه بالأسلوب نفسه لكي يحفظوا حقوقهم عملاً بالمواد من المادة /٢٣٥/ إلى المادة /٢٤٥/ من القانون المدني.

المادة/٧٥- - ١- إذا لم يسدد صاحب المتجر الدين المؤمن عليه بتاريخ استحقاقه، كان للدائن صاحب التأمين

مراجعة دائرة التنفيذ لاقتضاء حقه بطرح المتجر وبيعه بالمزاد العلني.
٢- تراعى في إجراءات التنفيذ على المتجر أصول التنفيذ المنصوص عليها في المواد من ٣٧٩ إلى ٤٥٩ من قانون أصول المحاكمات وبما يتفق مع طبيعة المتجر كمنقول غير مادي.
٣- يقع باطلاً كل شرط في عقد التأمين يجيز للدائن تملك المتجر أو التصرف به في حال عدم وفاء الدين الموثق بالتأمين إلا أن ذلك لا يحول دون حق الدائن من شراء هذا المتجر وفق أحكام الفقرتين السابقتين.

الفصل الخامس

التأمين على التجهيزات الصناعية

المادة/٧٦- ١- يمكن وضع إشارة التأمين على التجهيزات الصناعية والآلات المهنية ضماناً لوفاء دين إذا كانت قابلة للتمييز عن غيرها سواء بأوصافها الخاصة أو الأرقام أو العلامات المحفورة أو المثبتة عليها.

٢- لا يتناول التأمين المركبات الآلية والسفن والطائرات الخاضعة لأحكام قانونها الخاص.

المادة/٧٧- إذا كانت التجهيزات من عناصر متجر أمكن وضع إشارة التأمين عليها بصورة فردية ما لم يسبق شمولها بتأمين المتجر برمته، وإذا وضعت إشارة تأمين بعد ذلك على المتجر فلا تشمل التجهيزات التي سبق التأمين عليها بصورة فردية.

المادة/٧٨- يتم التأمين بسند خطي ثابت التاريخ ويبين فيه تحت طائلة البطلان مايلي:

١) أ- رقم تسجيل التأمين وتاريخه باليوم والساعة.

ب- بيان الوثائق المرفقة بالعقد.

ج- اسم المتعاقدين ونسبتهما وموطنهما المختار في مكان التسجيل.

د- وصف دقيق للأعيان المؤمن عليها بصورة تسمح بتمييزها واللوحه الموضوعه عليها عند الاقتضاء وبيان مكان الأعيان المذكورة وما إذا كانت مثبتة في مكانها أم لا.

ه - مقدار الدين الموثق بالتأمين وأجل استحقاقه ومعدل الفائدة المترتبة عليه ووصف السند المثبت له.

و- جميع المعلومات الأخرى المنتجة في هذا المضمار.

ويسلم أمين السجل كلا المتعاقدين شهادة بتسجيل التأمين بناءً على طلبهما، كما يعطى أي شخص بناءً على طلبه بياناً بالتأمين المذكور أو بانتقائه.

٢) لا يعتبر التأمين نافذاً حتى بين المتعاقدين إذا لم يتم تسجيله:

أ- في سجل المتجر إذا كانت العين المؤمن عليها من عناصره.

ب- في فهرس أبجدي خاص ينظم حسب أسماء مالكي الأعيان المؤمن عليها لدى أمانة سجل التجارة التي تقع تلك الأعيان في دائرتها إذا لم تكن من عناصر أحد المتاجر.

وتسري القاعدة نفسها على أي تعديل أو انتقال يتناول حق التأمين.

ج- أما إذا حررت أسناد تجارية بالدين الموثق بالتأمين، فلا يستفيد حملتها من التأمين ما لم تذكر هذه الأسناد تفصيلاً في سند تسجيل التأمين، وفي هذه الحالة، ينتقل التأمين حكماً إلى حملة الأسناد المذكورة. وإذا تعددت تلك الأسناد، اعتبر التنفيذ على العين بموجب إحداها واقعاً لصالح جميع حملة الأسناد كل بنسبة قيمة دينه من القيمة الإجمالية للأسناد المذكورة.

١- تسري على تأمين العين المتعلقة بمتجر، أحكام التأمين على المتجر وحجزه باستثناء ما ورد في المادة ٧٣/ من هذا القانون. أما إذا لم تكن العين جزءاً من متجر، فلا يسري عليها من أحكام المتجر إلا ما تعلق منها بتسجيل التأمين وأفضلية الدائنين.

٢- على أن الدائن لا يتمتع بحق التتبع حيال الغير إلا إذا ثبتت على إحدى القطع الأساسية للعين المؤمن عليها وفي مكان بارز منها لوحة تبين بوضوح مكان تسجيل التأمين ورقمه وتاريخه.

المادة/٧٩-

٣- وتوضع اللوحة المذكورة بمعرفة أمين السجل في مكان وجود العين ويشار إلى ذلك في صحيفة تسجيل التأمين .وليس لمالك العين الذي عقد التأمين أن يعارض في ذلك أو يرفع اللوحة بعد وضعها أو يتلفها أو يغطيها أو يزيل معالمها بأي شكل كان،قبل انقضاء التأمين أو ترقينه.ولكل من الدائن وأمين السجل،في أي وقت شاء،أن يتأكد من استمرار وجود العين في حيازة المالك الذي عقد التأمين أو خلفه واستمرار وجود اللوحة المثبتة عليها.

٤- أما حق الأفضلية،فلا يتمتع به الدائن إلا لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد،وبانقضاء الفترة المذكورة ينقضي التأمين حكماً ويلتزم أمين السجل بترقيقه ما لم يتبلغ حجز العين أو وضع إشارة دعوى الدائن عليها أو يطلب المالك تجديد التأمين ويضمن التأمين علاوة عن الدين، وفاء فوائد سنتين.

المادة/٨٠- إذا أراد مالك العين بيعها فعليه الحصول على موافقة الدائن أو إجازة قاضي الأمور المستعجلة بعد دعوة الدائن أصولاً،وفي هذه الحالة،ينتقل التأمين إلى الخلف شريطة تسجيل هذا الاتفاق وفق أحكام المادة /٧٨/ أعلاه ووضع اللوحة المنوه عنها في المادة /٧٩/ الفقرة/٢.

المادة/٨١- يتم ترقيق التأمين بناءً على طلب الدائن صاحب حق التأمين بموجب طلب يقدم إلى أمين سجل التجارة أو بموجب سند رسمي كما يتم بمقتضى حكم قضائي قابل للتنفيذ.

المادة/٨٢- ١- يعاقب بعقوبة إساءة الائتمان مالك العين المؤمن عليها أو حائزها الذي يقدم على إتلافها أو اختلاسها أو إخفائها أو تشويهها أو تغيير معالمها أو رفع اللوحة المثبتة عليها عملاً بالمادة /٧٩/ الفقرة/٢/ أعلاه.وتتناول العقوبة الشروع في الأعمال المذكورة.

٢- يعاقب بالعقوبة نفسها من يقوم بأعمال التدليس التي تهدف إلى حرمان الدائن من حقوقه المستمدة من التأمين على العين المذكورة.

المادة/٨٣- إذا تلفت العين وكان مؤمناً عليها من الخطر الذي أدى لتلفها،حل التعويض المستحق لمالكها على شركة التأمين محل العين المذكورة.

المادة/٨٤- للدائن أن يتنازل عن حقه وعن التأمين الموثق له وفق أحكام حوالة الحق،ولاينفذ هذا التنازل حتى بين الطرفين إلا بتسجيله على الوجه المبين في المادة /٧٨/ الفقرة /٢/ أعلاه.

المادة/٨٥- ١- إن حق الأفضلية المقرر للدائن يكون مقدماً في الرتبة على أي دين آخر سوى الديون الموثقة بالامتيازات التالية:

أ- امتياز المصروفات القضائية.

ب- امتياز المبالغ المستحقة للخرانة أياً كان مصدرها أو نوعها.

ج- امتياز حفظ العين.

٢- أما الدائنون الذين يتمتعون بامتياز آخر ،فلهم قيد امتيازهم لحفظ مرتبتهم،وفي هذه الحالة تحدد رتبتهم بالنسبة للدائن صاحب التأمين تبعاً لأسبقية التسجيل.

الفصل السادس

المحجز على المتجر

المادة/٨٦- يخضع المحجز الاحتياطي على المتجر إلى أحكام المواد من /٣١٢/ إلى /٣٢٢/ من قانون أصول المحاكمات. أما المحجز التنفيذي فيخضع إلى أحكام التنفيذ على العقار المحددة في المواد /٣٧٩/ إلى /٤٥٩/ من القانون المذكور.

المادة/٨٧- ينفذ المحجز على المتجر بتسجيله في سجل المتجر ويبلغ المدين إخطاراً يتضمن:

١- بيان نوع السند التنفيذي وتاريخه ومقدار الدين المطلوب.

٢- وصف المتجر وموقعه ورقم تسجيله.

٣- تعيين موطن مختار للدائن الذي يباشر الإجراءات في المكان الذي فيه مقر دائرة التنفيذ.

٤- إذار المدين بأنه إذا لم يدفع الدين خلال خمسة أيام يباع المتجر جبراً.

المادة/٨٨- ١- يشتمل محضر وضع اليد المنوه عنه في المادة ٢/٣٨١ من قانون أصول المحاكمات على

وصف المتجر وعناصره وموضوع فعاليته وموقعه ورقم تسجيله وقيمه المقدرة وبيان ما

إذا كان المدين يستثمره بنفسه أو أن فيه شاغلاً آخر وفي هذه الحالة بيان اسم شاغله

ومستنده في ذلك.

٢- يخول الحارس القضائي المنوه عنه في المادة ٣٨٣ من قانون الأصول إدارة المتجر وإيداع

غلته في صندوق دائرة التنفيذ.

المادة/٨٩-

١- إذا تناول الحجز متجراً مع فروع أو عدة متاجر بآن واحد، جاز للمدين أن يطلب بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وقف إجراءات التنفيذ على واحد أو أكثر من المتاجر أو الفروع المذكورة في الإخطار إذا أثبت أن قيمة المتجر أو الفرع الذي تظل الإجراءات مستمرة بالنسبة له تكفي لوفاء حقوق الدائنين الحاجزين وجميع الدائنين الذين كانوا طرفاً فيها، ويعين القرار الصادر بهذا الصدد المتاجر أو الفروع أو العناصر التي أوقفت الإجراءات مؤقتاً بالنسبة لها.

٢- وللمدين أن يطلب قصر الإجراءات على عناصر المتجر المادية أو بعضها إذا أثبتت أن قيمتها تفي بحقوق الدائنين المذكورين.

المادة/٩٠-

يلصق الإعلان المنوه عنه في الفقرة أ من المادة ٤٠٠ من قانون أصول المحاكمات على الباب الرئيسي للمتجر وفروعه عند الاقتضاء.

المادة/٩١-

إذا تم التنفيذ بصورة إفرادية على أحد عناصر المتجر غير البضائع، وجب إبلاغ الحجز إلى الدائنين أصحاب التأمين، ولكل من المدين والدائنين المذكورين أن يطلبوا التنفيذ على المتجر بمجمله، إذا كان من شأن التنفيذ على العنصر المذكور إنقاص قيمة المتجر نقصاً كبيراً أو تهديد كيانه. ويقدم الطلب المذكور، إذا كان صادراً عن المدين، خلال عشرة أيام من إخطاره وإذا كان صادراً عن الدائنين أصحاب التأمين، خلال عشرة أيام من تبليغهم الحجز.

وإذا وجد رئيس التنفيذ أن الطلب جدير بالقبول قرر وقف التنفيذ عن العنصر المحجوز منفرداً والتنفيذ على المتجر بمجمله.

الفصل السابع

تقديم المتجر حصة في شركة

المادة/٩٢-

١- إن تقديم المتجر حصة في شركة قائمة أو قيد التأسيس يجب تسجيله ونشره على الوجه المبين في المادة /٦٣/ أعلاه. ويستعاض عن المواطن المنوه به في الفقرة /٢/ من تلك

المادة ببيان مكان تسجيل المتجر في سجل المتجر ورقمه.
٢- ولكل من دائني صاحب المتجر غير الحائزين على حق التأمين، أن يقيد دينه لدى أمين السجل المذكور مع بيان قيمة الدين وسببه واتخاذ موطن مختار له في مكان التسجيل، وذلك خلال عشرة أيام من إجراء النشر المنصوص عليه في المادة /٦٣/ أعلاه.
٣- ولشركاء صاحب المتجر خلال خمسة عشر يوماً من انقضاء المهلة المحددة لقيود الديون، أن يطلبوا إبطال الشركة أو فسخها، فإذا لم يقض بالبطلان أو الفسخ، كانت الشركة مسؤولة بالتضامن مع صاحب المتجر عن وفاء الديون المقيدة على الوجه المذكور.

الفصل الثامن

إيجار المتجر

المادة /٩٣/- إيجار المتجر عقد يتولى المستأجر بموجبه استثمار المتجر لحسابه الشخصي لقاء بدل متفق عليه يسدده لصاحب المتجر دون أن يلزم المؤجر بالتزامات المستأجر أو يكتسب حقوقه على الغير.

المادة /٩٤/- ١- يجب على المستثمر المستأجر تسجيل عقد إيجار المتجر في سجل المتجر ونشر خلاصة عنه في صحيفة يومية تصدر في مقر المتجر وفروعه، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العقد.

٢- وتحتوي هذه الخلاصة على تاريخ العقد وبيان المتجر واسم كل من المتعاقدين ونسبته وموطنه واتخاذ موطناً مختاراً في مكان سجل المتجر الذي سجل فيه المتجر.

٣- ولكل من دائني المؤجر، وإن لم يكن حقه مستحق الأداء، أن يطلب خلال خمسة عشر يوماً من إتمام الإجراءات المذكورة الحكم بسقوط أجل الدين إذا أثبتت أن إيجار المتجر يهدد وفاء دينه.

المادة /٩٥/- ١. يجب على المستثمر أيضاً تسجيل انتهاء الإيجار ونشر خلاصة عنه على الوجه المبين في الفقرة /١/ من المادة /٩٤/ أعلاه.

٢. ولكل من دائني المستأجر أن يطلب الحكم بسقوط أجل دينه وذلك في المهلة المحددة في الفقرة ٣/ من المادة ٩٤/ وبالشروط المبينة فيها.

المادة/٩٦-

يبقى المؤجر والمستأجر حتى انقضاء المهلة المذكورة في الفقرة ٣ من المادة ٩٤/ والفقرة ١ من المادة ٩٥/ مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن استثمار المتجر سواء قام بهذا الاستثمار المؤجر أو المستأجر بحسب الحال.

المادة/٩٧-

يكتسب مستأجر المتجر صفة التاجر ويخضع إلى جميع ما يترتب على ذلك من أحكام والتزامات.

أما المؤجر، فتزول عنه هذه الصفة فيما يتعلق باستثمار المتجر المؤجر ولكن يبقى المتجر مسجلاً على اسمه في سجل المتجر.

المادة/٩٨-

على المستأجر المستثمر أن يذكر صفته هذه في كل الوثائق المبينة في هذا القانون والتي تصدر عنه بصدد استثمار المتجر المؤجر مع بيان مكان تسجيله ورقمه وذلك تحت طائلة المؤيدات المنصوص عليها في المادة ٣٨/ من هذا القانون.

الفصل التاسع

الإيجار مع الوعد بالبيع

المادة/٩٩-

الإيجار مع الوعد بالبيع عقد يقوم فيه شخص بإيجار تجهيزات صناعية أو آلات مهنية مع وعد المستأجر ببيعه إياها عند انتهاء الإيجار مقابل ثمن محدد بتاريخ الإيجار يؤخذ فيه بعين الاعتبار ولو بصورة جزئية، الأجر المدفوعة.

ويعتبر احتراف العمل المذكور عملاً تجارياً ويخضع لأحكام هذا الفصل.

المادة/١٠٠-

للمؤجر أن يشهر ملكيته للتجهيزات والآلات المؤجرة على الوجه المبين في هذا القانون وذلك في سجل المتجر إذا كانت الأشياء المأجورة من عناصره أو في السجل المنوه عنه في الفقرة

/٢/ من المادة /٧٨/ أعلاه في الحالات الأخرى. ويشكل هذا الشهر قرينة على ملكية المؤجر للأعيان المذكورة يحتج بها حيال كل من المستأجر والغير أسوة بالقرينة المستمدة لصاحب المتجر من تسجيل المتجر وعناصره.

المادة/١٠١/-
ويقوم أمين سجل التجارة بتسليم المؤجر شهادة بملكية المأجور كما يقوم بتسليم الغير بياناً بها. إذا نص العقد على احتفاظ المؤجر على سبيل التعويض بأجور المدة المتبقية من الإيجار في حال عدم وفاء المستأجر بالتزاماته روعي هذا الشرط دون إعمال أحكام الفقرة الثانية من المادة /٢٢٥/ من القانون المدني.

المادة/١٠٢/-
يتم ترقيين ملكية المؤجر للتجهيزات والآلات المشهورة على الوجه المذكور وفق أحكام المادة /٨١/ أعلاه.

المادة/١٠٣/-
إذا تلفت التجهيزات والآلات المؤجرة وكان مؤمناً عليها من الخطر الذي أدى لتلفها، استحق المستأجر جزءاً من التعويض المترتب لمالكها، بنسبة ما سدده من الأجر من أصل الثمن الإجمالي ما لم ينص عقد القرض التأجيري على خلاف ذلك.

الكتاب الثاني

العقود التجارية بوجه عام

وبعض العقود التجارية بوجه خاص

المباج الأول

احكام عامة

- المادة /١٠٤/- لا يخضع اثبات العقود التجارية مبدئياً، للقواعد الحصرية الموضوعة للعقود المدنية، فيجوز اثبات العقود المشار اليها بجميع طرق الاثبات التي يرى القاضي وجوب قبولها بحسب العرف او الظروف، مع الاحتفاظ بالاستثناءات الواردة في الاحكام القانونية الخاصة.
- المادة /١٠٥/- ١- في المواد التجارية يجوز اثبات تاريخ السند العادي بالنسبة الى الغير بجميع طرق الاثبات.
٢- ان تاريخ الاسناد القابلة للتداول وتاريخ تظهيرها يعدان صحيحين الى ان يثبت العكس.
- المادة /١٠٦/- في المواد التجارية يجوز ان يتم الاعذار بانذار رسمي او بارسال برقية او توكس او فاكس او رسالة عادية او مضمونة او بطاقة بريدية، ويجوز ان يتم شفويًا او بالهاتف او بأي وسيلة اتصال اخرى مع اثبات توجيهه وفق احكام الاثبات في المواد التجارية.
- المادة /١٠٧/- في المواد التجارية لا يجوز للقاضي ان يخفض التعويض الانفاقي ولو اثبت المدين ان تقديره كان مبالغاً فيه او ان الالتزام الاصلي قد نفذ في جزء منه، وللقاضي ان يعفي المدين من اداء التعويض اذا ثبت عدم اصابة الدائن بأي ضرر.
- المادة /١٠٨/- في المواد التجارية وفي حال عدم النص على معدل الفائدة يحدد هذا المعدل في ضوء العرف او تعرفه المهنة، وتسري الفائدة من تاريخ استحقاقها ما لم يحدد العرف موعداً اخر.
- المادة /١٠٩/- ١- تعتبر كفالة الدين التجاري عملاً تجارياً.
٢- لا تثبت الكفالة التجارية الا بالكتابة.
- المادة /١١٠/- ١- ان المدينين معاً في التزام تجاري يعدون متضامنين في هذا الالتزام.

٢- وتطبق هذه القرينة على كفلاء الدين التجاري.

المادة /١١١/- يعتمد في اثبات الثمن العادل والثلث الدارج على اسعار البورصة والتسعيرات ما لم يوجد اتفاق مخالف.

المادة /١١٢/- يعد مأجوراً كل التزام تجاري يقصد به القيام بعمل او خدمة ما لم يتفق الفريقان على خلافه، ويعين هذا الأجر باتفاق الفريقين والا فبحسب تعرفه المهنة او العرف، فاذا انتقيا قدره القاضي تبعاً للجهد المبذول والمصلحة المتحققة للفريق الاخر.

المادة /١١٣/- ١- لا يجوز للمحكمة في المواد التجارية ان تمنح مهلاً للوفاء الا في ظروف استثنائية للغاية.

٢- في العقود التي ترتب التزامات متقابلة اذا لم يف احد الطرفين بالتزامه وطلب الاخر التنفيذ العيني جاز له العدول عنه الى طلب فسخ العقد، اما اذا طلب فسخ العقد فله العدول عنه الى طلب التنفيذ ما دام ذلك ممكناً ولا يقبل من المدين تنفيذ الالتزام بعد مطالبة الدائن بالفسخ ما دام متمسكاً بذلك.

المادة /١١٤/- ان عدم تنفيذ الالتزامات في العقود ذات التنفيذ المتتابع او المستمر يخول الطرف الذي وفي التزامه، طلب فسخ العقد فيما يختص بجميع الالتزامات التي لم تنفذ، ولا يحول ذلك دون حقه في المطالبة بالتعويض.

المادة /١١٥/- ١- في المواد التجارية يسقط بالتقادم حق الادعاء بمرور عشر سنوات ان لم يعين اجل اقصر.

٢- ويسقط بالتقادم حق الاستفادة من الاحكام المكتسبة قوة القضية بمرور عشر سنوات

المادة /١١٦/- ١- ان عقود البيع والقرض والتأمين وجميع العقود التي لم تحدد قواعدها في هذا القانون تخضع للقانون المدني بما يتوافق واحكام العرف.

٢- ان عمليات البورصة سواء أكانت على اوراق مالية ام على بضائع، تخضع للقواعد المختصة بأنواع العقود المختلفة التي تتخذ شكلها او تنصف بها، وللائظمة الخاصة بالبورصات التجارية.

٣- ان العقود المختصة بالتجارة البحرية التي لم تحدد قواعدها في قانونها الخاص او الاعراف البحرية تخضع لاحكام هذا القانون.

الباب الثاني

الرهن التجاري

- المادة /١١٧- الرهن التجاري الخاضع للقواعد المحددة فيما يلي يؤمن بموجبه الدين التجاري.
- المادة /١١٨- جميع القيم المنقولة المبينة في المادة ٤٠٧ يمكن تخصيصها لوفاء دين.
- المادة /١١٩- ١- فيما خلا القيود التالية يثبت الرهن بجميع طرق الاثبات التي ترى المحكمة وجوب قبولها.
- ٢- يجري رهن السند الاسمي بمعاملة انتقال على سبيل التأمين تسجل في سجلات المحل الذي اصدر السند وعلى السند نفسه.
- ٣- اما السند المحرر بصيغة الامر فيتم رهنه بتظهيره على سبيل التأمين كأن يذكر فيه عبارة (القيمة ضماناً، او القيمة تأميناً او اي عبارة تؤدي ذلك المعنى).
- ٤- اما غير ذلك من الديون التجارية المترتبة لشخص معين، فيتم رهنها بتبليغ ذلك الى المدين او بقبوله به بسند ثابت التاريخ ما لم ينص القانون على خلافه.
- المادة /١٢٠- ١- ان رهن العين المادية لا ينتج اثره اذا بقيت العين في حيازة المدين بحيث تظهر للغير وكأنها لم تنزل جزءاً من ذمة المدين المالية انما لا بد من تسليمها الى الدائن او الى شخص يحوزها لحسابه.
- ٢- يقوم مقام تسليم العين المرهونة تسليم مفاتيح مكان مقفل يحتوي عليها ولا يحمل لوحة باسم المدين او تسليم سند يفيد حيازة العين وفق العرف التجاري.
- ٣- اذا كانت العين في حيازة الدائن قبل رهنها لسبب اخر اعتبر حائزاً لها كدائن مرتهن بمجرد ابرام عقد الرهن.
- ٤- اما اذا كانت في حيازة الغير فيعتبر حائزاً لها لحساب الدائن المرتهن فور ابلاغه رهنها.
- المادة /١٢١- يجب على الدائن المرتهن ان يسلم الى المدين عند الطلب سند ايصال يبين فيه ماهية الاشياء المسلمة رهنًا ونوعها ومقدارها ووزنها وجميع علاماتها المميزة.
- المادة /١٢٢- إن الرهن الصادر عن مالك رقبة المرهون المتقل بحق انتفاع يشمل الملكية بكاملها اذا استمر الرهن حتى انقضاء حق الانتفاع.
- المادة /١٢٣- اذا كان المرهون في حيازة الغير الذي وافق على حيازته لحساب الدائن دون تحفظ، فيعتبر

- ذلك الغير متنازلاً حيال الدائن عن التمسك بحبس المرهون لسبب سابق لتاريخ موافقته.
- المادة /١٢٤/-
يشمل الرهن التعويض المترتب لقاء تأمين المرهون من الاخطار او الاسناد المستحقة للمدين عوضاً عن المرهون وكل مبلغ اخر يحل حلوياً عينياً محل المرهون او جزء منه.
- المادة /١٢٥/-
١- اذا كان الرهن قائماً على اشياء او اسناد مثلية فعقد الرهن يظل قائماً وان ابدلت هذه الاشياء او الاسناد بأشياء او اسناد من النوع نفسه.
- وإذا كانت هذه الاشياء او الاسناد غير مثلية او غير معينة بذاتها فللمدين ان يبدلها بغيرها اذا لحظ عقد الرهن ذلك او اذا وافق الدائن على تبديلها.
- المادة /١٢٦/-
١- يجب على الدائن ان يستعمل لحساب المدين جميع الحقوق الملازمة للأشياء او الاسناد المسلمة اليه على سبيل الرهن.
- ٢- واذا كان ما تسلمه اسناد اعتماد مالي تخول حاملها حق الخيار وجب على المدين الذي يريد استعمال حقه في الخيار ان يؤدي الى الدائن حق الخيار وجب على المدين الذي يريد استعمال حقه في الخيار ان يؤدي الى الدائن الاموال اللازمة قبل حلول الاجل المعين للخيار بيومين على الاقل.
- المادة /١٢٧/-
اذا كان الشيء المرهون اسناداً، لم يدفع ثمنها بكامله فعلى المدين اذا دعي لوفاء الرصيد المستحق عليه، ان يؤديه الى الدائن قبل الاستحقاق بيومين على الاقل والاجاز للدائن المرتهن ان يعتمد الى بيع الاسناد وفقاً لاحكام المادة اللاحقة.
- المادة /١٢٨/-
١- عند عدم الدفع في الاستحقاق يحق للدائن ان يراجع دائرة التنفيذ ويطلب اخطار مدينه او الغير مقدم المال المرهون ان وجد، وبعد مرور ثمانية ايام على وقوع التبليغ يقوم رئيس التنفيذ ببيع الاشياء المرهونة بالمزاد العلني ويستوفي الدائن دينه من الثمن بطريق الامتياز.
- ٢- ويعد باطلاً كل نص في عقد الرهن يجيز للدائن ان يمتلك المرهون او ان يتصرف به بدون الاجراءات المبينة آنفاً.

الباب الثالث

عقد النقل

الفصل الأول

أحكام عامة

- المادة /١٢٩- عقد النقل- يلتزم بموجبه الناقل بأن يؤمن انتقال شخص او شيء من مكان الى مكان اخر مقابل اجر.
- المادة /١٣٠- اذا تولى الناقل كامل عملية النقل بنفسه يخضع لالتزامات المقاول، اما اذا التزم بايصال الشخص او الشيء الى المكان المقصود على ان يعهد الى الغير بتنفيذ عملية النقل كلياً او جزئياً اضحى وكيلاً بالعمولة للنقل.
- المادة /١٣١- لا يعلق انعقاد العقد على تسليم الناقل الشيء المعد للنقل ما لم يتفق الفريقان على ذلك صراحة او ضمناً.
- المادة /١٣٢- تسري احكام الفصلين التاليين على كل من الناقل ووكيل العمولة للنقل ما لم ينص على خلافه.
- المادة /١٣٣- يعتبر باطلاً كل شرط في عقد النقل يستهدف بصورة مباشرة او غير مباشرة مخالفة احكام المواد ١٤٣ و ١٤٤ الفقرة ١ و ١٤٦ الفقرة ٢ و ١٥١ من هذا القانون.
- المادة /١٣٤- لا يلتزم المرسل اليه او الشخص المنقول بالالتزامات الناجمة عن عقد النقل اذا لم يكن طرفاً فيه ما لم يقبل بذلك صراحة او ضمناً.
- المادة /١٣٥- للمرسل اليه او الشخص المنقول حق مباشر حيال الناقل لمطالبته بجميع الالتزامات المترتبة عليه بموجب عقد النقل.

الفصل الثاني

نقل الأشياء

المادة /١٣٦- يجوز تثبيت عقد النقل بسند قابل للتظهير يخضع لأحكام المادة ٤٠٥ من هذا القانون ويكتسب فيه الحامل جميع حقوق المرسل اليه ويلتزم بالالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القانون.

المادة /١٣٧- ١- على المرسل ان يبين للناقل بوضوح اسم المرسل اليه وعنوانه ومكان التسليم ونوع البضاعة الواجب نقلها ومقدارها معيناً بالعدد او الوزن او الحجم.

٢- يكون المرسل مسؤولاً حيال الناقل والغير عن الاضرار الناجمة عن انتفاء هذه البيانات او نقصها او عدم صحتها.

٣- اذا احتوت الطرود على اشياء ثمينة فلا يسأل الناقل عنها بموجب هذا القانون ما لم يعلمه المرسل بوجودها وقيمتها او يتم اثبات سوء نية الناقل.

المادة /١٣٨- ١- على المرسل دفع اجرة النقل والنفقات المترتبة عن البضاعة المنقولة.

٢- اذا اشترط دفع الاجرة عند الوصول فيكون المرسل اليه الذي قبل البضاعة او اقر عقد النقل مسؤولاً عن وفاء الاجرة بالتضامن مع المرسل.

المادة /١٣٩- ١- للمرسل تغيير اسم المرسل اليه وله استرداد البضاعة من الناقل ما دامت في حيازته على ان يدفع له اجرة النقل عن المسافة المقطوعة ويعوضه ما انفقه على البضاعة وما لحق به من ضرر نتيجة استردادها.

٢- ينتقل هذا الحق الى المرسل اليه اذا تسلم سند النقل.

٣- ليس للمرسل مباشرة هذا الحق اذا تسلم سند النقل وتعذر عليه ابرازه او اذا وصلت البضاعة الى المكان المقصود وطلب المرسل اليه تسلمها، او اخطر بالحضور لتسلمها.

المادة /١٤٠- ١- اذا اقتضت طبيعة البضاعة تغليفها او حزمها، وجب على المرسل القيام بذلك بما يحفظها من الضياع او التعيب ويحول دون الحاق الضرر بالاشخاص او المعدات او البضائع الاخرى المنقولة.

٢- ويكون المرسل مسؤولاً عن الاضرار الناجمة عن سوء التغليف او الحزم او انتفائهما، على ان هذه المسؤولية تقع على عاتق الناقل اذا قبل بنقل البضاعة وهو عالم بسوء تغليفها

او حزمها او انفائهما.

المادة /١٤١/- ١- على الناقل فور وصول البضاعة اعلام المرسل اليه بوصولها وبمكان وجودها.

٢- اذا اوجب سند النقل اشعار شخص آخر، فعلى الناقل إعلامه بالموعده نفسه.

المادة /١٤٢/- ١- اذا وفي الناقل التزامه المبين في المادة السابقة ولم يحضر من يستلم البضاعة أو رفض

المرسل اليه تسلمها، وجب على الناقل اعلام المرسل وانتظار تعليماته مالم يكن مزوداً بتعليمات مسبقة.

٢- اذا كانت البضاعة قابلة للتلف أو تعذر الاستحصال على تعليمات المرسل خلال مدة معقولة، جاز للناقل مراجعة قاضي الأمور المستعجلة لايداع البضاعة لدى الغير أو تعيين حارس قضائي عليها أو بيعها بالمزاد العلني لاستيفاء أجره النقل والنفقات المصروفة على البضاعة.

٣- اذا نشب خلاف حول حالة البضاعة أو كيفية تنفيذ عقد النقل، جرت معاينتها والخبرة عليها عند الاقتضاء امام المرجع نفسه، وللقاضي أن يدعو لحضور المعاينة والخبرة بالاضافة الى الخصوم، كل من يثبت له علاقة بعقد النقل وذلك بالبرق أو الهاتف أو البريد أو أي وسيلة اتصال معتمدة أصولاً، على نفقة المدعي ودون أن تخضع هذه الدعوة لأصول التبليغ المحددة في قانون أصول المحاكمات فإذا لبي هؤلاء الدعوة جاز لهم التدخل في الدعوى حفاظاً لحقوقهم.

المادة /١٤٣/- ١- يكون الناقل مسؤولاً منذ تسلمه البضاعة عن هلاكها أو تعيبها أو فقدها أو التأخير في

تسليمها مالم يثبت القوة القاهرة أو العيب الخاص في البضاعة أو خطأ المرسل أو المرسل إليه.

٢- أما اذا أبدى الناقل عند تسلم البضاعة تحفظاً خطياً دقيقاً ومعللاً حول تعيب البضاعة أو سوء تغليفها أو حزمها أو نقصها فعلى صاحب البضاعة عندئذ اثبات تسبب الناقل بالضرر

المادة /١٤٤/- ١- اذا تولى عدة ناقلين تباعاً تنفيذ عقد النقل الواحد كان الناقل الأول والناقل الأخير مسؤولين

بالتضامن حيال المرسل والمرسل اليه عن تنفيذ عقد النقل برمته، كما لو تولاه كل منهما على انفراد.

٢- أما غيرهما من الناقلين، فلا يسأل كل منهم حيال المرسل والمرسل اليه إلا عن مرحلة

التي تولى تنفيذها.

٣- اذا تعذر تحديد المرحلة التي وقع الضرر خلالها، كان للناقل الذي قام بتعويض الضرر حق الرجوع على كل واحد من الناقلين الآخرين بنسبة طول مرحلة من كامل مسافة النقل فإذا كان أحد الناقلين المذكورين معسراً وزعت حصته على الناقلين الآخرين بالنسبة ذاتها.

المادة /١٤٥/- ١- اذا كانت البضاعة تفقد بطبيعتها جزءاً من قدرها لمجرد نقلها، فلا يسأل الناقل إلا عن النقص الذي يفوق النسبة التي يقضي بها العرف مالم يثبت أن النقص نجم بالفعل عن سبب آخر.

٢- اذا كانت البضاعة المنقولة بمقتضى سند نقل واحد مجزأة لعدة أجزاء أو طرود حسبت نسبة التسامح في النقص لكل جزء أو طرد على انفراد إذا حدد قدره عند الارسال بصورة مستقلة في سند النقل أو اذا أمكن تحديده بطريقة اخرى.

المادة /١٤٦/- ١- يعتبر باطلاً كل شرط يتضمن إبراء الناقل كلياً من المسؤولية عن هلاك البضاعة أو فقدها أو تعييبها أو تأخير تسليمها أو تحويل عبء الإثبات عنه أو مخالفة قواعد الاختصاص.

٢- يعتبر باطلاً كل شرط يحيل الى الناقل تعويض التأمين عن البضاعة.

٣- يجوز للناقل تحديد مسؤوليته بموجب شرط خطي صريح في اتفاقه مع المرسل عن الأضرار المذكورة مالم تكن ناجمة عن غش أو خطأ جسيم صادر عنه أو عن تابعيه ومالم يؤد التحديد الى انقاص التعويض بنسبة كبيرة، واذ صدر الشرط المذكور عن وكيل بالعمولة للنقل، فلا يشمل هذا الشرط الغش أو الخطأ الجسيم الصادر عنه أو عن الناقل أو تابعيهما.

المادة /١٤٧/- ١- اذا هلكت البضاعة جزئياً أو تعيبت، وجب على المرسل أو المرسل اليه أو أي شخص يتصرف لحسابهما أن يوجه للناقل خلال أيام العمل الثلاثة التي تلي تسلمها، تحفظات خطية بهذا الصدد، فإذا لم يفعل اعتبر انه تسلم البضاعة سليمة مالم يثبت هلاكها أو تعييبها بجميع وسائل الإثبات.

٢- تقوم مراجعة القضاء لمعاينة البضاعة أو اجراء الخبرة عليها مقام توجيه التحفظات المذكورة.

المادة /١٤٨/- للناقل امتياز على الاشياء المنقولة لاستيفاء أجرة النقل وتفرعاتها وما أنفقه على البضاعة وله ايضا الحق في حبسها.

المادة /١٤٩/- ١- تسقط بالتقادم الدعاوى الناجمة عن عقد النقل بانقضاء سنة على الموعد الذي كان يجب فيه تسليم البضاعة في حال عدم تسليمها، أو على موعد تسليمها أو عرض تسليمها أصولاً في الحالات الأخرى.

٢- ويسقط حق رجوع الضامن أو الوكيل بالعمولة على الناقل أو رجوع أحد الناقلين على ناقل آخر بانقضاء شهر على دفعه التعويض اذا تم رضائياً، أو على الادعاء عليه رسمياً مالم تكن مدة التقادم المنصوص عليها في الفقرة السابقة لم تكتمل بعد.

الفصل الثالث

نقل الأشخاص

المادة /١٥٠/- يكون الناقل مسؤولاً منذ نقله المسافر على عهده عما يلحق به من أضرار جسدية أو مادية بما فيها تلك الناجمة عن سوء تنفيذ النقل أو تأخير إيصال المسافر الى المكان المقصود مالم يثبت الناقل القوة القاهرة أو خطأ المسافر.

المادة /١٥١/- يعتبر باطلاً كل شرط يتضمن إبراء الناقل كلياً أو جزئياً من المسؤولية عن الأضرار الجسدية التي تلحق بالمسافر أو تحويل عبء الاثبات عنه أو مخالفة قواعد الاختصاص ويجوز للناقل بموجب شرط خطي صريح في اتفاه مع المسافر تحديد مسؤوليته عن الأضرار المادية أو التأخير مالم تكن ناجمة عن غش أو خطأ جسيم صادر عنه أو عن تابعيه، ومالم يؤد التحديد الى انقاص التعويض بنسبة كبيرة وإذا صدر الشرط المذكور عن وكيل بالعمولة للنقل، فإنه لايشمل الغش أو الخطأ الجسيم الصادر عنه أو عن الناقل أو عن تابعيهما.

المادة /١٥٢/- ١- يخضع نقل الأمتعة المسلمة للناقل الى احكام الفصل السابق.
٢- أما الامتعة التي يحملها المسافر بيده، فلا يسأل الناقل عنها مالم يثبت المسافر تسبب الناقل في هلاكها أو تعيبها.

المابج الرابع

الوكالة التجارية والسمسرة

الفصل الأول

أحكام عامة

- المادة /١٥٤/- ١- الوكالة التجارية عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بتصرف ذي صفة تجارية لحساب الموكل.
- ٢- تسمى الوكالة التجارية وكالة تجارية عادية اذا كان على الوكيل ان يتصرف باسم موكله ولحسابه.
- ٣- وتسمى وكالة بالعمولة اذا قضت بأن يتصرف الوكيل باسمه الخاص لحساب موكله.
- المادة /١٥٥/- ١- في التصرفات التجارية يستحق الوكيل الاجر في جميع الاحوال مالم يكن هناك نص مخالف.
- ٢- واذا لم يحدد هذا الاجر في الاتفاق، فيعين بحسب تعرفه المهنة أو بحسب العرف أو الظرف.
- المادة /١٥٦/- الوكالة التجارية وان احتوت على توكيل مطلق لاتجيز الاعمال غير التجارية إلا بنص صريح.
- المادة /١٥٧/- الوكيل الذي لم يتلق تعليمات إلا في شأن جزء من العمل يعد مطلق اليد في الجزء الباقي.
- المادة /١٥٨/- على الوكيل أن يدفع الفائدة عن الأموال العائدة للموكل اعتباراً من اليوم الذي كان يجب عليه تسليمها او ايداعها وفقاً لأمر الموكل.
- المادة /١٥٩/- ١- يجب على الوكيل ان يقوم بذاته بتنفيذ الاوامر الصادرة اليه إلا اذا كان جائزاً له بحسب الاتفاق أو بحسب العرف أن ينبب عنه شخصاً آخر أو كانت هناك ظروف تضطره لهذه الانابة.

٢- وفي هذه الأحوال يحق للموكل ان يخاصم مباشرة الشخص الذي أنابه الوكيل عن نفسه.

المادة /١٦٠-

لايحق للوكيل أن يتعاقد مع نفسه باسم موكله إلا باجازة خطية من الموكل.

المادة /١٦١-

إذا أقرض الوكيل أو أسلف الغير بدون رضى الموكل فيتحمل هو مخاطر عمله.

المادة /١٦٢-

١- فيما عدا الحالة المذكورة في المادة السابقة لا يكون الوكيل مسؤولاً عن عدم الوفاء وعن

عدم تنفيذ سائر الالتزامات المترتبة على الذين تعاقد معهم إلا اذا كفهم أو كان العدف

التجاري في المحل الذي يقيم فيه يقضي بذلك.

٢- يحق للوكيل الذي يكفل من يتعاقد معه أن يتناول عمولة خاصة باسم عمولة الضمان.

٣- وتحدد هذه العمولة عند عدم الاتفاق عليها بحسب عرف المحل الذي تم فيه التعاقد.

المادة /١٦٣-

١- مع مراعاة احكام المادة السابقة يستحق الوكيل الأجر أو العمولة بمجرد انعقاد العملية وان

لم يف المتعاقد الاخر بالالتزامات المترتبة عليه إلا إذا كان عدم القيام بها ناتجا عن خطأ

ارتكبه الوكيل.

٢- ويستحق الأجر أو العمولة ايضا اذا حال دون اتمام العملية سبب يعود الى الموكل.

٣- اما في العمليات التي حالت دون اتمامها اسباب اخرى وفي العقود التي فسخت أو أبطلت

لسبب غير خطأ الموكل، فلا يحق للوكيل مقابل سعيه سوى المطالبة بالتعويض الذي

يفرضه العرف المحلي.

المادة /١٦٤-

يحسب الأجر أو العمولة بالاستناد الى العملية غير الصافية بما في ذلك النفقات الإضافية مالم

يكن ثمة اتفاق مخالف.

المادة /١٦٥-

١- يحق للوكيل أن يسترد جميع النفقات والسلف والمصاريف التي قام بها لمصلحة الموكل مع

فوائدها.

٢- ويحق له ايضا ان يدخل في الحساب تعويضات مقابل نفقات الخزن والنقل ولكنه لايسطيع

ان يطلب أجراً لمستخدميه.

المادة /١٦٦-

ان الموكل الذي يلغي الوكالة وكذلك الوكيل الذي ينكل عن وكالته يلزم بالتعويض اذا وقع

الالغاء أو النكول بدون سبب مشروع.

المادة /١٦٧-

تخضع الوكالة التجارية في كل مالم ينص عنه في هذا القانون لاحكام القانون المدني وذلك

بنسبة اتفاقها مع احكام هذا القانون والعرف التجاري.

الفصل الثاني

الوكالة التجارية العادية

المادة /١٦٨/- ١- اذا كان الوكيل التجاري العادي مرتبطاً بعقد عمل مع موكله كما هي على الغالب حال المندوب المحلي والمندوب المتجول ومدير الفرع أو الوكالة طبقت أحكام عقد العمل على علاقته بصاحب عمله ،طبقت قواعد الوكالة على علاقته بالغير الذين يتعامل معهم بصفته هذه.

٢- اذا لم يكن الوكيل التجاري مرتبطاً بعقد عمل مع موكله، وكان مستقلاً في عمله وصاحب مشروع لتعاطي الوكالات التجارية بما يقتضيه ذلك من رأس مال ومكتب ثابت وعمال مرتبطين به وإدارة واسم تجاري اكتسب صفة التاجر.

٣- اذا لم يكن الوكيل التجاري صاحب مشروع وكالات تجارية وكانت الوكالة التجارية مهنته الوحيدة والمعتادة وكانت علاقته بموكله مقيدة بقيود تحد من استقلاله في العمل (كتقييد حريته في اختيار موكله ونوع الوكالات التي يتعاطاها وفرض حد أدنى من الأعمال عليه، ومنعه من تعاطي عمل تجاري خاص به وتحديد صفة الزبائن الذين عليه التعامل معهم وعدد الزيارات التي يجب عليه القيام بها لزبائن معينين أو لمناطق معينة) دون أن تبلغ حد الارتباط بعقد عمل مع موكله، سمي ممثلاً تجارياً وخضع الى أحكام المادتين ١٦٩-١٧٠ من هذا القانون.

المادة /١٦٩/- ١- اذا كان عقد الممثل التجاري غير محدد المدة، فليس للموكل إنهاؤه بعد انقضاء ستة أشهر على العمل به، مالم ينذر الممثل بذلك قبل حلول المواعيد التالية:

-نصف شهر اذا لم ينقض على التعاقد أكثر من عام واحد.

-شهر واحد اذا انقضى على التعاقد مدة تفوق عاماً واحداً ولاتزيد على عامين.

-ثلاثة أشهر اذا انقضى على التعاقد أكثر من عامين.

٢- ولا يخضع للإذار المسبق العقد الذي يتم إنهاؤه خلال مدة ستة أشهر من تاريخ سريانه.

٣- فإذا لم يراع الموكل مهل الانذار المذكورة، وجب عليه ان يسدد للممثل أجره عن تلك المهلة المحددة.

٤- يعد باطلاً كل اتفاق يخالف الاحكام المتقدمة.

المادة /١٧٠/- اذا كان عقد الممثل التجاري محددة المدة وفسخه الموكل دون مبرر قبل حلول أجله، وجب عليه أن يسدد للممثل الأجر المترتب له عن المدة المتبقية ولا يعمل بأي اتفاق يخالف الاحكام المتقدمة.

الفصل الثالث

الوكالة بالعمولة

المادة /١٧١/- ١- الوكيل بالعمولة هو الذي يأخذ على نفسه أن يعقد باسمه الخاص ولكن لحساب موكله بيعاً وشراءً وغيرهما من العمليات التجارية مقابل عمولة.

٢- تسري قواعد الوكالة على عقد الوكالة بالعمولة مع مراعاة الاحكام المبينة في هذا الفصل.

المادة /١٧٢/- ١- يكتسب الوكيل بالعمولة الحقوق الناتجة عن العقد الذي يبرمه لحساب موكله ويكون ملتزماً مباشرة نحو الاشخاص الذين تعاقد معهم كما لو كان العمل يختص به شخصياً ويحق لهؤلاء الاشخاص أن يحتجوا في مواجهته بجميع أسباب الدفع الناتجة عن علاقتهم المباشرة به ولا يحق لهم أن يخاصموا الموكل مباشرة.

٢- اما علاقات الموكل بالوكيل بالعمولة أو بدائنيه فتسري عليها قواعد الوكالة.

- المادة /١٧٣- ١- للوكيل بالعمولة امتياز على قيمة البضائع المرسله اليه أو المخزنة أو المودعة لحسابه لاستيفاء جميع القروض والسلف والمدفوعات التي قام بها سواء أكان ذلك قبل تسلمه البضائع أم في مدة وجودها في حيازته.
- ٢- وينشأ هذا الامتياز بمجرد إرسال البضائع أو خزنها أو ايداعها.
- ٣- لاينشأ هذا الامتياز إلا إذا تحقق الشرط المنصوص عليه في المادة ١٢٠ من هذا القانون.
- ٤- ويدخل في الامتياز مبلغ الدين الأصلي مع الفوائد والعمولات والنفقات.
- ٥- اذا كانت البضائع قد بيعت وسلمت لحساب الموكل، فيحق للوكيل بالعمولة ان يستوفي من ثمنها قيمة دينه قبل دائني الموكل.

الفصل الرابع

السمسرة

- المادة /١٧٤- ١- السمسرة هي عقد يلتزم به شخص يدعى السمسار أن يرشد شخصاً آخر الى فرصة لعقد اتفاق ما أو أن يكون هو وسيطاً له في مفاوضات التعاقد وذلك مقابل أجر.
- ٢- تسري قواعد الوكالة بوجه عام على السمسرة.
- المادة /١٧٥- ١- اذا لم يكن أجر السمسار معيناً بالاتفاق أو بموجب تعرفه رسمية فيحدد وفقاً للعرف أو يقدر للقاضي قيمته بحسب الظروف.
- ٢- واذا ظهر أن الأجر المنفق عليه لايتناسب مع ماهية العملية والجهود التي تستلزمها فيحق للقاضي أن يخفضه الى مقادر الاجر العادل للخدمة المؤداة.
- ٣- لايستحق السمسار الاجر إلا ممن فوضه من طرفي العقد في السعي لابرامه، واذا صدر التفويض من الطرفين كان كل منهما مسؤولاً تجاه السمسار بغير تضامن فيما بينهما عن دفع الاجر المستحق عليه ولو اتفقا فيما بينهما على ان يتحمل احدهما الاجر بكامله.
- المادة /١٧٦- ١- يستحق السمسار الاجر بمجرد ان تؤدي المعلومات التي اعطاها او المفاوضات التي اجراها

الى عقد الاتفاق.

٢- وإذا انعقد الاتفاق معلقاً على شرط واقف فلا يستحق الأجر إلا بعد تحقق الشرط.

٣- وإذا اشترط ارجاع النفقات التي صرفها السمسار فتجب له وان لم يتم ابرام الاتفاق.

المادة /١٧٧-

يفقد السمسار كل حق في الأجر وفي استرجاع النفقات التي صرفها اذا عمل لمصلحة المتعاقد الاخر بما يخالف التزاماته أو اذا حمل هذا المتعاقد الاخر على وعده بأجر مافي ظروف تمنع فيها قواعد حسن النية من أخذ هذا الوعد.

المادة /١٧٨-

١- لايجوز للسمسار أن يتوسط لاشخاص اشتهروا بعدم ملاءتهم أو يعلم بعدم أهليتهم.
٢- لا يضمن السمسار يسر طرفي العقد الذي يتوسط في إبرامه ولا يسأل عن تنفيذ العقد إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ من جانبه.
٣- يعاقب السمسار الذي يخالف أحكام الفقرة (١) من هذه المادة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٦٤١ من قانون العقوبات العام.

المادة /١٧٩-

١- يجب على السمسار أن يسجل جميع المعاملات التي عقدت بوساطته مع نصوصها وشروطها الخاصة وأن يحفظ جميع الوثائق المختصة بها ويعطي عن كل ذلك صورة طبق الأصل لكل من يطلبها من المتعاقدين.
٢- وفي البيوع بالعينة يجب عليه أن يحتفظ بالعينة الى ان تتم عملية البيع.

المادة /١٨٠-

ان عمليات التوسط والسمسرة في أسواق الأوراق المالية أو في بورصات البضائع تخضع لأحكام القوانين والأنظمة الخاصة بذلك.

الباب الخامس

الحساب الجاري

- المادة /١٨١- ١- يراد بعقد الحساب الجاري الاتفاق الحاصل بين شخصين على ان مايسلمه كل منهما للآخر بدفعات مختلفة متبادلة ومتداخلة من نقود وأموال واسناد تجارية قابلة للتمليك يسجل في حساب واحد لمصلحة الدافع ودينياً على القابض دون أن يكون لأي منهما حق مطالبة الآخر بما سلمه بكل دفعة على حدة بحيث يصبح الرصيد النهائي وحده عند اقفال الحساب ديناً مستحقاً ومهيئاً للأداء.
- ٢- ولايعتبر الحساب الجاري قائماً اذا اتفق الفريقان على عدم تداخل دفعاتهما بحيث لا تبدأ دفعات احدهما مالم تنته دفعات الاخر.
- المادة /١٨٢- ١- يكون الحساب الجاري ذا صفة تجارية اذا تناول العلاقات التجارية القائمة بين تاجرين أو اذا كانت دفعات الفريقين تجارية بذاتها أيأ كانت صفتها.
- ٢- فإذا لم تكن دفعات كلا الفريقين ذات صفة تجارية كان الحساب تجارياً بالنسبة لأي من الفريقين اذا كان تاجراً أو كان الحساب متعلقاً بتجارته ومدنياً بالنسبة له اذا لم يتوفر فيه الشرطان المذكوران.
- ٣- تكتسب الدفعة صفة الحساب الذي قيدت فيه أيأ كانت صفتها الأصلية.
- المادة /١٨٣- ١- يتوقف شمول الحساب الجاري على ارادة المتعاقدين ,فلهما أن يجعلاه شاملاً لجميع معاملاتهما أو لنوع معين منها فقط. كما يجوز أن تتعدد الحسابات الجارية بين الطرفين اذا كان كل حساب يقتصر على نوع معين من العمليات أو العملات.
- ٢- يجوز أن يكون الحساب الجاري مكشوفاً لجهة الفريقين أو لجهة فريق واحد، وفي الحالة الأخيرة لايلزم أحد الفريقين باسلاف المال للآخر إلا إذا كان لدى الأول مقابل وفاء كاف، متمثل برصيد مؤقت لصالح الآخر.
- المادة /١٨٤- اذا قيد حق في الحساب الجاري ثم انقضى أو انخفضت قيمته ,تم الغاء قيده أو تخفيضه بقيد معاكس وتعديل الحساب تبعاً لذلك.

المادة/١٨٥-

- ١- ان الحقوق الموثقة بتأمينات اتفاقية لاتدخل في الحساب الجاري مالم يتفق الفريقان على ذلك صراحة ويحصل على موافقة الشخص الذي قدم التأمين اذا كان من غير الفريقين.
- ٢- تنتقل تأمينات الحق المقيدة في الحساب الجاري الى الرصيد النهائي الذي سوف يظهر عند اقفال الحساب مما لايجاوز قيمة الدين الأصلي المضمون دون الالتفات الى التغييرات التي تطرأ على الرصيد المؤقت حتى ذلك التاريخ، مالم يتفق الفريقان على خلاف ذلك، ولايجوز الاحتجاج حيال الغير بانتقال التأمينات الى الرصيد النهائي مالم تراعى اجراءات الشهر المقررة لحفظ هذه التأمينات كل منها بحسب طبيعته.
- ٣- إذا شهر إفلاس أحد الفريقين سرت أحكام المادة ٤٦٣ من هذا القانون على التأمين أو الرهن الذي أنشأه ذلك الفريق على أمواله خلال المدة المبينة في المادة المذكورة ضمناً لإحدى الدفعات أو للرصيد النهائي للحساب اذا كان رسيدته المؤقت بتاريخ انشاء التأمين مديناً بالنسبة للفريق المذكور. ومع ذلك يبقى التأمين أو الرهن نافذاً حيال كتلة الدائنين بنسبة فائض الرصيد النهائي المدين عن الرصيد المؤقت المدين بتاريخ انشاء التأمين إلا إذا ثبت علم الدائن وقت تقرير الرهن وتسجيله بتوقف المدين عن الدفع.

المادة/١٨٦-

ان وجود الحساب الجاري لايمنع أحد المتعاقدين من مطالبة الاخر بالعمولة التي استحقها عن عمل قام به بالعمولة، باسترداد نفقات العمليات المختصة بالحساب الجاري، وهي تفيد في الحساب مالم يكن هناك اتفاق مخالف.

المادة/١٨٧-

تنتج الدفعات حتماً لمصلحة المسلم على المستلم فائدة تحسب على المعدل القانوني اذا لم تكن معينة بمقتضى العقد أو العرف.

المادة/١٨٨-

ان الديون المترتبة لأحد الفريقين اذا أدخلت في الحساب الجاري فقدت صفاتها الخاصة وكيانها الذاتي فلا تكون بعد ذلك قابلة على حدة للوفاء ولا للمقاصة ولا للمدعاة ولا لإحدى طرق التنفيذ ولا للسقوط منفردة بالتقادم.

المادة/١٨٩-

- ١- مع مراعاة احكام قانون السرية المصرفية يجوز الحجز على الرصيد المؤقت للحساب الجاري اذا كان دائناً بالنسبة للمحجوز عليه.
- ٢- على ان هذا الحجز لاينال مما للفريق الاخر من حقوق على ذلك الرصيد المؤقت بموجب شرط في عقد الحساب الجاري يحرم الفريق المحجوز عليه من حرية التصرف في أي

وقت شاء بالرصيد المؤقت المذكور.

المادة /١٩٠-

١- ان قيد دفعة تمثل قيمة سند تجاري لا يعد حاصلاً الا بشرط قبض قيمة السند ما لم يكن ثمة اتفاق مخالف.

٢- واذا لم تسدد قيمة السند في موعد استحقاقه، فيحقق لمستلمه مع الاحتفاظ به على سبيل التأمين، مع استعمال الحقوق المنوطة به ان يقيد قيمته قيماً عكسياً على حساب مسلمه.

٣- وفي حالة افلاس مسلم السند لا يحق للمستلم رغم اي اتفاق مخالف ان يعكس قيد قيمته في الحساب الا بعد ان يحل اجل الاستحقاق ويثبت عدم الوفاء.

٤- واذا عكس قيد اسناد على هذه الصورة فيجب على متسلمها ان يخفض مبلغ طلباته في التقليل بنسبة الدفعات التي اداها موقعو تلك الاسناد.

المادة /١٩١-

١- لا يعد احد الفريقين دائناً او مديناً للفريق الاخر قبل اقفال الحساب الجاري.

٢- ان اقفال الحساب وحده يحدد وضع العلاقة بين الفريقين وتنشأ عنه حتماً المقاصة الاجمالية لجميع بنود الحساب الدائنة والمدينة ويعين اي الفريقين الدائن او المدين.

المادة /١٩٢-

يوقف الحساب في المواعيد المحددة في العقد او حسب العرف المحلي والا في نهاية كل سنة اشهر، وتصفى الفوائد في الاجال المذكورة وتسجل في الحساب كدفعة تسري عليها الفائدة.

المادة /١٩٣-

١- ينتهي العقد ويقفل الحساب في الاجل المحدد في العقد او باتفاق الفريقين والا جاز لكل منهما اقفاله بعد ابلاغ الفريق الاخر مع مراعاة المهل المتفق عليها او التي يقضي بها العرف.

٢- ويقف الحساب كذلك في حال وفاة احد الفريقين او فقده الاهلية او اعساره او افلاسه.

٣- يتحول الرصيد المؤقت بتاريخ اقفال الحساب الى رصيد نهائي مستحق الاداء فوراً ما لم يتفق الفريقان على خلافه كنقل رصيد الحساب الى حساب آخر.

٤- تسري على الرصيد النهائي الفائدة المتفق عليها والا فالفائدة المتعارف عليها عرفاً او المنصوص عليها قانوناً.

٥- ان الدعاوى التي تتناول تصحيح الحساب نتيجة خطأ او اغفال او تكرار او غير ذلك من التصحيحات يجب ان تقام في مهلة ستة اشهر ويبدأ سريان هذه المهلة بالنسبة لكل فريق

من تاريخ ابلاغه الرصيد النهائي او علمه به، ويترتب على الغاء احدى الدفعات او
انقضائها بعد اقفال الحساب تعديل الرصيد المذكور.

المباج السابلس

الفصل الاول

(الاعمال المصرفية - الودائع المصرفية)

١- أيداع النقود

المادة /١٩٤- -١- ان المصرف الذي يتلقى على سبيل الوديعة مبلغاً من النقود يصبح مالكاً اياه ويلتزم برء مثله دفعة واحدة او على دفعات بمجرد طلب المودع او وفق المواعيد وشرط الاخبار المسبق المعينة في عقد الوديعة.

٢- يجب ان يقام الدليل بوثائق خطية على جميع العمليات المختصة بالوديعة او بارجاعها ما لم يكن هناك اتفاق مخالف.

المادة /١٩٥- تتناول الوديعة جميع المبالغ التي يقبضها المصرف من الغير لحساب المودع بأي صورة كانت سواء تم ذلك عفواً او بناء على طلب المودع مع اجازة المصرف لاستعمالها لعمله المهني على ان يدفع المصرف لحساب المودع، ضمن حدود الوديعة المبالغ التي يطلب اليه المودع دفعها سواء لنفسه او لغيره بموجب شيكات او حوالات او غير ذلك وعلى ان يقبض المصرف لحساب المودع المبالغ التي يحددها المودع او التي يقضي العرف بقبضها لحسابه ويضمها الى الوديعة وللمودع عند تبليغه الايداع الجاري من الغير لحسابه ان يرفضه ويطلب اعادة الوديعة الى دافعها.

المادة /١٩٦- -١- يمك المصرف بالمبالغ المودعة لديه حساباً يسجل فيه لصالح المودع او عليه جميع العمليات التي تتم بين المصرف والمودع او بين المصرف والغير لحساب المودع.

٢- لا يدرج في الحساب العمليات التي يتفق الفريقان على اخراجها منه ,ويمكن تخصيص احدى الدفعات لغاية معينة.

المادة /١٩٧- -١- لا يبيح عقد الوديعة كشف الحساب بالنسبة للمودع اي تمخضه عن رصيد مدين بالنسبة له

ما لم يتفق الطرفان على خلافه مع ما يؤدي اليه ذلك الى اختلاف في وصف الحساب.
٢- واذا تسامح المصرف ونفذ العمليات التي ادت الى كشف الحساب فعليه ابلاغ المودع دون ابطاء ليقوم بتسوية الوضع.

المادة /١٩٨- اذا توفي المودع تستمر الوديعة قائمة وفقاً لشروط العقد ما لم يطلب الورثة استردادها قبل حلول اجلها.

المادة /١٩٩- على المصرف موافاة المودع كشفاً بحسابه مرة واحدة كل ستة اشهر ما لم يقض الاتفاق او العرف بغير ذلك، ويجب تحديد الرصيد بتاريخ الكشف.

المادة /٢٠٠- اذا تعددت الحسابات المفتوحة للشخص الواحد في مصرف واحد او في فروع مختلفة من المصرف نفسه، كانت هذه الحسابات مستقلة عن بعضها ما لم يتم الاتفاق على توحيدها.

المادة /٢٠١- يجوز فتح حساب بموجب دفتر توفير تدون فيه المدفوعات والمسحوبات، وتكون البيانات الواردة في الدفتر الموقع عليها من موظف المصرف حجة في اثبات هذه البيانات بين المصرف وصاحب الدفتر ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة /٢٠٢- تترتب الفائدة على المبالغ المودعة ابتداء من اليوم الذي يلي كل ايداع ان لم يكن يوم عطلة ولغاية اليوم الذي يسبق اعادة كل مبلغ ما لم يكن هناك اتفاق او عرف مخالف.

٢- الحوالة المصرفية

المادة /٢٠٣- الحوالة المصرفية عملية محاسبية يقيد بموجبها، بناء على طلب من طالب التحويل، مبلغ من النقود في حسابين مختلفين مفتوحين لشخص واحد او لشخصين مختلفين لدى مصرف واحد او مصرفين مختلفين وذلك على حساب طالب التحويل ولحساب المستفيد.

المادة /٢٠٤- يتناول طلب التحويل مبلغ مقيدة في حساب طالب التحويل او مبالغ يتوقع قيدها فيه خلال مهلة محددة.

المادة /٢٠٥- ١- ينتقل المبلغ المحول الى المستفيد عند قيده على حساب طالب التحويل، ولطالب التحويل حتى ذلك التاريخ الرجوع عن طلبه.

٢- على ان تسليم المستفيد طلب التحويل يحول دون الرجوع عن الطلب ما لم يشهر افلاس

المستفيد قبل قيد المبلغ في حسابه.

- المادة /٢٠٦- ١- يمكن الاتفاق على تسليم المستفيد طلبات التحويل ليقدمها الى المصرف.
٢- ويمكن الاتفاق على قيد المبالغ المحولة او بعضها دفعة واحدة مع الطلبات المماثلة في نهاية اليوم الذي وصلت فيه الى المصرف.

- المادة /٢٠٧- ١- اذا لم يكن في الحساب رصيد كاف لتنفيذ طلبات التحويل الواردة مباشرة من طالب التحويل، امكن للمصرف الامتناع عن تنفيذها على ان يبلغ طالب التحويل بذلك فوراً.
٢- اما اذا كان طلب التحويل مسلماً الى المستفيد، فعلى المصرف تنفيذه ضمن حدود الرصيد المتوفد لديه ما لم يعارض المستفيد في ذلك، وعلى المصرف في كلتا الحالتين ان يسلم المستفيد بياناً بالواقع او يشرح ذلك على طلب التحويل، واذا رفض المستفيد الحوالة الجزئية بالرصيد المتوفر فلا يحبس الرصيد لصالحه.

- المادة /٢٠٨- ١- اذا سلمت طلبات التحويل الى المستفيدين وكانت قيمتها الاجمالية تفوق الرصيد المتوفر في حساب طالب التحويل دعي طالب التحويل الى تكملة رصيده في يوم تقديم الطلبات والا قسم الرصيد بين المستفيدين قسمة غرماً في يوم العمل التالي لتقديم الطلبات، واعطاهم المصرف بياناً بالواقع وفق ما نصت عليه المادة السابقة.
٢- ولا يستفيد من هذا التقسيم المستفيدون من طلبات التحويل التي ترد الى المصرف في اليوم نفسه من صاحب الحساب مباشرة.
٣- واذا لم يكن طلب التحويل قد نفذ عند ورود طلب آخر تفوق قيمته قيمة الطلب السابق والرصيد المتوفر في الحساب، فعلى المصرف التريث في قيد اي من الطلبين حتى نهاية اليوم المذكور وقيد جميع الطلبات المقدمة اليه في ذلك اليوم في يوم العمل التالي.

- المادة /٢٠٩- على المصرف قيد قيمة الحوالات على حساب طالب التحويل في يوم ورودها اليه ما لم يحدد طلب التحويل مهلة اطول.

- المادة /٢١٠- ان الدين الذي طلب التحويل لوفائه يبقى قائماً مع تأميناته وملحقاته حتى قيد قيمته لحساب المستفيد.

- المادة /٢١١- لطالب التحويل الاعتراض على تنفيذ طلبه حتى لو تم تسليمه الى المستفيد اذا ما صدر حكم

بشهر افلاس الاخير، قبل قيد المبلغ على حساب طالب التحويل.
المادة /٢١٢- على المصرف تنفيذ طلبات التحويل الواردة اليه قبل اليوم الذي يصدر فيه حكم بشهر افلاس طالب التحويل.

٣- ايداع الاسناد

المادة /٢١٣- يتناول ايداع الاسناد القيم المنقولة المبينة في المادة ٤٠٧ من هذا القانون.
المادة /٢١٤- ١- تبقى القيم المنقولة التي تودع المصرف ملكاً للمودع وليس للمصرف التصرف بها او ممارسة الصلاحيات المتعلقة بها الا لحساب المودع ووفق تعليماته.
٢- على ان ملكية هذه القيم تنتقل الى المصرف الذي يلتزم برد مثلها للمودع اذا ما اتفقا على ذلك صراحة او ضمناً، ويستنتج هذا الاتفاق من قيام المودع بمنح المصرف خطياً حق التصرف في القيم المذكورة دون قيد او اذا اقر المودع للمصرف بحق اعادة قيم تماثل القيم المودعة.
٣- واذا التزم المصرف بادارة القيم المودعة لحساب المودع خضع التزامه لأحكام الوكالة.

المادة /٢١٥- ١- على المصرف ان يتولى المحافظة على الاسناد وان يوليها عناية الوديع المأجور.
٢- وليس له التخلي عنها الا في معرض القيام بعمل يوجب ذلك.

المادة /٢١٦- ١- على المصرف ان يقبض جميع المبالغ المترتبة لصاحب الاسناد حال استحقاقها ولاسيما الفوائد وارباح الاسهم والدفعات على حساب رأس المال وقيمة ما استهلك من هذه الاسناد وكل مبلغ اخر يستحق بسببها ما لم يتفق على غير ذلك.
٢- توضع المبالغ المذكورة تحت تصرف المودع حال قبضها ولاسيما بقيدها له في حساب مفتوح باسمه.
٣- على المصرف ان يحصل على الاسناد المقرر توزيعها دون مقابل وان يضيفها الى الاسناد المودعة وان يقوم بجميع الاعمال اللازمة لحفظ الحقوق الملازمة للاسناد كدمجها

وتبديلها وتبديل قسائمها والتأشير عليها.

- المادة /٢١٧-/-
- ١- اذا وجب القيام بعمل متروك للمودع، فعلى المصرف ابلاغه ذلك بالطريقة الملائمة دون ابطاء، واذا كان حق المودع مهدداً بالسقوط، وجب سؤاله عن توجيهاته بطريقة مضمونة، كتوجيه كتاب مضمون مع اشعار بالاستلام، وتأبيد ذلك الكتاب، في حال العجلة الزائدة، بهاتف او برقية او تلكس او فاكس او اي وسيلة معتمدة اخرى، وذلك على نفقة المودع.
 - ٢- واذا لم يتلق المصرف توجيهات المودع في الوقت الملائم بعد ابلاغه الامر على الوجه المذكور، وجب عليه حفظ حقوق المودع بالوجه الذي يراه مناسباً، ويتحمل المودع في هذه الحالة المصاريف فضلاً عن العمولة العادية.

- المادة /٢١٨-/-
- ١- على المصرف ان يعيد للمودع فور طلبه، الاسناد المودعة لديه.
 - ٢- وتتم اعادتها مبدئياً في مكان ايداعها.
 - ٣- ويجوز اعادة مثلها اذا ما اتفق الفريقان او نص القانون على ذلك.

- المادة /٢١٩-/-
- ١- لا تعاد الاسناد الا للمودع او خلفائه او من ينوب عنهم او من يفوضونه بذلك خطياً وان دلت الاسناد على انها ملك للغير.
 - ٢- واذا كانت الاسناد الاسمية محلاً لحق انتفاع فيجوز اعادتها لصاحب الرقبة اذا ثبتت وفاة المنتفع.

- المادة /٢٢٠-/-
- اذا ادعى شخص استحقاق الاسناد المودعة وجب على المصرف ابلاغ المودع بالامر ولا يحول ذلك دون اعادة الاسناد الى المودع ما لم يستحصل المدعي على قرار بحجزها.
- المادة /٢٢١-/-
- لا تعتبر هذه الاحكام من الاحكام الخاصة بالقيم المنقولة الاجنبية اذا اختلفت عنها.

٤- الحساب المشترك

- المادة /٢٢٢-/-
- ١- يجوز ان يفتح المصرف حساباً بين شخصين او اكثر بالتساوي فيما بينهم ما لم يتفق على غير ذلك.
 - ٢- يفتح الحساب بناء على طلب اصحابه جميعاً، ويراعى في كيفية السحب من الحساب اتفاق

اصحابه.

٣- اذا اخطر احد اصحاب الحساب المشترك المصرف كتابة بوجود خلاف فيما يتعلق بهذا الحساب وجب على المصرف تجميد الحساب حتى تتم تسوية الخلاف بينهم رضاء او قضاء.

٤- اذا وقع حجز على رصيد احد اصحاب الحساب المشترك سرى الحجز على حصة المحجوز عليه من رصيد الحساب يوم ابلاغ المصرف بالحجز، وعلى المصرف وقف السحب من الحساب المشترك بما يساوي الحصة المحجوز عليها، واخطار اصحابه او من يمثلهم بالحجز خلال مدة خمسة ايام.

٥- اذا توفي احد اصحاب الحساب المشترك او فقد الاهلية القانونية وجب على الباقيين اخطار المصرف بذلك وبرغبتهم في استمرار الحساب وذلك خلال مدة عشرة ايام من تاريخ الوفاة او فقد الاهلية وعلى المصرف تجميد حصة المتوفى او فاقد الاهلية في حساب مستقل.

٦- لا يكون الاذن المنصوص عليه في قانون سرية المصارف صالحاً الا اذا صدر عن جميع اصحاب الحساب المشترك.

المادة /٢٢٣-

يوزع الرصيد النهائي للحساب عند اغلاقه بالتساوي بين اصحابه ما لم ينص الاتفاق المعقود بينهم وبين المصرف على نسب اخرى، وتراعى النسبة نفسها فيما يتعلق بالرصيد الموقت، في حال الحجز على حصة احد اصحاب الحساب او شهر افلاسه.

المادة /٢٢٤-

ليس للمصرف اجراء المقاصة بين حصة احد اصحاب الحساب من الرصيد النهائي ورصيد الحسابات الاخرى التي له في المصرف نفسه، دون موافقة اصحاب الحساب الاخرين ما لم يكن هناك اتفاق مخالف.

الفصل الثاني

ايجار الصناديق

- المادة /٢٢٥- تأجير الصناديق عقد يلتزم بمقتضاه مصرف بوضع صندوق معين تحت تصرف المستأجر للانتفاع به مدة محددة مقابل اجر .
- المادة /٢٢٦- يخضع ايجار الصندوق الى احكام ايجار الاشياء.
- المادة /٢٢٧- ١- يكون لكل صندوق مفتاحان مختلفان، يسلم المصرف احدهما للمستأجر ويحتفظ لديه بالنسخة الاخرى، ويبقى المفتاح المسلم الى المستأجر ملكاً للمصرف ويجب اعادته اليه عند انتهاء الايجار.
- ٢- ليس للمصرف ان يسمح بفتح الصندوق الا للمستأجر او نائبه او وكيله.
- المادة /٢٢٨- ١- على المصرف اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة الصندوق والمحافظة على محتوياته ومراقبته.
- ٢- ولا يجوز للمستأجر ان يضع في الصندوق اشياء تهدد سلامته او سلامة المكان الذي يوجد فيه.
- ٣- واذا صار الصندوق مهدداً بخطر او تبين انه يحوي على اشياء خطيرة وجب على المصرف ان يخطر المستأجر فوراً بالحضور لافراغه وسحب الاشياء الخطرة منه ،فاذا لم يحضر المستأجر في الميعاد المعين، جاز للمصرف ان يستحصل من قاضي الامور المستعجلة على قرار في غرفة المذاكرة بتفريغ الصندوق على الفور وسحب وافراغ الاشياء الخطرة منه وذلك بحضور من يعينه القاضي لذلك، ويحرر محضر بالواقعة تذكر فيه محتويات الصندوق، واذا كان الخطر حالاً، جاز للمصرف وعلى مسؤوليته فتح الصندوق وافراغه وسحب الاشياء الخطرة منه دون اخطار المستأجر او اذن القاضي.
- المادة /٢٢٩- ١- اذا لم يدفع المستأجر الاجرة في مواعيد استحقاقها، جاز للمصرف بعد انقضاء ثلاثين يوماً من اذاره بالدفع ان يعتبر العقد منتهياً من تلقاء نفسه ويسترد المصرف الصندوق بعد اخطار المستأجر بالحضور لفتحه وافراغ محتوياته.

- ٢- وإذا لم يحضر المستأجر في الميعاد المحدد، جاز للمصرف ان يطلب من قاضي الامور المستعجلة اصدار قرار بفتح الصندوق وجرّد موجوداته بحضور من يعينه لذلك، ويحرر محضر بالواقعة تذكر فيه محتويات الصندوق، وللقاضي ان يأمر بايداع المحتويات لدى دائرة التنفيذ او احد المصارف كشخص ثالث.
- ٣- ويعتبر قرار قاضي الامور المستعجلة لاغياً حكماً اذا لم يقيم المصرف دعوى بفسخ عقد الايجار امام المحكمة المختصة خلال ثمانية ايام من تاريخ صدوره.
- ٤- للمصرف حق حبس محتويات الصندوق، وله الامتياز على الثمن الناتج عن بيعها لاستيفاء الاجرة والمصاريف المستحقة له.

المادة /٢٣٠-

- ١- يجوز ان يوقع الحجز التنفيذي على الصندوق.
- ٢- وعلى المصرف بمجرد تبليغه قرار الحجز ان يخطر المستأجر فوراً بوقوع الحجز وان يمنع من استعمال الصندوق.
- ٣- يلتزم المصرف بفتح الصندوق وافراغ محتوياته بحضور الحاجز ومن يندبه رئيس التنفيذ لذلك على ان يخطر المستأجر بالميعاد الذي حدد لفتح الصندوق، تجرد محتويات الصندوق ويحرر محضر بالواقعة، وتسلم هذه المحتويات بقرار من رئيس التنفيذ الى المصرف كشخص ثالث أو تودع لدى دائرة التنفيذ حتى يتم بيعها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات.
- ٤- واذا احتوى الصندوق على اوراق او وثائق لا يشملها البيع، وجب تسليمها الى المستأجر، فاذا لم يكن حاضراً وجب تسليمها الى المصرف لحفظها حتى يطلبها المستأجر او ورثته، واذا لم يتقدم اي منهم لاستلام الاوراق او الوثائق المذكورة خلال خمس سنوات يكون للمصرف الحق بعرض الامر على قاضي الامور المستعجلة ليقرر ما يراه بشأنها.

المادة /٢٣١-

- فيما عدا الحالات المنصوص عليها في القانون، لا يجوز للمصرف فتح الصندوق او افراغه من محتوياته الا باذن المستأجر او بحضوره او تنفيذاً لحكم قضائي مبرم صادر بهذا الخصوص.

الفصل الثالث

الاعتمادات المصرفية

١- فتح الاعتماد

المادة /٢٣٢- ١- فتح الاعتماد عقد يلتزم فاتح الاعتماد بموجبه بأن يضع تحت تصرف المستفيد بصورة

مباشرة مبلغاً معيناً يجوز للمستفيد قبضه دفعة واحدة او على دفعات، خلال فترة معينة.

٢- ان الدفعات التي يسدها المستفيد اثناء مدة الاعتماد لا تنزل من قيمة الاعتماد الاجمالي انما تزيد في الرصيد الذي يجوز له قبضه خلال المدة المذكورة، ما لم يتفق على غير ذلك.

المادة /٢٣٣- ١- اذا فتح الاعتماد لتنفيذ مشروع معين، فلا يجوز فسخه قبل انتهاء تنفيذ المشروع او في

الحالات التي تجيز الفسخ وفق القواعد العامة او اذا كان هناك اتفاق مخالف.

٢- اما اذا كان فتح الاعتماد غير محدد المدة وغير مرتبط بتنفيذ مشروع معين فيجوز لكلا الفريقين انهاء العمل بعد شهر على الاقل من اخطار الفريق الاخر، ما لم يحدد الاتفاق او العرف مهلة اخرى.

٣- وللمصرف ان ينهي العمل بالاعتماد قبل حلول اجله في الحالات التالية:

أ- وقوع حادثة تنال من اهلية المستفيد كالوفاة او الحجر عليه.

ب- فقده الملاءة بعد التعاقد او حتى عند التعاقد اذا كان المصرف لم يعلم بذلك آنذاك.

ج- توقفه عن الدفع.

د- نقص التأمينات العينية او الشخصية التي قدمها المستفيد وامتناعه عن تكملتها، ما لم يؤثر المصرف تخفيض قيمة الاعتماد بنسبة هذا النقص.

المادة /٢٣٤- ان التأمينات التي يقدمها المستفيد تضمن و فاء جميع المبالغ التي يستلفها في حدود قيمة الاعتماد منذ بدء مفعوله وحتى حلول اجله.

المادة /٢٣٥- إذا خصص الاعتماد المصرفي لوفاء الغير وقام المصرف بتثبيته الى الغير الذي يستحقه فليس للمصرف فسخه او تعديله دون رضا مستحقه، ويصبح المصرف ملتزماً مباشرة ونهائياً حيال مستحقيه بدفع المبالغ وبقبول الاسناد التي يتناولها الاعتماد.

المادة /٢٣٦- يحق للمصرف، علاوة عن استرداد المبالغ المسلفة للمستفيد عند حلول اجل الاعتماد ان يطالبه بالفائدة المتفق او المتعارف عليها وإلا فبالفائدة المصرفية عن المبالغ المذكورة من تاريخ استلافها مع النفقات المصروفة لحساب المستفيد والعمولة المتفق او المتعارف عليها.

المادة /٢٣٧- اذا كانت الضمانة المقدمة رهناً او تأميناً عقارياً، فإن قيد الرهن او التأمين المتخذ عند العقد يؤمن ابتداء من تاريخه جميع السلف التي تحصل فيما بعد بناء على عقد فتح الاعتماد.

٢- التسليف على الاسناد

المادة /٢٣٨- ١- التسليف على الاسناد عقد يمنح بموجبه المصرف المستفيد قرضاً مؤقتاً باسناد عائدة للمستفيد او الغير الذي يخصصها لوفاء قيمة القرض.

٢- يقصد بالاسناد في العقد المذكور القيم المنقولة المبنية في المادة ٤٠٧ من هذا القانون.

٣- يجب ابرام العقد خطياً تحت طائلة البطلان.

٤- يجب ان يتضمن العقد البيانات التالية:

أ- وصف الاسناد المقدمة تأميناً.

ب- اسم صاحبها وموطنه.

ج- قيمة القرض ومعدل الفائدة المترتبة عليه وشروطه الاخرى.

د- القيمة المقدرة للاسناد والهامش المقدر لتأمين قيمة القرض.

٥- اذا لم يبرم العقد خطياً او خلا من احد البيانات المذكورة للمستفيد وحده ان يطلب بطلانه للسبب المذكور.

المادة /٢٣٩- اذا لم يقرض بوفاء قيمة القرض عند حلول اجله، كان للمصرف طلب بيع الاسناد وفق

المادة /٢٤٠- احكام المادة ١٢٨ من هذا القانون.
يخضع عقد التسليف على الاسناد لأحكام الرهن التجاري المنصوص عليها في الباب الثاني
من الكتاب الثالث من هذا القانون.

٣- الاعتمادات المستندية

المادة /٢٤١- تخضع الاعتمادات المستندية الى القواعد والاعراف الموحدة الصادرة بهذا الصدد عن غرفة
التجارة الدولية.

الفصل الرابع

الأعمال المصرفية الاخرى

المادة /٢٤٢- ان الاعمال المصرفية التي لم ترد في هذا الباب تخضع للقواعد العامة المطبقة على العقود
التي تتصف بها ولاسيما تلك الواردة في القانون المدني وذلك على قدر اتفاقها مع مبادئ
الحقوق التجارية والعرف المصرفي ومقتضيات العمل المصرفي والتجاري.

الفصل الخامس

أحكام ختامية

- المادة /٢٤٣- يجوز التوكيل بالأعمال المصرفية بسند عادي يوقع امام المصرف.
- المادة /٢٤٤- تكون لقيود المصرف القوة الثبوتية تجاه المصرف والعميل ما لم يعترض عليها هذا العميل خطياً خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تبليغه اياها.
- المادة /٢٤٥- خلافاً لأي نص آخر تحدد الفائدة باتفاق الفريقين ووفق مؤشرات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي.

الكتاب الثالث

الاسناد التجارية وغيرها من الاسناد القابلة للتداول

الباب الأول

سند السحب (المستجبة)

الفصل الأول

إنشاء سند السحب وصيغته

المادة /٢٤٦- يشتمل سند السحب على البيانات الآتية-

- ١-كلمة (سند سحب) مكتوبة في متن السند وباللغة التي كتب بها.
- ٢-امر غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود.
- ٣-اسم من يلزمه الاداء ((المسحوب عليه)).
- ٤-تاريخ الاستحقاق.
- ٥-مكان الأداء.
- ٦-اسم من يجب الاداء او لأمره (الحامل).
- ٧-تاريخ انشاء سند السحب ومكان انشائه.
- ٨-توقيع من أنشأ سند السحب (الساحب).

المادة /٢٤٧- السند الخالي من احد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سند سحب الا في الحالات المبينة في الفقرات الآتية:

- ١-سند السحب الخالي من ذكر تاريخ الاستحقاق يكون مستحق الاداء لدى الاطلاع عليه.

٢- اذا لم يذكر في سند السحب مكان الاداء فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكاناً للدفع وموطناً للمسحوب عليه في الوقت نفسه، ويعتبر مكان وفاء السند موطناً مختاراً يجعل كلاً من محكمة ذلك المكان ودائرة التنفيذ فيه مختصة للبت بما ينشأ عن السند من منازعات.

٣- سند السحب الخالي من ذكر مكان انشائه يعتبر منشأ في المكان المعين بجانب اسم صاحبه.

المادة /٢٤٨/-

١- يجوز سحب السند لأمر الساحب نفسه.

٢- كما يجوز سحبه عليه.

٣- وكذلك يجوز سحبه لحساب شخص آخر.

المادة /٢٤٩/-

يجوز ان يشترط اداء سند السحب في موطن شخص اخر سواء اكان ذلك في الموطن الذي يقيم فيه المسحوب عليه او في موطن آخر.

المادة /٢٥٠/-

١- يجوز لساحب السند المستحق الاداء لدى الاطلاع عليه او بعد مدة من الاطلاع ان يشترط فائدة عن المبلغ المذكور فيه.

٢- ويعتبر هذا الشرط باطلاً في السندات الاخرى.

٣- ويجب بيان سعر الفائدة في سند السحب فإن خلا منه اعتبر الشرط كله كأن لم يكن.

٤- وتسري الفائدة من تاريخ سند السحب اذا لم يعين فيه تاريخ آخر.

المادة /٢٥١/-

١- اذا كتب مبلغ سند السحب بالاحرف وبالارقام معاً فالعبرة عند الاختلاف للمكتوب بالاحرف.

٢- واذا كتب مرات بالأحرف او بالارقام فالعبرة لأقلها مبلغاً.

المادة /٢٥٢/-

١- اذا حمل سند السحب توابع اشخاص لا تتوافر فيهم اهلية الالتزام به او توابع مزورة او توابع اشخاص وهميين او توابع لا تلزم لأي سبب اخر الاشخاص الذين وقعوا سند السحب او الذين وقع باسمهم، فذلك لا يحول دون صحة التزام موقعي سند السحب الاخرين.

٢- يرجع في تحديد اهلية الشخص الملتمزم بمقتضى سند السحب الى قانون بلده، ومع ذلك اذا

التزم شخص بمقتضى سند سحب وتوافرت فيه اهلية الالتزام به وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه هذا الالتزام، كان التزامه صحيحاً ولو كانت لا تتوافر فيه هذه الاهلية وفقاً لقانون بلده.

٣- يخضع شكل سند السحب لقانون الدولة التي تم انشاؤه فيها.

٤- ومع ذلك اذا كان سند السحب غير صحيح شكلاً بموجب القانون المشار اليه في الفقرة السابقة، فإن ذلك لا يحول دون صحة الالتزامات التي تنشأ لاحقاً على هذا السند في سورية.

المادة /٢٥٣- ١- من وقع سند سحب نيابة عن آخر دون ان تكون له صفة في ذلك يصبح بتوقيعه ملزماً شخصياً.

٢- فإذا اوفى بالتزامه آلت اليه الحقوق التي كانت تؤول الى من زعم النيابة عنه.

٣- ويسري هذا الحكم على من جاوز حدود نيابته.

المادة /٢٥٤- ١- الساحب ضامن قبول سند السحب ووفاءه.

٢- ويجوز له ان يشترط اعفائه من ضمان القبول، اما ضمان الوفاء فكل شرط للاعفاء منه يعتبر كأن لم يكن.

الفصل الثاني

مقابل الوفاء (المؤونة)

المادة /٢٥٥- ١- على الساحب او الشخص الذي يسحب سند السحب لحسابه ان يوجد لدى المسحوب عليه مقابل و فائه.

٢- ولكن ذلك لا يعفي الساحب لحساب غيره من مسؤوليته شخصياً قبل مظهر سند السحب وحامله.

المادة /٢٥٦- يكون مقابل الوفاء موجوداً اذا كان المسحوب عليه مديناً للساحب او للأمر بالسحب في تاريخ

استحقاق سند السحب بمبلغ معين من النقود مستحق الاداء ومساو على الاقل لمبلغ سند السحب.

المادة /٢٥٧-

- ١- ينتقل الحق في مقابل الوفاء بحكم القانون الى حملة سند السحب المتعاقبين.
- ٢- واذا كان مقابل الوفاء اقل من قيمة سند السحب كان للحامل على هذا المقابل الناقص جميع الحقوق المقررة على المقابل الكامل، ويسري هذا الحكم اذا كان مقابل الوفاء ديناً متنازعاً عليه او غير حال عند استحقاق السند.

المادة /٢٥٨-

- ١- على الساحب ولو قدم الاحتجاج بعد الميعاد ان يسلم حامل سند السحب المستندات اللازمة لحصوله على مقابل الوفاء فإذا افلس الساحب لزم ذلك وكلاء تقيسته.
- ٢- وتكون نفقات ذلك على الحامل في جميع الاحوال.

المادة /٢٥٩-

اذا افلس الساحب ولو قبل ميعاد استحقاق سند السحب، فلحامله دون غيره من دائني الساحب استيفاء حقه من مقابل الوفاء الموجود لدى المسحوب عليه.

المادة /٢٦٠-

١- اذا افلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته دخل هذا الدين في موجودات التقلية.

٢- اما اذا كان للساحب لدى المسحوب عليه المفلس بضائع او اسناد تجارية او قيم منقولة او غير ذلك من الاموال التي يجوز استردادها طبقاً لاحكام الافلاس، وكانت هذه الاموال مخصصة صراحة او ضمناً او لوفاء سند السحب، فللحامل الاولوية في استيفاء حقه من قيمتها.

المادة /٢٦١-

اذا سحبت اسناد على مقابل وفاء لا تكفي قيمته لوفائها كلها فنتبع القواعد التالية

- ١- يراعى ترتيب تواريخ سحب الاسناد فيما يتعلق بحقوق حامليها في استيفاء قيمتها، فيكون حامل السند السابق تاريخه على تواريخ الاسناد الاخرى مقدماً على غيره.
- ٢- واذا كانت الاسناد قد سحبت في تاريخ واحد قدم السند الذي يحمل قبول المسحوب عليه.
- ٣- واذا لم يحمل اي سند قبول المسحوب عليه قدم السند الذي خصص له مقابل الوفاء.
- ٤- اما الاسناد الاخرى المشتملة على شرط عدم القبول فتأتي في المرتبة الاخيرة.

المادة /٢٦٢/- ١- قبول المسحوب عليه سند السحب، قرينة على وجود المقابل لديه ما لم يثبت الساحب العكس.

٢- لا يجوز نقض هذه القرينة في علاقة المسحوب عليه بالحامل.

٣- اما في علاقة الساحب بالحامل فإن على الساحب اثبات وجود مقابل الوفاء لدى المسحوب عليه بتاريخ الاستحقاق سواء اكان سند السحب مقبولاً ام لم يكن.

الفصل الثالث

تداول سند السحب وقبوله

-التظهير-

المادة /٢٦٣/- ١- سند السحب قابل للتداول بطريق التظهير ولو لم يذكر فيه صراحة كلمة (لأمر).

٢- والسند الذي يدون فيه صاحبه عبارة (ليس لأمر) او أي عبارة اخرى مماثلة يخضع لتداوله لاحكام حوالة الحق المقررة في القانون المدني دون غيرها.

٣- ويصح التظهير ولو للمسحوب عليه سواء اكان قابلاً للسند ام لا كما يصح تظهيره للساحب ولأي شخص آخر يكون ملزماً به، ويكون لهؤلاء جميعاً الحق في تظهيره.

المادة /٢٦٤/- ١- مع عدم الاخلال بحكم المادة ٢٦٧ من هذا القانون يجب ان يكون التظهير خالياً من اي شرط، وكل شرط معلق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن.

٢- والتظهير الجزئي باطل.

٣- وتظهير سند السحب لحامله يعد تظهيراً على بياض.

المادة /٢٦٥/- ١- يكتب التظهير على سند السحب ذاته او على ورقة اخرى متصلة به.

٢- ويجب ان يوقع عليه المظهر.

٣- ويجوز ان لا يعين في التظهير الشخص المظهر له، ان يقتصد على توقيع المظهر (على

بياض) وفي الحالة الاخيرة لا يكون التظهير صحيحاً إلا اذا كتب على ظهر سند السحب او على الورقة المتصلة به.

المادة /٢٦٦- ١- ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن سند السحب.

٢- واذا كان التظهير على بياض جاز لحامله-

أ- ان يملأ البياض بكتابة اسمه او اسم شخص آخر.

ب- ان يظهر السند من جديد على بياض او الى شخص اخر.

ج- ان يسلمه كما هو لأي شخص اخر دون ان يملأ البياض ودون ان يظهره.

المادة /٢٦٧- ١- المظهر ضامن قبول سند السحب ووفاءه، ما لم يشترط خلاف ذلك.

٢- وله ان يمنع تظهيره، وحينئذ لا يكون ملزماً بالضمان تجاه من يؤول إليه السند بتظهير لاحق.

المادة /٢٦٨- ١- يعتبر من بيده سند السحب انه حامله الشرعي متى اثبت انه صاحب الحق فيه بتظهيرات

متصلة بعضها ببعض ولو كان آخرها تظهيراً على بياض.

٢- والتظهيرات المشطوبة تعتبر في هذا الشأن كأن لم تكن.

٣- واذا اعقب التظهير على بياض آخر، اعتبر الموقع على التظهير الاخير انه هو الذي آل

اليه الحق في السند بذلك التظهير على بياض.

٤- واذا زالت يد شخص عن السند بحادث ما فحامله متى اثبت انه هو صاحب الحق فيه وفقاً

للفقرة السابقة لا يلزم برده الا اذا كان قد حصل عليه عن نية سيئة او خطأ جسيم.

المادة /٢٦٩- ليس لمن اقيمت عليهم الدعوى بسند السحب ان يحتجوا على حامله بالدفع المبنية على

علاقتهم الشخصية بساحب السند او بحملته السابقين ما لم يكن حامل السند قد حصل عليه بقصد الاضرار بالمدين.

المادة /٢٧٠- ١- اذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة للتحويل) او (القيمة للقبض) او (للتوكيل) او اي

بيان آخر يفيد التوكيل، فلحامل مباشرة جميع الحقوق المترتبة على السند، انما لا يجوز له

تظهيره الا على سبيل التوكيل.

٢- وليس للمسؤولين في هذه الحالة الاحتجاج على الحامل الا بالدفع التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر.

٣- ولا ينتهي حكم الوكالة التي يتضمنها التظهير التوكيلي بوفاة الموكل او بحدوث ما يخل بأهليته.

المادة /٢٧١/- ١- اذا اشتمل التظهير على عبارة (القيمة ضمان) او (القيمة رهن) او اي بيان اخر يفيد التأمين جاز لحامل السند مباشرة جميع الحقوق المترتبة عليه.

٢- فإن ظهره اعتبر التظهير حاصلًا على سبيل التوكيل.

٣- وليس للمسؤولين عن السند ان يحتجوا على الحامل بالدفع المبينة على علاقاتهم الشخصية بالمظهر، ما لم يكن الحامل قد حصل على السند بقصد الاضرار بالمدين.

المادة /٢٧٢/- ١- للتظهير اللاحق لزمان الاستحقاق احكام التظهير السابق له.

٢- اما التظهير اللاحق لتقديم الاحتجاج بسبب عدم الوفاء او الحاصل بعد انقضاء الاجل المحدد لتقديم هذا الاحتجاج فلا ينتج سوى آثار الاحكام المتعلقة بحوالة الحق المقررة بالقانون المدني.

٣- ويعد التظهير الخالي من التاريخ انه قد تم قبول انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الاحتجاج الا اذا ثبت العكس.

المادة /٢٧٣/- لا يجوز تقديم تواريخ التظهير، وان حصل يعد تزويراً.

-القبول-

المادة /٢٧٤/- يجوز لحامل سند السحب او لأي حائز له حتى ميعاد استحقاقه، ان يقدمه الى المسحوب عليه في موطنه لقبوله.

المادة /٢٧٥/- ١- لساحب سند السحب ان يشترط فيه وجوب تقديمه للقبول في ميعاد معين او بغير ميعاد.

٢- وله ان ينص على منع تقديمه للقبول ما لم يكن مستحق الاداء عند غير المسحوب عليه او في جهة اخرى غير موطن المسحوب عليه او مستحق الاداء بعد مضي مدة معينة من الاطلاع عليه.

٣- وله ايضاً ان يشترط منع تقديم السند للقبول قبل اجل معين.

٤- وللمظهر ان يشترط وجوب تقديم السند للقبول في ميعاد معين او بغير ميعاد ما لم يكن الساحب قد اشترط عدم تقديمه للقبول.

المادة /٢٧٦- ١- سندات السحب المستحقة الاداء بعد مضي مدة معينة من الاطلاع يجب تقديمها للقبول في خلال سنة من تاريخها.

٢- وللساحب أن يشترط تقصير هذه المدة أو مدها.

٣- وللمظهرين أن يشترطوا تقصير هذه المدة.

المادة /٢٧٧- ١- يجوز للمسحوب عليه أن يطلب تقديم سند السحب للقبول مرة ثانية في اليوم التالي للتقديم الأول.

٢- ولا يقبل من ذوي الشأن الادعاء بأن هذا الطلب قد رفض إلا اذا كان هذا الطلب قد أثبت في ورقة الاحتجاج.

٣- ولا يلزم حامل السند المقدم للقبول بتسليمه للمسحوب عليه.

المادة /٢٧٨- ١- يكتب القبول على سند السحب ذاته ويعبر عنه بكلمة مقبول أو بأي عبارة أخرى مماثلة ويذيل بتوقع المسحوب عليه.

٢- ويعد قبولاً مجرد وضع المسحوب عليه توقيعاً على صدر السند.

٣- واذا كان السند مستحق الاداء بعد مضي مدة من الاطلاع أو كان واجب التقديم للقبول في مدة معلومة بناء على شرط خاص،وجب تأريخ القبول في اليوم الذي وقع الا اذا أوجب الحامل تاريخه في يوم تقديم السند.

٤- فإن خلا سند السحب من التاريخ جاز للحامل حفظاً لحقوقه في الرجوع على المظهرين أو على الساحب،اثبات هذا الخلو بوساطة احتجاج يقدم في وقت يكون تقديمه فيه مجدياً.

المادة /٢٧٩- ١- لا يجوز أن يعلق القبول على شرط

٢- ولكن يجوز للمسحوب عليه أن يقصر القبول على جزء من مبلغ السند.

٣- وإذا انطوت صيغة القبول على تعديل آخر في بيان من بيانات السند عد هذا التعديل رفضاً له.

٤- ومع ذلك يظل القابل ملزماً بما تضمنته صيغة القبول.

المادة/٢٨٠- ١- اذا عين الساحب في سند السحب مكاناً للوفاء غير موطن المسحوب عليه دون أن يعين اسم الشخص الآخر الذي يجب الوفاء لديه،جاز للمسحوب عليه تعيين هذا الشخص عند القبول فان لم يعينه عد ملزماً بالدفع في مكان الوفاء.

٢- واذا كان السند مستحق الأداء في موطن المسحوب عليه جاز له أن يعين في صيغة القبول عنواناً في الجهة التي يجب أن يقع الوفاء فيها.

المادة/٢٨١- ١- يصبح المسحوب عليه بقبوله سند السحب ملزماً بوفائه عند استحقاقه.

٢- فإن لم يتم بالوفاء كان للحامل،ولو كان هو الساحب نفسه،مطالبة القابل بدعوى مباشرة بكل ما ينشأ عن السند وفقاً للمادتين /٣٠٩ و /٣١٠ من هذا القانون.

المادة /٢٨٢- ١- اذا شطب المسحوب عليه قبوله المدون على سند السحب قبل رده عد ذلك رفضاً للقبول.

٢- ويعتبر الشطب واقعاً قبل اعادة السند مالم يتم الدليل على العكس.

٣- على أنه اذا كان المسحوب عليه قد أبلغ الحامل أو أي موقع آخر قبوله كتابة،أصبح ملتزماً قبلهم بما تضمنته صيغة قبوله.

الفصل الرابع

الضمان

المادة/٢٨٣- ١- وفاء مبلغ سند السحب يجوز ضمانه كله أو بعضه من ضامن واحد أو أكثر.

٢- ويكون هذا الضمان من أي شخص ولو كان ممن وقعوا على سند السحب.

المادة /٢٨٤/-

١- يكتب الضمان اما على سند السحب ذاته واما على الورقة المتصلة به

٢- ويكون هذا الضمان بصيغة مقبول كضمان أو بأي عبارة أخرى مماثلة يذيلها الضامن بتوقيعه.

٣- ويذكر في صيغة الضمان اسم المضمون والا عد حاصلاً للساحب.

٤- ويعتبر الضمان قائماً اذا وضع مقدم الضمان توقيعه على صدر السند، الا أن يكون صاحباً أو مسحوباً عليه.

٥- ويجوز اعطاء الضمان على صك مستقل يبين فيه المكان الذي تم فيه.

٦- والضامن بصك مستقل لا يلزم إلا قبل من ضمنه.

المادة /٢٨٥/-

١- يلتزم الضامن بما يلتزم به الشخص المضمون.

٢- ويكون التزام الضامن صحيحاً ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلاً لأي سبب كان ما لم يكن مردّه الى عيب في الشكل.

٣- واذا أوفى الضامن قيمة سند السحب آلت اليه الحقوق الناشئة عنه تجاه مضمونه والملتزمين تجاهه بمقتضى السند.

الفصل الخامس

الاستحقاق

المادة /٢٨٦/-

١- يجوز أن يسحب سند السحب مستحق الأداء على الوجه الآتي:

أ- لدى الاطلاع

ب- بعد مضي مدة معينة على الاطلاع

ج- بعد مضي مدة معينة على تاريخ السند

د- بيوم معين.

٢- وسند السحب المشتمل على ميعاد استحقاق آخر أو على مواعيد متعاقبة يكون باطلاً.

المادة /٢٨٧/

١- سند السحب المستحق الأداء لدى الاطلاع يكون واجب الدفع عند تقديمه

٢- ويجب أن يقدم للوفاء في خلال سنة من تاريخه

٣- وللصاحب أن يشترط تقصير هذه المدة أو مدها.

٤- وللمظهرين أن يشترطوا تقصير هذه المدة .

٥- وللصاحب أن يشترط عدم تقديم سند السحب المستحق الأداء لدى الاطلاع قبل مضي أجل

معين وفي هذه الحالة تحسب مدة التقديم ابتداء من هذا الأجل.

المادة /٢٨٨/-

١- تسري المدة التي يستحق الوفاء بانتهائها في سند السحب المسحوب بعد مضي مدة على

الاطلاع من تاريخ قبوله أو تاريخ ورقة الاحتجاج.

٢- فإذا لم يقدم الاحتجاج عد القبول الخالي من التاريخ حاصلاً بالنسبة للقابل في اليوم الأخير

من المدة المعينة لتقديم للقبول.

٣- كل ذلك مع مراعاة حكم المادة /٢٧٦/ من هذا القانون.

المادة /٢٨٩/-

١- سند السحب المسحوب لشهر أو أكثر من تاريخه أو من تاريخ الاطلاع عليه يقع استحقاقه

في التاريخ الذي يقابله من الشهر الذي يجب فيه الوفاء.

٢- وعند عدم وجود مقابل لذلك التاريخ في الشهر الذي يجب فيه الوفاء وقع الاستحقاق في

اليوم الأخير من هذا الشهر.

- ٣- وإذا سحب السند لشهر ونصف أو لشهور ونصف شهر من تاريخه أو من تاريخ الاطلاع عليه وجب بدء الحساب بالشهور الكاملة.
- ٤- وإذا جعل الاستحقاق في أوائل الشهر أو في منتصفه أو في نهاية الشهر، كان المقصود اليوم الأول من الشهر، أو الخامس عشر أو الأخير منه.
- ٥- والعبارات - ثمانية أيام أو خمسة عشر يوماً لا تعني اسبوعاً أو اسبوعين بل ثمانية أيام أو خمسة عشر يوماً كاملاً.
- ٦- وعبارة نصف شهر تعني خمسة عشر يوماً كاملة.

- المادة /٢٩٠-**
- ١- إذا كان سند السحب مستحق الأداء في يوم معين وفي بلد يختلف فيه التقويم عن تقويم بلد اصداره، اعتبر أن تاريخ الاستحقاق قد حدد وفقاً لتقويم بلد الوفاء.
 - ٢- وإذا سحب السند بين بلدين مختلفي التقويم وكان مستحق الأداء بعد مدة من تاريخه. أرجع تاريخ اصداره الى اليوم المقابل في تقويم بلد الوفاء ويحدد ميعاد الاستحقاق وفقاً لذلك.
 - ٣- ويحسب ميعاد تقديم السند وفقاً للأحكام المقررة في الفقرة السابقة.
 - ٤- ولا تسري هذه الأحكام إذا نص في السند أو استخلص من البيانات الواردة فيه أن النية قد انصرفت الى اتباع أحكام أخرى.

- المادة /٢٩١-**
- ١- على حامل سند السحب المستحق الوفاء في يوم معين أو بعد مدة معينة من تاريخه أو من تاريخ الاطلاع عليه أن يقدمه للدفع في يوم استحقاقه.
 - ٢- ويعتبر تقديم السند الى احدى غرف المقاصة بمثابة تقديم للوفاء.

- المادة /٢٩٢-**
- ١- للمسحوب عليه عند ايفائه قيمة سند السحب أن يطلب إلى الحامل تسليمه إليه موقفاً عليه بما يفيد الوفاء.
 - ٢- وليس للحامل أن يرفض وفاء جزئياً
 - ٣- وإذا كان الوفاء جزئياً جاز للمسحوب عليه أن يطلب اثبات هذا الوفاء في السند وأن يطلب مخالصة بذلك.
 - ٤- وكل ما يدفع من أصل قيمة سند السحب تبرأ منه ذمة صاحبه ومظهره وضامنيه وعلى

الحامل أن يقدم الاحتجاج عما بقي منه.

المادة /٢٩٣-

- ١- لا يجبر حامل سند السحب على استلام قيمته قبل الاستحقاق
- ٢- فاذا أوفى المسحوب عليه قبل الاستحقاق تحمل تبعة ذلك
- ٣- ومن أوفى في ميعاد الاستحقاق برئت ذمته ما لم يكن ذلك عن غش أو خطأ جسيم.
- ٤- وعليه أن يستوثق من صحة تسلسل التظهيرات.
- ٥- ولكنه غير ملزم بالثبوت من صحة تواريخ المظهرين.

المادة /٢٩٤-

- ١- اذا اشترط وفاء سند السحب بعملة غير متداولة في سورية جاز وفاء قيمته بعملة سورية حسب سعر الصرف في يوم الاستحقاق.
- ٢- واذا تراخى المدين في الوفاء فللحامل الخيار بين المطالبة بقيمة السند محسوبة بسعر العملة السورية في يوم الاستحقاق أو في يوم الوفاء.
- ٣- والعرف الجاري في محل الوفاء هو المعتبر في تعيين سعر العملة الأجنبية وانما للساحب أن يشترط حساب المبلغ الواجب وفاؤه حسب السعر المبين في السند.
- ٤- ولا تسري الأحكام المتقدمة عندما يشترط الساحب أن يكون الوفاء بعملة أجنبية معينة.
- ٥- واذا تعين مبلغ السند بعملة تحمل اسماً مشتركاً تختلف قيمتها في بلد اصداره عن قيمتها في بلد وفائه فيفترض أن الأداء يكون بعملة بلد الوفاء.

المادة /٢٩٥-

- ١- اذا لم يقدم سند السحب للوفاء في يوم الاستحقاق جاز لكل مدين به ايداع قيمته دائرة التنفيذ أو المحكمة التابع لها بلد الوفاء.
- ٢- وتكون نفقة ذلك وتبعته على عاتق الحامل، وعلى كاتب الدائرة أو المحكمة المختصة أن يحرر بياناً مشتملاً على تاريخ السن وتاريخ استحقاقه واسم من حرر في الأصل لمصلحته زيادة على الوقائع الأخرى الواجب اثباتها في محاضر الايداع ويسلم هذا البيان للمودع.
- ٣- فاذا طالب الحامل المدين بالدفع فليس على الأخير الا تسليم الايداع مقابل تسلّم سند السحب.
- ٤- وللحامل أن يقبض المبلغ المودع بموجب ذلك البيان.
- ٥- فاذا لم يسلم المدين المودع بيان الايداع الى حامل السند وجب عليه وفاؤه قيمته.

- المادة /٢٩٦/- لا تقبل المعارضة في وفاء سند السحب الا اذا فقد أو أفلس حامله.
- المادة /٢٩٧/- اذا فقد سند سحب غير مقبول جاز لمستحق قيمته أن يطالب بوفائه بموجب احدى نسخه الأخرى.
- المادة /٢٩٨/- اذا كان سند السحب الضائع مقترناً بالقبول فلا يجوز المطالبة بوفائه بموجب احدى نسخه الأخرى إلا بأمر من المحكمة وبشرط اداء كفيل.
- المادة /٢٩٩/- من ضاع منه سند السحب سواء أكان مقترناً بالقبول أم لا، ولم يمكنه تقديم احدى نسخه الأخرى، جاز له أن يستصدر من المحكمة أمراً بوفائه بعد أن يثبت ملكيته له وبشرط تقديم كفيل.
- المادة /٣٠٠/- في حالة الامتناع عن وفاء سند السحب الضائع بعد المطالبة به وفقاً لأحكام المادتين السابقتين يجب على مالكة، محافظة على جميع حقوقه، أن يثبت ذلك باحتجاج يقدمه في اليوم التالي لاستحقاق ذلك السند، ويبلغ للساحب والمظهرين في المواعيد والأوضاع المبينة في المادة /٣٠٦/ من هذا القانون.
- المادة /٣٠١/- ١- يجب على صاحب سند السحب الضائع لكي يحصل على نسخة منه أن يرجع الى من ظهر له السند.
- ٢- ويلتزم هذا المظهر بمعاونته والاذن له باستعمال اسمه في مطالبة المظهر السابق وهكذا يرجع على باقي المظهرين واحداً تلو الآخر حتى يصل الى صاحب السند.
- ٣- وتكون نفقات ذلك كله على عاتق مالك السند الضائع.
- ٤- ويلتزم كل مظهر بعد تسليم النسخة الثانية من الساحب أن يثبت تظهيره كتابة عليها.
- ٥- ولا تصح المطالبة بالوفاء بموجب النسخة الثانية إلا بأمر المحكمة وبشرط تقديم كفيل.
- وذلك وفقاً لأحكام المادة /٢٩٩/ من هذا القانون.
- المادة /٣٠٢/- ينقضي التزام الكفيل المبين في المواد/٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠١/ من هذا القانون بمضي ثلاث سنوات اذا لم تحصل في أثنائها مطالبة ولا دعوى أمام المحاكم.

الفصل السادس

المطالبة والرجوع لعدم القبول أو لعدم الوفاء

١ - رجوع الحامل

المادة /٣٠٣- ١- لحامل سند السحب عند عدم وفائه له في تاريخ الاستحقاق الرجوع على مظهره وساحبه وغيرهم من الملزمين به.

٢- وله حق الرجوع على هؤلاء قبل الاستحقاق في الأحوال الآتية:

أ- في حالة الامتناع عن القبول كلياً أو جزئياً

ب- في حالة افلاس المسحوب عليه سواء كان قد قبل سند السحب أو لم يكن قد قبله، وفي حالة توقفه عن دفع ما عليه، ولو لم يثبت توقفه بحكم وفي حالة الحجز على أمواله حجراً غير مجد.

ج- في حالة افلاس صاحب سند السحب المشروط عدم تقديمه للقبول.

٣- انما يجوز للضامنين عند الرجوع عليهم في الحالتين المبينتين في الفقرتين (ب،ج) أن يطلبوا الى رئيس محكمة البداية المدنية في موطنهم وفي خلال ثلاثة أيام من تاريخ الرجوع عليهم منحهم ميعاداً للوفاء، فاذا وجد الرئيس مبرراً للطلب عين في حكمه الوقت الذي يجب أن يحصل فيه وفاء سندات السحب بشرط ألا يتجاوز الميعاد الممنوح التاريخ المعين للاستحقاق.

٤- ولا يقبل الطعن في هذا القرار بأي طريق من طرق الطعن.

٢- الاحتجاج:

شروطه ومواعيده

المادة/٣٠٤- ١- يجب أن يثبت الامتثال عن القبول أو عن الوفاء بوثيقة رسمية (الاحتجاج لعدم القبول أو لعدم الوفاء)

٢- ويجب أن يقدم الاحتجاج لعدم القبول في الميعاد المعين لعرض سند السحب للقبول فاذا وقع عرضه الأول للقبول في الحالة المبينة في الفقرة الأولى من المادة/٢٧٧/ من هذا القانون في اليوم الأخير من الميعاد المحدد لهذا العرض جاز أيضاً تقديم الاحتجاج في اليوم التالي، ويجب تقديم الاحتجاج لعدم الوفاء عن سند السحب المستحق الاداء في يوم معين او بعد مضي مدة معينة من تاريخه او من تاريخ الاطلاع عليه، في احد يومي العمل التاليين ليوم استحقاقه، واذا كان سند السحب مستحق الاداء لدى الاطلاع وجب تقديم الاحتجاج لعدم الوفاء في الموعد المعين لعرض السند للوفاء.

٣- ويعني الاحتجاج لعدم القبول عن تقديم سند السحب للوفاء وعن الاحتجاج لعدم الوفاء. وفي حالة توقف المسحوب عليه عن الوفاء سواء اكان قد قبل السند ام لم يكن قد قبله، وفي حالة حجز امواله جزأً غير مجد لا يجوز لحامل السند الرجوع على ضامنيه الا بعد تقديمه للمسحوب عليه لوفائه وبعد تقديم الاحتجاج لعدم الوفاء.

٤- وفي حالة افلاس المسحوب عليه سواء اكان قد قبل السند ام لم يكن قد قبله وكذلك في حالة افلاس صاحب السند المشروط عدم تقديمه للقبول، يكون تقديم حكم شهر الافلاس كافياً بذاته لتمكين الحامل من استعمال حقوقه في الرجوع على الضامنين.

المادة/٣٠٥- اذا وفي سند السحب بشيك او حوالة مصرفية او بريدية حدد فيها عدد الاسناد الموافة وتواريخ استحقاقها، فإن تقديم الاحتجاج لعدم وفاء الشيك ضمن المهلة القانونية او انذار طالب التحويل عن طريق الكاتب بالعدل خلال يومي العمل اللذين يليان تبليغ المستفيد عدم دفع الحوالة، يقوم مقام تقديم الاحتجاج لعدم وفاء السند ولو وقع بعد انقضاء المهلة المحددة لذلك، وعلى المسحوب عليه في هذه الحالة رد السند للحال والا خضع لعقوبة اساءة الائتمان

المادة/٣٠٦- ١- يجب على حامل سند السحب ان يرسل للمظهر له وللصاحب اشعاراً بعدم القبول او بعدم

- الوفاء في خلال اربعة ايام العمل التالية ليوم الاحتجاج او ليوم تقديمه للقبول او للوفاء فيما لو اشتمل على شرط الرجوع بلا مصاريف.
- ٢- ويجب على كل مظهر في خلال يومي العمل التاليين ليوم تسلمه الاشعار ان يحيط مظهره علماً بالاشعار الذي تلقاه مبيناً له اسماء وعناوين من قاموا بالاشعارات السابقة وهكذا من مظهر الى آخر حتى تبلغ صاحب سند السحب.
- ٣- ويبدأ الميعاد بالنسبة لكل مظهر من اليوم الذي تلقى فيه الاشعار من مظهره السابق.
- ٤- ومتى اشعر احد موقعي سند السحب وفقاً لاحكام الفقرات السابقة وجب كذلك اشعار ضامنه في الميعاد نفسه.
- ٥- واذا لم يبين احد المظهرين عنوانه او بينه بصورة لا تتيسر قراءته اكتفى باشعار المظهر السابق له.
- ٦- ويجوز لمن وجب عليه الاشعار ان يقوم به على اي صورة ولو برد السند ذاته.
- ٧- وعليه ان يثبت ارساله للاشعار في الميعاد المحدد له.
- ٨- ويعتبر الميعاد مرعياً اذا ارسل الاشعار في خلاله بكتاب عن طريق البريد.
- ٩- ولا يترتب على عدم ارسال الاشعار في ميعاده سقوط اي حق من حقوق من وجب عليه القيام به، ولكنه يكون عند الاقتضاء مسؤولاً عن تعويض الضرر الذي ترتب على اهماله، على ألا يجاوز هذا التعويض قيمة سند السحب.

المادة /٣٠٧/-

- ١- يجوز للساحب ولأبي مظهر او ضامن ان يعفي حامل سند السحب عند المطالبة على وجه الرجوع من تقديم احتجاج بعدم القبول او بعدم الوفاء متى كتب على السند (المطالبة بلا مصاريف) او (بدون احتجاج) او اي عبارة مماثلة مذيلة بتوقيع من اشترط ذلك.
- ٢- ولا يعفي هذا الشرط الحامل من تقديم السند في المواعيد المقررة ولا من ارسال الاشعارات اللازمة.
- ٣- وعلى من يتمسك قبل الحامل بعدم مراعاة هذه المواعيد اثبات ذلك.
- ٤- واذا كتب الساحب هذا الشرط سرى على كل الموقعين.
- ٥- اما اذا كتبه احد المظهرين او احد الضامنين فلا يسري الا عليه وحده.
- ٦- واذا قدم حامل سند السحب الاحتجاج على الرغم من الشرط تحمل هو وحده مصاريفه اذا كان الساحب هو الذي وضع الشرط.

٧- اما اذا كان الشرط صادراً من مظهر او ضامن جاز الرجوع على جميع الموقعين بمصاريف الاحتجاج ان عمل.

المادة /٣٠٨- ١- صاحب سند السحب وقابله ومظهره وضامنه مسؤولون جميعاً قبل حامله على وجه التضامن.

٢- ولحامله مطالبته منفردين او مجتمعين دون ان يلزم بمراعاة ترتيب التزام كل منهم.

٣- ويثبت هذا الحق لكل موقع على سند السحب أوفى بقيمته.

٤- والدعوى المقامة على احد الملتزمين لا تحول دون مطالبة الباقيين ولو كان التزامهم لاحقاً لمن اقيمت عليه الدعوى اولاً.

المادة /٣٠٩- ١- لحامل سند السحب مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتي:

أ- قيمة السند غير المقبول او غير المدفوع مع الفوائد ان كانت مشروطة.

ب- الفوائد المحسوبة بسعرها القانوني اعتباراً من تاريخ الاستحقاق فيما يتعلق بالسند المسحوب والمستحق الدفع في سورية وبمعدل ١٠% بالنسبة للاسناد الاخرى.

ج- مصاريف الاحتجاج والاشعارات وغيرها من المصاريف.

٢- واذا استعمل حق الرجوع قبل استحقاق السند استنزل من قيمته ما يوازي سعر الخصم الرسمي في سورية في تاريخ الرجوع وبالجبهة التي يقع فيها موطن الحامل.

المادة /٣١٠- يجوز لمن اوفى سند السحب مطالبة ضامنيه بما يأتي:

١- جميع ما أوفاه.

٢- فوائد المبلغ الذي اوفاه محسوبة بالسعر القانوني ابتداء من يوم الوفاء بالنسبة للاسناد

المسحوبة والمستحقة الاداء في سورية ومحسوبة بسعر ١٠% بالنسبة للاسناد الاخرى.

٣- المصاريف التي تحملها.

المادة /٣١١- ١- لكل ملتزم استعمل ضده حق الرجوع او كان مستهدفاً لذلك ان يطلب في حالة وفائه للسند

تسلمه مع ورقة الاحتجاج مخالصة بما اداه.

٢- ولكل مظهر اوفى السند ان يشطب تظهيره وتظهيرات المظهرين اللاحقين له.

المادة /٣١٢- ١- في حالة الرجوع على احد الملتزمين بالقدر غير المقبول من قيمة سند السحب يجوز لمن

اوفى هذا القدر ان يطلب من حامله اثبات هذا الوفاء بالسند واعطاه مخالصة به.

٢- ويجب على الحامل فوق ذلك ان يسلمه صورة من سند السحب مصدقاً عليه منه بما يفيد

انه طبق الاصل وان يسلمه ورقة الاحتجاج تمكيناً له من الرجوع على غيره بما اداه.

المادة /٣١٣- ١- يسقط ما لحامل سند السحب من حقوق تجاه مظهره وساحبه وغيرهم من الملتزمين ما

عدا قابله بمضي المواعيد المعينة لاجراء ما يأتي-

أ- تقديم السندات المستحقة الدفع لدى الاطلاع او بعد مضي ميعاد معين منه.

ب- تقديم الاحتجاج بعدم القبول او بعدم الوفاء.

ج- تقديم سند السحب للوفاء في حال اشتماله على شرط الرجوع بلا مصاريف.

٢- ولا يقع السقوط تجاه الساحب الا اذا اثبت انه اوجد مقابل الوفاء في تاريخ الاستحقاق

وحيث لا يكون للحامل الا الدعوى تجاه المسحوب عليه.

٣- واذا لم يعرض سند السحب للقبول في الميعاد الذي اشترطه الساحب سقطت حقوق حامله

في الرجوع بسبب عدم القبول وعدم الوفاء الا اذا تبين من عبارة الشرط ان الساحب لم

يقصد منه سوى اعفاء نفسه من ضمان القبول.

٤- واذا كان المظهر هو الذي اشترط في تظهيره ميعاداً لتقديم سند السحب للقبول فله وحده

الاستفادة مما اشترط.

المادة /٣١٤- ١- اذا حال دون عرض سند السحب او دون تقديم الاحتجاج في المواعيد المعينة حائل لا

يمكن التغلب عليه فتمدد هذه المواعيد.

٢- وعلى حامل السند ان يشعر دون ابطاء من ظهره له بالحادث القهري وان يثبت هذا

الاشعار مؤرخاً وموقعاً عليه منه في السند او في الورقة المتصلة به.

٣- وعلى من ارسل له الاشعار ابلاغ من ظهر له السند ويتسلسل ذلك وفقاً للمادة ٣٠٦ من هذا القانون.

٤- وعلى الحامل بعد زوال الحادث القهري عرض السند للقبول او للوفاء دون ابطاء وعليه تقديم الاحتجاج عند الاقتضاء.

٥- واذا استمرت القوة القاهرة اكثر من ثلاثين يوماً محسوبة من يوم الاستحقاق جاز الرجوع على الملتزمين من غير حاجة الى عرض السند او تقديم الاحتجاج.

٦- فاذا كان السند مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه او بعد مضي مدة معينة من الاطلاع سرى ميعاد الثلاثين يوماً من التاريخ الذي اشعر فيه الحامل من ظهر له السند بوقوع الحادث ولو وقع هذا التاريخ قبل انقضاء الميعاد المعين للعرض.

٧- واذا كان السند مستحق الوفاء بعد مضي مدة من الاطلاع فيضاف الى ميعاد الثلاثين يوماً المدة المعينة للدفع بعد الاطلاع.

٨- ولا يعتبر من قبيل الحواث القاهرة الامور المتعلقة بشخص الحامل او بمن كلفه بتقديمه او تقديم الاحتجاج بشأنه.

المادة /٣١٥- ١- يكون تقديم الاحتجاج بعدم القبول والاحتجاج بعدم الوفاء وفقاً للاوضاع المقررة في قانون اصول المحاكمات بوساطة الكاتب بالعدل.

٢- ويجب ان يوجه الاحتجاج الى موطن الملتزم بوفاء السند او الى آخر موطن معروف له والى موطن الاشخاص المعينين في السند لوفائه عند الاقتضاء والى موطن من قبله بطريق التدخل.

٣- ويكون ذلك كله في ورقة واحدة.

المادة /٣١٦- تشتمل ورقة الاحتجاج على صورة حرفية للسند ولما اثبت فيه من عبارات القبول والتظهير مع ذكر الشخص الذي حصلت التوصية بقبوله السند او وفائه عند الاقتضاء، كما يجب ان تشتمل على الانذار بوفاء قيمته، ويذكر فيها حضور او غياب الملتزم بالقبول او الوفاء واسباب الامتناع عن القبول او الوفاء، والعجز عن وضع الامضاء او الامتناع عنه وتنبيه الكاتب بالعدل بالوفاء.

المادة /٣١٧- لا يقوم اي اجراء مقام الاحتجاج في حالة ضياع السند وعندئذ تسري احكام المواد من ٢٩٧

الى ٣٠٢ من هذا القانون.

المادة /٣١٨- ١- يجب على الكاتب بالعدل المكلف باجراء الاحتجاج ان يترك صورة صحيحة لمن وجه اليه هذا الاحتجاج، وان يقيد اوراق الاحتجاج بتمامها يوماً فيوماً مع مراعاة ترتيب التواريخ في سجل خاص مرقم الصفحات ومؤشر عليه حسب الاصول.

٢- ويجري القيد في السجل المذكور على الطريقة المتبعة في سجلات الفهرست، فإذا قصر في ذلك، كان ملزماً بالتعويض قبل ذوي الشأن.

المادة /٣١٩- ١- لكل من له حق الرجوع على غيره من الضامنين بمقتضى سند السحب ان يستوفي قيمته بسحبه سناً جديداً مستحق الاداء لدى الاطلاع في موطن الضامن مالم يشترط غير ذلك.
٢- وتشتمل قيمة سند سحب الرجوع على المبالغ الوارد بيانها في المادتين /٣٠٩ و٣١٠ من هذا القانون، مضافاً اليها مادفع من عمولة ورسم طوابع.

٣- فإذا كان صاحب سند الرجوع هو الحامل، فتحدد قيمته على الاساس الذي تحدد بمقتضاه قيمة سند مسحوب لدى الاطلاع من الجهة التي كان السند الاصلي مستحق الدفع فيها على الجهة التي فيها موطن الضامن.

٤- فإذا كان صاحبه هو أحد المظهرين، حددت قيمته على الاساس الذي تحدد بمقتضاه قيمة سند مسحوب لدى الاطلاع من الجهة التي بها موطن صاحب سند الرجوع على الجهة التي فيها موطن الضامن.

المادة /٣٢٠- اذا تعددت سندات الرجوع، فلا تجوز مطالبة صاحب السند الاصلي وكل مظهر له، الا بنفقات سند رجوع واحد.

المادة /٣٢١- لحامل السند المقدم عنه احتجاج بعدم الوفاء الى جانب ماله من حق الرجوع بعد اتباع الاجراءات المقررة لذلك، أن يوقع بإذن من القاضي المختص جزءاً احتياطياً على أموال كل من التزم بموجب السند تتبع فيه الاجراءات المقررة لذلك في قانون اصول المحاكمات.

الفصل السابع

التدخل

١ - أحكام عامة

- المادة /٣٢٢-/-
- ١- لساحب سند السحب ومظهره وضامنه أن يعين من قبله أو يدفعه عند الاقتضاء ويسمى هذا الشخص المفوض .
 - ٢- ويجوز وفقاً للشروط الآتي بيانها قبول السند أو وفائه من أي شخص متدخل لمصلحة أي مدين يكون مستهدفاً للرجوع عليه .
 - ٣- ويجوز أن يكون المتدخل من الغير كما يجوز أن يكون هو المسحوب عليه أو شخص ملتزم بمقتضى السند ، وإنما لا يجوز تدخل القابل .
 - ٤- ويجب على المتدخل أن يشعر بتدخله من وقع التدخل لمصلحته خلال يومي العمل التاليين وإلا كان ملزماً عند الاقتضاء بتعويض الضرر الذي نشأ عن إهماله بشرط ألا يتجاوز هذا التعويض مبلغ السند .

٢- القبول بطريقة التدخل

- المادة /٣٢٣-/-
- ١- يقع القبول بطريق التدخل في جميع الاحوال التي يكون فيها لحامل سند جائز العرض القبول حق الرجوع قبل ميعاد استحقاقه.
 - ٢- وإذا عين في سند السحب من يقبله أو يؤدي قيمته عند الاقتضاء في مكان وفائه فليس للحامل ان يرجع قبل ميعاد استحقاقه على من صدر عنه هذا التعيين ,ولا على الموقعين اللاحقين له الا اذا عرض السند على من عين لقبوله او لوفائه عند الاقتضاء فامتنع عن قبوله واثبت هذا الامتناع بورقة احتجاج.

- ٣- وللحامل في الاحوال الاخرى رفض القبول الحاصل بطريق التدخل.
- ٤- اما اذا اقره فإنه يفقد حقه في الرجوع قبل الاستحقاق على الشخص الذي وقع القبول لمصلحته وعلى الموقعين اللاحقين.

المادة /٣٢٤-

١- يدون قبول سند السحب بطريق التدخل على السند ذاته ويوقع عليه المتدخل.

٢- ويذكر في صيغة القبول اسم من حصل التدخل لمصلحته والا عد التدخل حاصلًا لمصلحة الساحب.

المادة /٣٢٥-

١- يلتزم القابل بطريق التدخل قبل الحامل والمظهرين اللاحقين لمن حصل التدخل لمصلحته بما يلتزم به هذا الاخير.

٢- ويجوز لمن حصل التدخل لمصلحته ولضامنيه على الرغم من حصول القبول بطريق التدخل ان يتسلموا من الحامل سند السحب وورقة الاحتجاج والمخالصة إن كان ثمة مخالصة، وذلك إذا قاموا بوفاء المبلغ المبين بالمادة/٣٠٩ من هذا القانون.

المادة /٣٢٦-

١- يجوز وفاء سند السحب بطريق التدخل في جميع الاحوال التي يكون فيها لحامله عند الاستحقاق او قبله حق الرجوع على الملتزمين.

٢- ويكون هذا الوفاء بأداء كل المبلغ الذي كان يجب على من حصل التدخل لمصلحته اداؤه ابراء لزمته.

٣- ويجب ان يقع الوفاء على الاكثر في اليوم التالي لليوم الاخير من الميعاد الذي يصح فيه تقديم الاحتجاج بعد الوفاء.

المادة /٣٢٧-

١- اذا كان للقابلين لسند السحب بطريق التدخل او للمعنيين لوفائه عند الاقتضاء موطن في مكان الوفاء وجب على حامله عرضه عليهم جميعاً وتقديم مايشعر بعدم الوفاء اذا كان له مقتضى وذلك على الاكثر في اليوم التالي لليوم الاخير من الميعاد المحدد لتقديم هذا الاحتجاج.

٢- فإن لم يقدم الاحتجاج في هذا الميعاد كان الشخص الذي قام بتعيين الموفي، او الشخص الذي وقع القبول لمصلحته، والمظهرون اللاحقون جميعاً في حل من التزاماتهم.

المادة /٣٢٨- إذ رفض حامل سند السحب الوفاء من المتدخل، سقط حقه في الرجوع على من كانت ذمته تيراً بهذا الوفاء.

المادة /٣٢٩- ١- يجب اثبات الوفاء بطريق التدخل بعبارة تفيد وصول القيمة تكتب على سند السحب ويذكر فيها من حصل الوفاء لمصلحته والا عد الوفاء حاصلًا لمصلحة الساحب.

٢- يجب ان يسلم سند السحب الى الموفي كما يجب ان تسلم له ورقة الاحتجاج ان كان ثمة احتجاج.

المادة /٣٣٠- ١- يكتسب الموفي بطريق التدخل جميع الحقوق الناشئة عن سند السحب تجاه من حصل الوفاء لمصلحته وتجاه من التزموا نحو هذا الاخير بمقتضى السند إنما لايجوز لهذا الموفي تظهيره.

٢- وتيراً ذم المظهريين اللاحقين لمن حصل الوفاء لمصلحتهم.

٣- واذا تقدم عدة اشخاص للوفاء بطريق التدخل كانت الافضلية لمن يترتب على ايفائه براءة ذم اكثر عدد من الملتزمين.

٤- ومن تدخل للوفاء وهو عالم بأن في تدخله مخالفة للحكم المتقدم سقط حقه في الرجوع على من كانت تيراً ذمته لولا هذا التدخل.

الفصل الثامن

تعدد النسخ والصوم

١- تعدد النسخ

المادة /٣٣١- ١- يجوز تحرير سند السحب على نسخ متعددة متطابقة.

٢- ويجب ان يوضع على متن كل نسخة منها رقمها، والا اعتبرت كل نسخة منها سنداً مستقلاً.

٣- ولكل حامل سند لم يذكر فيه انه وحيد، ان يطلب نسخاً منه على نفقته.

- ٤- ويجب عليه تحقيقاً لذلك ان يرجع الى الشخص الذي ظهره له وعلى هذا ان يعاونه في الرجوع على المظهر السابق ويتسلسل ذلك حتى ينتهي الى الساحب.
- ٥- وعلى كل مظهر ان يدون تظهيره على النسخ الجديدة.

- المادة/٣٣٢- ١- وفاء سند السحب بمقتضى احدى نسخه مبرىء للذمة، ولو لم يكن مشروطاً فيه ان هذا الوفاء يبطل حكم النسخ الاخرى.
- ٢- غير ان المسحوب عليه يبقى ملتزماً بالوفاء بمقتضى كل نسخة مقبولة منه لم يستردها.
- ٣- والمظهر الذي ظهر نسخ سند السحب لاشخاص مختلفين. ومظهورها اللاحقون ملزمون بمقتضى كل النسخ التي تحمل توافيقهم ولم يحصل استردادها.

- المادة/٣٣٣- ١- على من يرسل احدى نسخ سند السحب للقبول ان يبين في النسخ الاخرى اسم من تكون تلك النسخة في يده.
- ٢- وعلى هذا الاخير ان يسلمها للحامل الشرعي لأية نسخة اخرى فإن رفض تسليمها فلا يكون للحامل حق الرجوع الا اذا اثبت بورقة احتجاج.
- أ- ان النسخة المرسله للقبول لم تسلم له حين طلبه اياها.
- ب- ان القبول او الوفاء لم يحصل بمقتضى نسخة اخرى.

٢- الصور

- المادة/٣٣٤- ١- لحامل سند السحب ان يحرر منه صوراً.
- ٢- ويجب ان تكون الصور مطابقة لاصل السند تماماً بما تحمل من تظهيرات وبيانات اخرى تكون مدونة فيها، وان يكتب عليها ان النسخ عن الاصل قد انتهى عند هذا الحد.
- ٣- ويجوز تظهير الصورة وضماتها على الوجه الذي يجري عليه الاصل.
- ٤- ويكون لهذه الصورة ما للاصل من احكام.

- المادة/٣٣٥- ١- يجب ان يبين في صورة سند السحب اسم من يكون بيده اصله.
- ٢- وعلى هذا الاخير ان يسلم هذا الاصل لحامل الصورة الشرعي فإن امتنع عن ذلك فلا

يكون لحامل الصورة حق الرجوع على مظهريها او ضامنيها مالم يثبت باحتجاج ان الاصل لم يسلم اليه بناء على طلبه.

٣- واذا كتب على الاصل بعد اخر تظهير حصل قبل عمل الصورة عبارة(منذ الان لا يصح التظهير الا على الصورة) او اية عبارة اخرى مماثلة، فكل تظهير يكتب على الاصل بعد ذلك يكون باطلاً.

الفصل التاسع

التحريف

المادة/٣٣٦- اذا وقع تحريف في متن سند السحب التزم الذين وقعوه فيما بعد بمقتضى متنه المحرف، اما الموقعون السابقون فملزمون بمقتضى متنه الاصلي.

الفصل العاشر

التقادم

المادة/٣٣٧- ١- تسقط بالتقادم كل دعوى ناشئة عن سند السحب تجاه قابله بمضي ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق.

٢- اما دعاوى الحامل تجاه الساحب او المظهرين فتسقط بمضي سنة من تاريخ الاحتجاج المقدم في الوقت المجدي او من تاريخ الاستحقاق ان اشتمل السند على شرط الرجوع بلا مصاريف.

٣- وتسقط بالتقادم دعاوى المظهرين بعضهم تجاه البعض او تجاه الساحب بمضي ستة اشهر من اليوم الذي يكون فيه المظهر قد اوفى السند او من اليوم الذي اقيمت عليه الدعوى فيه.

المادة/٣٣٨- ١- لاتسري مواعيد التقادم في حالة اقامة الدعوى الا من يوم اخر اجراء فيها.

٢- ولايسري هذا التقادم اذا صدر حكم بالدين او حصل اعتراف به بموجب صك مستقل.

المادة/٣٣٩-

لايكون لانقطاع التقادم من اثر الا بالنسبة لمن اتخذ تجاهه الاجراء القاطع لسريانه.

المادة/٣٤٠-

١- يجب على المدعي عليهم بالدين على الرغم من انقضاء ميعاد التقادم ان يؤيدوا باليمين براءة ذمتهم من الدين اذا طلب اليهم حلفها.

٢- وعلى ورثتهم او خلفائهم الاخرين ان يحلفوا اليمين على انهم لايعلمون ان مورثهم مات وذمته مشغولة بالدين.

الفصل الحادي عشر

أحكام عامة

المادة/٣٤١-

١- اذا وافق استحقاق سند السحب يوم عطلة رسمية فلا يجوز المطالبة بوفائه الا في يوم العمل التالي.

٢- وكذلك لايجوز اتخاذ اي اجراء اخر متعلق بالسند وعلى وجه خاص بعرضه للقبول او تقديم احتجاج الا في يوم عمل.

٣- واذا وجب اتخاذ اي اجراء من هذه الاجراءات في ميعاد معين يوافق اخر يوم منه يوم عطلة رسمية فيمتد هذا الميعاد الى يوم العمل التالي.

٤- اما ايام العطلة الرسمية التي تتخلل الميعاد فتحسب منه.

المادة/٣٤٢-

لايدخل في حساب الميعاد القانوني او الاتفاقي اليوم الاول منه.

المادة/٣٤٣-

لايجوز منح اي ميعاد قضائي او قانوني الا في الحالات المنصوص عليها في المادتين /٣٠٣ و٣١٤ من هذا القانون.

المادة/٣٤٤-

١- يطلق لفظ (التوقيع) في هذا الكتاب على الامضاء والختم وبصمة الاصبع.

٢- ويجب ان يشهد شاهدان على صاحب الختم او البصمة بأنه وقع امامهما عالماً بما وقع عليه.

الباب الثاني

السند لأمر

- المادة/٣٤٥- ١- يشتمل السند لأمر على البيانات الآتية-
٢- شرط الامر او عبارة (سند لأمر) مكتوبة في متن السند وباللغة التي كتب بها.
٣- تعهد غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود.
٤- تاريخ الاستحقاق.
٥- مكان الاداء.
٦- اسم من يجب الاداء له او لأمره.
٧- تاريخ انشاء السند ومكان إنشائه.
٨- توقيع من أنشأ السند(المحرر).
- المادة/٣٤٦- ١- السند الخالي من احد البيانات المذكورة في المادة السابقة لايعتبر سنداً لأمر الا في الحالات المبينة في الفقرات الآتية :
٢- السند الخالي من ذكر تاريخ الاستحقاق يكون مستحق الاداء لدى الاطلاع عليه.
٣- اذا لم يذكر مكان الاداء فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المحرر يعد مكاناً للاداء وموطناً للمحرر في الوقت نفسه.
٤- السند الخالي من ذكر مكان انشائه يعتبر منشأ في المكان المبين بجانب اسم محرره.
- المادة/٣٤٧- الاحكام المتعلقة بسند السحب فيما يختص بتظهيره واستحقاقه ووفائه والرجوع بسبب عدم الوفاء والاحتجاج والوفاء بالتدخل والصور والتحريف والتقادم وايام العطل الرسمية وحساب المهل والمواعيد وحظر منح المواعيد القضائية والقانونية والحجز الاحتياطي تتبع جميعاً في السند لأمر ذلك كله بالقدر الذي لا تتعارض مع ماهيته.
- المادة/٣٤٨- تسري على (السند لأمر) الاحكام المتعلقة بسند السحب المستحق الاداء في موطن احد الاغيار او في جهة اخرى غير الجهة التي بها موطن المسحوب عليه واشترط الفائدة والاختلاف في البيانات الخاصة بالمبلغ الواجب دفعه والنتائج المترتبة على التوقيع وعلى توقيع شخص

لاصفة له او شخص جاوز حدود نيابته.

المادة/٣٤٩- تسري ايضا على السند لأمر احكام سند السحب المتعلقة بالضمان فإذا لم يذكر في صيغة

الضمان اسم المضمون فإنه يعد حاصلاً محرر السند لأمر.

المادة/٣٥٠- ١- يلتزم محرر سند لأمر بمثل مايلتزم به قابل سند السحب.

٢- اما اسناد الامر الواجبة الاداء بعد ميعاد الاطلاع فيجب ان تعرض على محررها في

الميعاد المبين في المادة /٢٧٦/ من هذا القانون ليضع عليها تأشيراً بالاطلاع مؤرخاً

وموقعاً منه.

٣- ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ التأشير المذكور.

٤- فإذا امتنع المحرر عن وضع التأشير المتقدم وجب اثبات هذا الامتناع باحتجاج يكون

تاريخه مبدأ لسريان مدة الاطلاع.

الباب الثالث

الشيك

الفصل الأول

إنشأؤه وصيغته

المادة/٣٥١-

يشتمل الشيك على البيانات الآتية:

- ١- كلمة (شيك) مكتوبة في متن السند وباللغة التي كتب بها.
- ٢- امر غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود.
- ٣- اسم من يلزمه الاداء (المسحوب عليه).
- ٤- مكان الاداء.
- ٥- تاريخ انشاء الشيك ومكان انشاءه.
- ٦- توقيع من انشأ الشيك (الساحب).

المادة/٣٥٢-

السند الخالي من احد البيانات المذكورة لايعتبر شيكاً الا في الحالات المبينة في الفقرات الآتية:

- ١- اذا لم يذكر مكان الاداء فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكاناً للدفع فإن ذكرت عدة امكنة بجانب اسم المسحوب عليه يكون الشيك مستحق الاداء في اول محل مبين فيه.
- ٢- اذا خلا الشيك من هذه البيانات او اي بيان اخر كان و اجب الاداء في المكان الذي يقع فيه المحل الرئيسي للمسحوب عليه.
- ٣- اذا خلا من بيان محل الانشاء عدّ منشأً في المكان المبين بجانب اسم الساحب.

المادة/٣٥٣-

- ١- لايجوز سحب الشيكات الا على مصرف.
- ٢- والصكوك الصادرة في سورية المستحقة الوفاء فيها المسحوبة على غير مصرف في

صورة شيك لاتعد شيكات صحيحة.

- المادة/٣٥٤-
١- لايجوز اصدار شيك مالم يكن للساحب لدى المسحوب عليه في وقت انشائه نقود يستطيع التصرف فيها بموجب شيك طبقاً لاتفاق صريح او ضمنى بينهما.
٢- وعلى ساحب الشيك او الأمر غيره بسحبه لدمته اداء مقابل وفائه.
٣- ومع هذا يظل الساحب لحساب غيره مسؤولاً بصفته الشخصية قبل المظهرين او الحامل دون غيرهم.
٤- وعلى الساحب دون غيره ان يثبت في حالة الإنكار ان من سحب عليه الشيك كان لديه مقابل وفائه في وقت انشائه والا يكون ضامناً وفاءه ولو قدم الاحتجاج بعد المواعيد المحددة.

- المادة/٣٥٥-
١- لايقبول في الشيك، واذا كتبت على الشيك عبارة) القبول) عدت كأن لم تكن.
٢- على انه يجوز للمسحوب عليه ان يؤشر على الشيك وهذه الاشارة تفيد وجود مقابل وفاء (مؤونة) في تاريخ التأشير.
٣- ويجوز للمسحوب عليه ان يصدق على الشيك وهذه العبارة تفيد اقراره بوجود مقابل الوفاء في تاريخ المصادقة وتعهد بوفائه للحامل.

- المادة/٣٥٦-
١- يجوز اشتراط اداء الشيك:
أ- الى شخص مسمى مع النص فيه صراحة على (شرط الامر) او بدونه.
ب- الى شخص مسمى مع ذكر شرط (ليس الامر) او اي عبارة اخرى تفيد هذا الشرط.
ج- الى حامل الشيك.
٢- والشيك المسحوب لمصلحة شخص مسمى والمنصوص فيه على عبارة (او لحامله) او اي عبارة اخرى تفيد هذا المعنى يعتبر شيكاً لحامله.
٣- والشيكات المشتملة (على شرط عدم القابلية للتداول) لاتدفع الا لحاملتها الذين استلموها مقترنة بهذا الشرط.

- المادة/٣٥٧-
١- يجوز سحب الشيك لامر الساحب نفسه.

٢- ويجوز سحبه لحساب شخص اخر.

٣- ولايجوز سحبه على الساحب نفسه الا عندما يكون مسحوباً من مؤسسة على مؤسسة اخرى كلتاهما للساحب نفسه وبشرط الا يكون مستحق الوفاء لحامله.

المادة/٣٥٨-

كل اشتراط فائدة في الشيك يعتبر كأن لم يكن.

المادة/٣٥٩-

يجوز اشتراط وفاء الشيك في موطن احد الاغيار سواء أكان في الجهة التي فيها موطن المسحوب عليه ام في اي جهة اخرى بشرط ان يكون هذا الغير مصرفاً.

المادة /٣٦٠-

تسري على الشيك احكام المواد /٢٥١ و٢٥٢/ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب.

المادة/٣٦١-

يضمن الساحب الوفاء وكل شرط يعفي به الساحب نفسه من هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن.

الفصل الثاني

تداول الشيك

المادة/٣٦٢-

١- الشيك المشروط دفعه الى شخص مسمى قابل للتداول بطريق التظهير ولو لم يذكر فيه صراحة كلمة (لأمر).

٢- والشيك المشروط دفعه الى شخص مسمى والمدونة فيه عبارة (ليس لأمر) او اي عبارة اخرى مماثلة يخضع تداوله لاحكام حوالة الحق المقررة في القانون المدني دون غيرها.

٣- ويصح التظهير ولو للساحب نفسه او لأي ملتزم اخر ويكون لهؤلاء جميعاً الحق في تظهيره.

المادة/٣٦٣-

١- يجب ان يكون التظهير خالياً من كل شرط، وكل شرط علق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن.

٢- والتظهير الجزئي باطل وكذلك التظهير الصادر من المسحوب عليه.

٣- والتظهير (لحامله) يعد تظهيراً على بياض.

٤- والتظهير (الى المسحوب عليه) لايعتبر الا مخالصة (ايصال) ما لم يكن للمسحوب عليه

عدة مؤسسات وحصل التظهير لمصلحة مؤسسة غير التي سحب عليها الشيك.

المادة/٣٦٤- تسري على الشيك احكام المواد /٢٦٥و٢٦٦و٢٦٧و٢٦٨و٢٦٩و٢٧٠/ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب.

المادة/٣٦٥- التظهير المكتوب على شيك لحامله يجعل المظهر مسؤولاً وفقاً للاحكام المختصة بالرجوع غير ان التظهير لايجعل من الصك شيكاً لأمر.

المادة/٣٦٦- ١- التظهير اللاحق للاحتجاج او الحاصل بعد انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الشيك لاينتج سوى اثار الاحكام المتعلقة بحوالة الحق المقررة في القانون المدني.

٢- ويعد التظهير الخالي من التاريخ انه تم قبل تقديم الاحتجاج او انه تم قبل انقضاء الميعاد المنوه عنه في الفقرة السابقة الا اذا اثبت العكس.

٣- ولايجوز تقديم تواريخ التظهير وان حصل يعد تزويراً.

الفصل الثالث

الضمان

المادة/٣٦٧- تسري على الشيك احكام المواد /٢٨٣و٢٨٤و٢٨٥/ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب فيما عدا ماهو منصوص عليه في المادة /٣٨٤/ منه بالنسبة الى جواز الضمان من المسحوب عليه.

الفصل الرابع

تقديم الشيك ووفائه

- المادة/٣٦٨- ١- يكون الشيك واجب الوفاء لدى الاطلاع عليه وكل بيان مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن.
٢- والشيك المقدم للوفاء قبل اليوم المبين فيه كتاريخ لاصداره واجب الوفاء في يوم تقديمه.
- المادة/٣٦٩- ١- الشيك المسحوب في سورية وواجب الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء في خلال ثمانية ايام.
٢- فإن كان مسحوباً في خارج سورية وواجب الوفاء في داخلها وجب تقديمه في خلال عشرين يوماً اذا كانت جهة اصداره واقعة في اوروبا او في اي بلد اخر واقع على شاطئ البحر الابيض المتوسط وفي خلال سبعة ايام اذا كانت جهة اصداره واقعة في غير البلاد السالفه الذكر.
٣- ويبدأ الميعاد السالف الذكر في اليوم المبين في الشيك انه تاريخ اصداره.
- المادة/٣٧٠- اذا سحب شيك بين بلدين مختلفي التقويم ارجع تاريخ اصداره الى اليوم المقابل في تقويم بلد الوفاء.
- المادة/٣٧١- يعتبر تقديم الشيك الى احد غرف المقاصة بمثابة تقديم للوفاء.
- المادة/٣٧٢- ١- على المسحوب عليه ان يوفي قيمة الشيك ولو بعد الميعاد المحدد لتقديمه.
٢- ولا تقبل معارضة الساحب على وفائه الا في حالة ضياعه او تفليس حامله.
٣- فإذا عارض الساحب على الرغم من هذا الحظر لاسباب اخرى وجب على قاضي الامور المستعجلة بناء على طلب الحامل ان يأمر برفع المعارضة ولو في حالة قيام دعوى اصلية.
- المادة/٣٧٣- اذا توفي الساحب او فقد اهليته او افلس بعد انشاء الشيك، فليس لذلك اثر على الاحكام المترتبة على الشيك.
- المادة/٣٧٤- ١- اذا اوفى المسحوب عليه قيمة الشيك جاز له ان يطلب تسلمه من الحامل موقفاً عليه منه بالتخالص.

٢- ولا يجوز للحامل الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي، واذا كان مقابل الوفاء اقل من مبلغ الشيك جاز للحامل ان يطلب الاداء بقدر ما هنالك من مقابل الوفاء.

٣- واذا كان الوفاء جزئياً جاز للمسحوب عليه ان يطلب اثبات هذا الوفاء في الشيك وان يطلب مخالصة بذلك.

٤- وكل ما يدفع من اصل قيمة الشيك تبرأ منه ذمة صاحبه ومظهره وضامنيه وعلى حامل الشيك ان يقدم الاحتجاج عما بقي من قيمته.

المادة/٣٧٥-

١- اذا قدمت عدة شيكات في ان واحد وكان مالمى المسحوب عليه من نقود غير كاف لوفائها جميعاً وجب مراعاة ترتيب تواريخ اصدارها.

٢- فاذا كانت الشيكات المقدمة مفصولة من دفتر واحد وتحمل تاريخ اصدار واحد فالأفضلية للشيك الاسبق رقماً.

المادة/٣٧٦-

١- من اوفى قيمة شيك من غير معارضة من احد عد وفاؤه صحيحاً وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة/٣٩٣/ من هذا القانون.

٢- واذا اوفى المسحوب عليه قيمة شيك قابل للتظهير لزمه التحقق من انتظام تسلسل التظهيرات وليس ملزماً ان يتحقق من صحة تواريخ المظهرين.

المادة/٣٧٧-

١- اذا اشترط وفاء الشيك بعملة غير متداولة في سورية جاز وفاء قيمته في الميعاد المحدد لتقديمه بالعملة السورية حسب سعرها في يوم الوفاء.

٢- فاذا لم يقع الوفاء في يوم التقديم فللحامل الخيار بين المطالبة بقيمة الشيك محسوبة بسعر العملة السورية في يوم التقديم او في يوم الوفاء.

٣- واذا قدم الشيك للمرة الاولى بعد انقضاء الميعاد المحدد لتقديمه كانت العبرة لسعر اليوم الذي انتهى فيه ميعاد التقديم.

٤- والعرف الجاري في سورية لتقويم النقد الاجنبي هو المعتبر انما يجوز للساحب ان يعين في الشيك السعر الذي تحسب على اساسه القيمة واجبة الوفاء.

٥- ولاتسري الاحكام المتقدمة عندما يشترط الساحب ان يكون الوفاء بعملة اجنبية معينة .

٦- واذا تعين مبلغ الشيك بعملة تحمل اسماً مشتركاً تختلف قيمتها في بلد اصداره عن قيمتها

في بلد وفائه فيفترض ان الاداء يكون بعملة بلد الوفاء.

المادة/٣٧٨- تسري على الشيك احكام المواد /٢٩٧و٢٩٨و٣٠٠و٣٠١و٣٠٢/ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب.

الفصل الخامس

الشيك المسطر والشيك المقيد في الحساب

- المادة/٣٧٩- ١- لساحب الشيك او لحامله ان يسطره.
٢- ويكون لهذا التسطير الاثار المبينة في المادة /٣٨٠/ من هذا القانون.
٣- ويجري التسطير بوضع خطين متوازيين في صدر الشيك.
٤- ويكون التسطير عاماً او خاصاً.
٥- فإذا خلا ما بين الخطين من اي بيان او كتب بين الخطين لفظ المصرف او اي لفظ اخر بهذا المعنى كان التسطير عاماً.
٦- اما اذا كتب اسم مصرف معين بين الخطين كان التسطير خاصاً.
٧- ويجوز ان يتحول التسطير العام الى تسطير خاص، اما التسطير الخاص فلا يتحول الى تسطير عام.
٨- ويعد كأن لم يكن كل شطب للتسطير او لاسم المصرف المعين.

- المادة/٣٨٠- ١- لايجوز للمسحوب عليه ان يوفي شيكاً مسطراً تسطيراً عاماً الا الى احد عملائه او الى مصرف.
٢- ولايجوز للمسحوب عليه ان يوفي شيكاً مسطراً تسطيراً خاصاً الا الى المصرف المعين او الى عميله ان كان هذا المصرف هو المسحوب عليه.
٣- ومع ذلك يجوز للمصرف المعين ان يلجأ الى مصرف اخر لقبض قيمة الشيك.
٤- ولايجوز لأي مصرف ان يحصل على شيك مسطر الا من احد عملائه او من مصرف اخر ولا ان يقبض قيمته لحساب اشخاص اخرين غير من ذكروا.

- ٥- وإذا حمل الشيك عدة تسطيرات خاصة فلا يجوز للمسحوب عليه وفاؤه الا اذا كان يحمل تسطيرين وكان احدهما لتحصيل قيمة بوساطة غرفة المقاصة.
- ٦- وإذا لم يراع المسحوب عليه او المصرف الاحكام السابقة فإنه يكون ملتزماً بتعويض الضرر بقدر قيمة الشيك.

- المادة/٣٨١- ١- يجوز لساحب الشيك ولحامله ان يمنعا وفاءه نقداً بوضع العبارة الاتية (لقيده في الحساب) على ظهر الشيك او اي عبارة اخرى مماثلة وفي هذه الحالة لايمكن ان يجري تسديد الشيك من قبل المسحوب عليه الا بطريق القيد في السجلات) اعتماد في الحساب او نقل او مقاصة) والقيد في التسجيلات يقوم مقام الوفاء.
- ٢- ويعتبر باطلاً كل شطب لعبارة (قيد في الحساب).
- ٣- ويترتب على عدم مراعاة المسحوب عليه للاحكام المتقدمة ان يصبح مسؤولاً عن تعويض الضرر بما لايجاوز قيمة الشيك.

- المادة/٣٨٢- تسري احكام المادة السابقة على الشيكات المشتملة على شرط القيد في الحساب الصادرة من خارج سورية.

الفصل السادس

الرجوع بسبب عدم الوفاء

- المادة/٣٨٣- ١- لحامل الشيك الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من الملزمين به اذا قدمه في الوقت المحدد ولم تدفع قيمته واثبت الامتناع عن الوفاء بإحدى الطرق الاتية-
- أ- بورقة احتجاج رسمية.
- ب- بيان صادر من المسحوب عليه مؤرخ مكتوب على الشيك ذاته مع ذكر يوم تقديمه.
- ج- بيان مؤرخ صادر عن غرفة المقاصة يذكر فيه ان الشيك قدم في الوقت المحدد ولم تدفع قيمته.

٢- ويطلق لفظ احتجاج ايضاً في هذا القانون على البيانين المذكورين في الحالتين الواردتين في الفقرتين/ب،ج/ من هذه المادة الا اذا نص على خلاف ذلك.

الفصل السابع

الاحتجاج

- المادة/٣٨٤- ١- يجب اثبات الامتناع عن الدفع بالوسائل المبينة في المادة السابقة قبل انقضاء الميعاد المحدد للتقديم.
- ٢- فإذا وقع التقديم في اخر يوم من هذا الميعاد جاز اثبات الامتناع في يوم العمل التالي له.
- المادة/٣٨٥- تسري على الشيك احكام المواد/٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨/ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب.
- المادة/٣٨٦- ١- حامل الشيك مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتي:
١- مبلغ الشيك غير المدفوع.
٢- الفوائد ابتداء من يوم التقديم محسوبة بمعدلها القانوني بالنسبة للشيكات المسحوبة والمستحقة الوفاء في سورية وبمعدل /١٠% / بالنسبة للشيكات الاخرى.
٣- مصاريف الاحتجاج والاشعارات وغيرها من المصاريف.
- المادة/٣٨٧- لمن اوفى شيكاً ان يطالب ضامنيه بما يأتي:
١- جميع ما أوفاه.
٢- فوائد المبلغ الذي اوفاه محسوبة بالسعر القانوني ابتداء من يوم الوفاء بالنسبة للشيكات المسحوبة والمستحقة الوفاء في سورية ومحسوبة بسعر / ١٠% / بالنسبة للشيكات الاخرى.
٣- المصاريف التي تحملها.
- المادة/٣٨٨- تسري على الشيك احكام المواد/٣١١ و٣١٥ و٣١٦/ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب.
- المادة/٣٨٩- ١- اذا حال دون عرض الشيك او دون تقديم الاحتجاج او مايقوم مقام الاحتجاج في المواعيد

- المعينة حائل لايمكن التغلب عليه فتمتد هذه المواعيد وفقاً لاحكام قانون اصول المحاكمات.
- ٢- وعلى حامل الشيك ان يشعر دون ابطاء من ظهره له بالحادث القهري ,وان يثبت هذا الاشعار مؤرخاً وموقعاً عليه في الشيك او الورقة المتصلة به.
- ٣- وعلى من ارسل له الاشعار ابلاغ من ظهر له الشيك، ويتسلسل ذلك وفقاً للمادة ٣٠٦/ من هذا القانون.
- ٤- وعلى الحامل بعد زوال الحادث القهري عرض الشيك للوفاء دون ابطاء وعليه عند الاقتضاء تقديم الاحتجاج او اتخاذ مايقوم مقامه.
- ٥- واذا استمرت القوة القاهرة اكثر من خمسة عشر يوماً محسوبة من تاريخ اليوم الذي قام فيه الحامل بإشعار مظهره بوقوع الحادث القهري ولو وقع هذا التاريخ قبل انقضاء ميعاد تقديم الشيك، جاز الرجوع على الملتزمين من غير حاجة الى تقديم الشيك او تقديم الاحتجاج او مايقوم مقام الاحتجاج.
- ٦- ولا تعتبر من قبيل الحوادث القهرية الامور الشخصية البحتة المتعلقة بحامل الشيك او بمن كلفه تقديمه او تقديم الاحتجاج او مايقوم مقام الاحتجاج.

الفصل الثامن

تعدد النسخ

- ١- فيما عدا الشيك الذي لحامله يجوز سحب الشيك نسخاً متعددة يطابق بعضها بعضاً ان كان مسحوباً من دولة ومستحق الوفاء في دولة اخرى، او في جزء من دولة ماواقعة عبر المادة/٣٩٠-

البحار او العكس، او كان مسحوباً ومستحق الوفاء في جزء أو أجزاء مختلفة من دولة تقع عبر البحار.

٢- واذا سحب شيك بأكثر من نسخة وجب ان يوضع في متن كل نسخة منه رقمها والا اعتبرت كل نسخة منها شيكاً مستقلاً.

المادة/٣٩١- تسري على الشيك احكام المادة /٣٣٦/ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب.

الفصل التاسع

التحريف

المادة/٣٩٢- تسري على الشيك احكام المادة /٣٣٦/ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب.

المادة/٣٩٣- ١- يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على شيك مزور او محرف اذا لم يمكن

نسبة اي خطأ الى الساحب المبين اسمه في الصك.

٢- وبوجه خاص يعتبر الساحب مخطئاً اذا لم يحافظ على دفتر الشيكات المسلم اليه بما ينبغي من عناية.

الفصل العاشر

التقادم

- المادة/٣٩٤- ١- تسقط بالتقادم دعوى حامل الشيك تجاه المسحوب عليه بمضي ثلاث سنوات محسوبة من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الشيك للوفاء.
- ٢- وتسقط بالتقادم دعاوى رجوع حامل على المظهرين والساحب والملتزمين الاخرين بمضي ستة شهور محسوبة من تاريخ انقضاء ميعاد التقديم.
- ٣- وتسقط بالتقادم دعاوى رجوع مختلف الملتزمين بوفاء الشيك بعضهم تجاه البعض بمضي ستة شهور محسوبة من اليوم الذي اوفى فيه الملتزم او من اليوم الذي خوصم فيه بدعوى الرجوع.
- ٤- ولا تسقط بمضي المواعيد المتقدمة الدعوى على الساحب الذي لم يقدم مقابل الوفاء او قدمه ثم سحبه كلاً او بعضاً والدعاوى على سائر الملتزمين الذين حصلوا على كسب غير عادل.
- المادة/٣٩٥- تسري على الشيك احكام المواد/٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤٢ و٣٤٣/ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب.

الفصل الحادي عشر

أحكام عامة

- المادة/٣٩٦- لا يتجدد الدين بقبول الدائن تسلم شيك استيفاء لدينه ,فيبقى الدين الاصلي قائماً بكل ماله من ضمانات الى ان توفى قيمة هذا الشيك.

المادة/٣٩٧-

يسري على الشيك حكم المادة/٣٢١/ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب.

المادة/٣٩٨-

١- يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين الف ليرة سورية كل من اصدر شيكاً لم يدون فيه مكان اصداره، وكل من اصدر شيكاً بدون تاريخ او اثبت فيه تاريخاً غير صحيح، وكل من سحب شيكاً على غير المصرف.

٢- ويحكم بالغرامة نفسها على المظهر الاول للشيك او حامله اذا خلا الشيك من بيان مكان اصداره او تاريخه او كتب فيه تاريخ لاحق لتاريخ تظهيره او تقديمه.

٣- وليس لاحد منهما حق الرجوع بهذه الغرامة على غيره.

٤- ويحكم ايضاً بهذه الغرامة على كل من اوفى شيكاً يكون خالياً من مكان اصداره او تاريخه وكل من تسلم هذا الشيك على سبيل المقاصة.

٥- ويحكم بهذه الغرامة ايضاً على كل من اصدر شيكاً ليس له مقابل وفاء كامل وسابق لاصداره.

٦- كل ذلك مع عدم الاخلال بتطبيق احكام قانون العقوبات عند الاقتضاء.

٧- ولا يعتبر الشيك خالياً من ذكر مكان الاصدار اذا توافر فيه ما هو مبين بالفقرة الاخيرة من المادة/٣٥٢/ من هذا القانون.

المادة/٣٩٩-

١- على كل مصرف سلم عميله دفتر شيكات بيضاء للدفع بموجبها من خزائنه ان يكتب على كل صحيفة منه اسم الشخص الذي تسلم اليه ورقم حسابه.

٢- وكل مخالفة لحكم هذه المادة يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين الف ليرة سورية.

المادة/٤٠٠-

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة الاف ليرة سورية ولا تتجاوز خمسة وعشرين الف ليرة سورية كل مسحوب عليه صرح عن علم بوجود مقابل وفاء اقل مما لديه.

المادة/٤٠١-

١- اذا اقيمت على الساحب دعوى جزائية وفقاً للمادتين/٦٥٢/ و/٦٥٣/ من قانون العقوبات جاز للمدعي الشخصي ان يطلب من المحكمة الجزائية ذات الاختصاص الحكم له بمبلغ مساو

لقيمة الشيك دون ان يخل ذلك بحقه عند الاقتضاء في التضمينات كافة.

٢- ولصاحب الحق المطالبة بحقوقه امام المحاكم العادية اذا اختار ذلك.

المادة/٤٠٢/- كل مصرف رفض بسوء نية وفاء شيك له مقابل وفاء مسحوب عليه سحياً صحيحاً ولم يقدم اي اعتراض على صرفه يكون مسؤولاً تجاه الساحب عما اصابه من ضرر بسبب عدم الوفاء واما لحق اعتباره المالي من اذى.

المادة/٤٠٣/- يطلق لفظ (مصرف) في هذا القانون على كل الاشخاص والمؤسسات التي تحتترف الاعمال المصرفية.

المادة/٤٠٤/- لا تنطبق النصوص الواردة في باب الشيك و التي تحيل الى احكام اخرى في باب سند السحب الا بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع ماهية الشيك.

الباب الرابع

سائر الاسناد القابلة للانتقال بطريقة التظهير

- المادة /٤٠٥/- ١- كل سند يلتزم به موقعه تسليم مبلغ من المال أو كمية من المثليات في محل ووقت معينين، يجوز انتقاله بطريقة التظهير اذا كان منشأ على وجه صريح بعبارة الامر.
- ٢- ويكون التظهير خاضعا لأحكام المادة /٢٦٣/ من هذا القانون وما يليها الخاصة بتظهير سند السحب ما لم يكن في القانون أو السند نفسه احكام مخالفة.
- ٣- وليس لمدين ان يحتج بأسباب للدفع غير الاسباب الناشئة عن السند نفسه والاسباب التي يملكها مباشرة ضد المدعي، الا اذا كان المدعي سيئ النية.
- ٤- ولا يجبر على الوفاء الا مقابل تسليم سند الامر مشتملا على ذكر الايصال.

- المادة /٤٠٦/- اذا سلم على سبيل ايفاء الدين سند سحب او سندا لامر أو غيرهما من الاسناد القابلة للتظهير فلا يعد ذلك تجديدا للتعاقد ما لم تكن ارادة الطرفين تفيد العكس.

الباب الخامس

القيم المنقولة

الأوراق المالية

- المادة /٤٠٧/ - ان الاسهم واسناد القرض واسناد الدخل وغير ذلك من السناد القابلة للتداول التي تصدر بالجملة وتخول الحق بقيم متساوية من المال ويمكن تسعيرها في احدى الاسواق المالية،يجوز ان تكون اسمية أو لحاملها أو للامر مع مراعاة الاحكام الواردة في باب الشركات المساهمة المؤسسة في سورية.
- المادة /٤٠٨/ - ١- اذا كان السند ونشأ لحامله فانقله يتم بمجرد التسليم.
٢- ويعتبر كل حائز لهذا السند ذا صفة لاستعمال الحقوق المختصة به .وما دام المدين لم يتلق اعتراضا قانونيا يكون دفعه لحامل السند مبررا لذمته.
٣- وليس للمدين ان يحتج تجاه حامل السند الا بأسباب الدفع المستندة الى بطلان السند أو الناشئة عن نص السند نفسه.
- المادة /٤٠٩/ - ١- اذا كان السند اسميا فحق مالكة يثبت بإجراء تسجيل باسمه في سجلات المؤسسة التي اصدرت السند.
٢- وتنشأ ملكية هذا السند من هذا التسجيل.
- المادة /٤١٠/ - ١- يتم التفرغ عن السند الاسمي بتصريح يفيد الانتقال يدون في السجلات ويوقع عليه المتفرغ أو وكيله.
٢- ويحق للمؤسسة المدينة قبل تسجيل التفرغ أن تطلب من صاحب التصريح اثبات هويته واهليته.
٣- ويخول هذا التفرغ المالك الجديد الذي يسجل لاسمه حقا شخصيا ومباشرا وليس للمؤسسة المدينة ان تحتج تجاهه بأي سبب من اسباب الدفع يختص بمالكي السند السابقين.
- المادة /٤١١/ - يجوز ان تكون الاسناد الاسمية مشتملة على قسائم قابلة للاقتطاع تخول حاملها حق استيفاء

الاستحقاقات والتوزيعات والفوائد (وتسمى اسنادا مختلطة).

١- ان اسناد القيم المنقولة المنشأة لامر تنتقل بطريقة التطهير.

المادة /٤١٢-

٢- ويخضع تطهيرها للقواعد التي يخضع لها تطهير سند السحب ما لم يكن هناك احكام

مخالفة ناشئة عن القوانين والانظمة أو عن ماهية السند نفسه.

الكتاب الرابع

الصلح الواقي والإفلاس

الباب الأول

الصلح الواقي

المادة /٤١٣/- ١- يحق لكل تاجر قبل توقفه عن الوفاء أو في خلال الايام العشرة التي تلي هذا التوقف ان يطلب من محكمة البداية المدنية في المنطقة التي فيها مركزه الرئيسي ان تدعو دائنيه ليعرض عليهم صلحا واقيا من الافلاس.

٢- على التاجر ان يقدم تأييدا لهذا الطلب دفاتره التجارية الاجبارية المنظمة وفقا للاصول منذ ثلاث سنوات على الاقل أو من بدء مدة احترافه التجارة اذا كانت تقل عن ثلاث سنوات، وان يقدم ايضا وثيقة تثبت قيده في سجل التجارة وبيانا مفصلا وتقديريا لاعماله وبيانا باسماء جميع دائنيه مع الاشارة الى مبلغ دين كل منهم ومحل اقامته.

٣- واذا كان الامر يختص بشركة فتبرز المستندات المثبتة لانشائها وفقا للاصول.

٤- وعلى التاجر ان يوضح الاسباب التي حملته على طلب الصلح، وان يبين معدل التوزيع الذي ينوي عرضه على دائنيه أو الاسباب التي تحول دون الافصاح في الحال عن مقترحاته، وان يعين ايضا الضمانات العينية أو الشخصية التي يقدمها لدائنيه.

٥- وعلى كل حال لا يجوز ان يكون المعدل المقترح اقل من ثلاثين بالمائة من اصل ديونه العادية اذا كانت مهلة الوفاء سنة واحدة ولا يكون اقل من خمسين بالمائة اذا كانت المهلة ثمانية عشر شهرا ولا اقل من خمس وسبعين في المائة اذا كانت المهلة ثلاث سنوات.

المادة /٤١٥/- ١- على المحكمة بعد استماع النيابة العامة ان تقرر في غرفة المذاكرة رد الطلب في الحالات الآتية:

أ- اذا لم يودع التاجر الدفاتر والمستندات المبينة في المادة السابقة.

ب- اذا كان قد سبق ان حكم عليه بالافلاس الاحتياالي أو بالتزوير أو بالسرقعة أو

بإساءة الائتمان أو الاحتيال أو اختلاس الاموال العامة أو كان لم يقيم بما التزم به في صلح واق سابق أو كان قد شهر افلاسه سابقا ولم يف ديون جميع دائنيه تماما أو لم يقيم بالتزامات الصلح بتمامها.

ج- اذا لم يقدم ضمانات كافية للقيام بتوزيع المعدل المقترح.

د- اذا فر بعد اغلاق متاجره أو اختلس أو اخفى أو بدد بطريقة الغش أو الاحتيال قسما هاما من امواله.

٢- وفي جميع هذه الاحوال اذا كان التاجر قد توقف عن وفاء ديونه التجارية، تقرر المحكمة من تلقاء نفسها شهر افلاسه.

المادة /٤١٦/ - ١- اذا اعتبرت المحكمة ان الطلب قانوني وحرى بالقبول فتأمر بمقتضى قرار لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة دعوة الدائنين للحضور امام قاض منتدب للمناقشة والمذاكرة في اقتراح الصلح الوافي.

٢- وتقوم المحكمة بوظائف القاضي المنتدب.

٣- وللمحكمة ان تعهد بالوظائف المذكورة أو ببعضها الى احدى محاكم الصلح في منطقتها.

٤- يعين القاضي المنتدب محل الاجتماع وتاريخه وساعته في خلال ثلاثين يوما على الاكثر ابتداء من تاريخ قرار المحكمة كما يعين الميعاد الذي يجب فيه شهر هذا القرار وابلاغه الى الدائنين.

٥- ويعين ايضا مفوضا من غير الدائنين تكون مهمته في هذه الاثناء مراقبة ادارة المشروع التجاري والتثبت مما له ،ما عليه من الديون واجراء التحقيق عن طريقة تصرف المدين ثم يقدم تقريرا لكتلة الدائنين في هذا الشأن.

٦- وعليه ان يعين للتاجر المفلس ميعادا لا يجاوز خمسة ايام لاكمال البيان المشتمل على اسماء دائنيه عندما يثبت التاجر في طلبه عدم تمكنه من تقديم هذا البيان كاملا في الحال.

٧- وبناء على طلب القاضي المنتدب يشار الى قرار المحكمة بشرح يوقعه القاضي أو الكاتب ويسطر في آخر القيود المدونة في دفاتر التاجر ثم تعاد اليه دفاتره، كما يشار اليه في قيد المدين في سجل التجارة.

المادة /٤١٧/ - ١- يقوم كاتب المحكمة بشهر القرار بوساطة اعلانات تلصق على لوحة اعلانات المحكمة

ونشر خلاصته في احدى الصحف وبطلب تسجيله في سجل التجارة، كل ذلك في ميعاد يعين في القرار نفسه.

٢- وإذا كان بيان اسماء الدائنين غير كامل أو وجد من الضرورة التوسع في الشهر، فيحق للمحكمة ان تقرر النشر في صحف اضافية.

٣- ويجوز للمحكمة ان تقرر نشر الخلاصة في الصحف الاجنبية ايضا اذا اقتضى الامر ذلك.

٤- وعلى الكاتب ان يعلم الدائنين باسم المدين واسم القاضي المنتدب واسم المفوض وتاريخ القرار المختص بدعوة الدائنين ومحل الاجتماع وتاريخه مع بيان موجز لاقتراحات المدين. ويجري التبليغ بوساطة المحضر أو بالبريد المضمون أو غير ذلك من وسائل الاتصال السريع.

٥- ويجب ان تضم الى الملف الاوراق المثبتة لحصول الشهر والتبليغ الى الدائنين.

المادة /٤١٨/ - ١- منذ تاريخ ايداع الطلب الى ان يكتسب الحكم المتضمن تصديق الصلح قوة القضية المقضية لا يحق لأي دائن بيده سند سابق لتاريخ الحكم ان يباشر أو يتابع معاملة تنفيذية أو ان يكتسب أي حق امتياز على اموال المدين أو ان يسجل رهنا أو تأميناً عقارياً، وكل ذلك تحت طائلة البطلان.

٢- تبقى موقوفة المواعيد المختصة بالتقادم وبسقوط الدعاوى والحقوق التي كانت قد انقطعت بسبب الاجراءات المبينة فيما تقدم.

٣- ان الديون العادية التي ليس لها أي امتياز تعد مستحقة الاداء ويتوقف سريان فائدتها تجاه الدائنين فقط.

٤- اما المبالغ المترتبة بصفة ضرائب وان كانت ممتازة فلا تخضع للأثار القانونية المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة /٤١٩/ - ١- في اثناء اجراءات الصلح الواقي يبقى المدين قائماً بادارة امواله ويثابر على القيام بجميع الاعمال العادية المختصة بتجارته تحت اشراف المفوض وادارة القاضي المنتدب.

٢- ويحق لهما ان يطلعا على الدفاتر التجارية في كل وقت.

المادة /٤٢٠/ - ١- لا تسري بالنسبة للدائنين الهبات وغيرها من التصرفات المفقرة والكفالة التي يعقدها المدين

في اثناء اجراءات الصلح الوافي.

٢- وتطبق القاعدة نفسها اذا قام المدين باقتراض المال ولو كان الاقتراض في شكل سندات تجارية أو عقد المدين صلحا أو تحكيما أو أجرى بيوعا لا دخل لها في ممارسة تجارته أو رتب على امواله رهنا أو تأمينا بدون ترخيص من القاضي المنتدب. ولا يحق للقاضي ان يرخص بذلك إلا اذا كانت فائدته جليلة واضحة للدائنين.

المادة /٤٢١/- ١- اذا خالف المدين احكام المادتين السابقتين أو ثبت انه اخفى قسما من موجوداته أو اهمل عن قصد ذكر بعض الدائنين أذ اذا ارتكب بوجه عام اعمالاً احتيالية يرفع القاضي المنتدب الامر للمحكمة لتقرر شهر الافلاس.

٢- ولا يحول ذلك دون فرض العقوبات الجزائية بحق التاجر الذي خالف احكام هذه المادة واحكام المادتين (٤١٩ - ٤٢٠) من هذا القانون.

المادة /٤٢٢/- ١- بعد اطلاع المفوض على دفاتر المدين ومستنداته وبلاستناد الى المعلومات التي تمكن من جمعها، يتحقق القاضي المفوض من صحة بيان الدائنين والمدينين ويدخل عليه التعديلات اللازمة ويبين المبالغ المترتبة للمدين أو عليه.

٢- ويحق له عند الاقتضاء ان يطلب من اصحاب العلاقة الايضاحات اللازمة.
٣- ثم يضع المفوض بلا ابطاء تقريراً مفصلاً عن حالة المدين التجارية وعن تصرفاته ويودع هذا التقرير ديوان المحكمة قبل موعد الاجتماع المعين للصلح بثلاثة ايام على الاقل.

المادة /٤٢٣/- ١- يرأس القاضي المنتدب اجتماع الدائنين.
٢- ويحق لكل دائن ان يقيم عنه وكيلاً خاصاً يحمل وكالة خطية ويجوز ان تكتب هذه الوكالة بدون اية معاملة على كتاب الدعوة أو البرقية.
٣- وعلى المدين أو من ينوب عنه قانوناً ان يحضر بنفسه، ولا تقبل الوكالة عنه الا اذا تعذر حضوره بوجه مطلق وتحقق القاضي المنتدب من ذلك. ولا بد في هذه الحالة من وكالة خاصة.

٤- وبعد تلاوة تقرير القاضي المفوض يقدم المدين مقترحاته النهائية.
٥- واذا لم يمكن انجاز جميع المعاملات في اليوم المعين تعتبر متابعتها مؤجلة حكماً الى اقرب

يوم عمل، بدون حاجة الى اعلام الدائنين مجددا حتى الغائبين منهم. ويجري الامر على هذا المنوال الى ان تتم المعاملات.

المادة /٤٢٤/ - ١- لكل من الدائنين ان يعرض الاسباب التي من اجلها يعتقد ان هذا أو ذلك من الديون مشكوك فيه أو ان المدين ليس اهلا للتساهل الذي يلتزمه أو ان مقترحاته غير جدية بالقبول.

٢- وللمدين ان يؤدي جوابه، وعليه ان يعطي جميع الايضاحات التي تطلب منه.
٣- ثم يذكر ملخص جميع هذه الامور في المحضر وتضم اليه جميع المستندات.

المادة /٤٢٥/ - ١- يجب ان توافق على الصلح الواقي اغلبية الدائنين الذين اشتركوا في التصويت، وان تمثل هذه الاغلبية على الاقل ثلاثة ارباع الديون غير الممتازة وغير المؤمنة برهن أو تأمين منقول أو غير منقول.

٢- على انه يجوز للدائنين اصحاب الامتياز والرهن والتأمينات العقارية أو غير العقارية ان يشتركوا في تأليف هذه الاكثرية بشرط ان يتنازلوا عن حقهم في استعمال التأمين المعطى لهم.

٣- ويجوز ان يقتصر هذا التنازل على قسم من تأمين الدين وملحقاته بشرط ان يكون القسم المتنازل عنه معينا ولا يقل عن ثلث مجموع الدين.

٤- على ان الاشتراك في التصويت من غير تصريح بالتنازل الجزئي والقبول بعدئذ بالصلح الذي سيبحث فيما يلي، يفيد حتما التنازل عن تأمين الدين بكامله.

٥- وتجري المحكمة في قرار التثبيت حساب الزيادة التي يمكن حصولها في موجودات المدين على اثر هذا التصويت وهذا القبول.

٦- تسقط حتما آثار التنازل عن امتياز أو عن رهن أو تأمين عقاري أو غير عقاري وان كان هذا التنازل جزئيا اذا لم يتم الصلح أو تقرر ابطاله.

المادة /٤٢٦/ - ١- لا تدخل في حساب الاغلبية المبينة في المادة السابقة ديون زوج المدين ولا ديون اقاربه ومصاهرية لغاية الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة.

٢- ويحرم ايضا من التصويت الاشخاص الذين احرزوا هذه الديون بطريقة النفرغ أو المزايدة

في خلال السنة التي سبقت طلب الصلح.

٣- اذا حدث التفرغ عن الديون بعد القرار المختص بدعوة الدائنين لا يمنح حق التصويت في عقد الصلح.

المادة /٤٢٧/ - ١- على القاضي المنتدب ان يذكر في محضر الدائنين اسماء الذين قبلوا الصلح، وعلى هؤلاء

ان يوقعوا جميعهم على المحضر.

٢- ويدخل في حساب الاغلبية الذين اعربوا عن قبولهم بكتاب أو برقية الى القاضي المنتدب أو

الى الكاتب في الايام الخمسة التي تلي اختتام محضر الاجتماع.

٣- ويقيد الكاتب هذا القبول على هامش المحضر ويضمه اليه.

المادة /٤٢٨/ - قبل توقيع المحضر يدون فيه القاضي المنتدب قرارا يدرجه في المحضر يدعو به اصحاب

العلاقة الى حضور جلسة معينة امام المحكمة لاجل تصديق الصلح في ميعاد لا يتجاوز عشرين يوما.

المادة /٤٢٩/ - ١- على المفوض ان يودع ديوان المحكمة قبل الجلسة المعينة للتصديق بثلاثة ايام تقريره

المعلل في امكان قبول الصلح.

٢- ويقدم القاضي المنتدب تقريره في الجلسة.

٣- ويحق للمدين وللدائنين ان يتدخلوا في المناقشة.

٤- وللمحكمة ان تدعو المفوض الى غرفة المذاكرة لاختذ ايضاحات منه بعد ان ترسل علما

للمدين وللدائنين المتدخلين.

المادة /٤٣٠/ - تقدر المحكمة في حكم التصديق بصورة مؤقتة واستنادا الى القرائن اهمية الديون المصرح

بها، ومبالغها لتتحقق من وجود الاغلبية المقتضاة مع الاحتفاظ بما يمكن صدوره فيما بعد من الاحكام المكتسبة قوة القضية المقضية.

المادة /٤٣١/ - ١- اذا اعتبرت المحكمة ان المدين يستحق الاستفادة من الصلح وان الاعتراضات المبينة في

المواد السابقة لا تزيل الاغلبية المطلوبة وان مقترحات الصلح لا تقل عن الحد الادنى

القانوني وانها مشروعة وتنفيذها مضمون، فتقرر تصديق الصلح.

٢- وتقضي المحكمة في الحكم نفسه بوجوب ايداع حصص التوزيع التي تعود للديون المصرح

بها.

٣- اما اذا رفضت المحكمة تصديق الصلح فعليها ان تعلن الافلاس من تلقاء نفسها.

- المادة /٤٣٢/ - ١- لا يحق للمدين قبل ان ينفذ جميع ما التزم به في عقد الصلح ان يبيع أو يرهن عقاراته أو ان ينشئ حقوق تأمين، وبوجه عام ان يتخلى عن قسم من موجوداته بطريقة غير التي تستلزمها ماهية تجارته أو صناعته، ما لم يوجد اتفاق مخالف في عقد الصلح أو في قرار آخر صدر وفق الشروط المبينة سابقا وصدفته المحكمة.
- ٢- وكل عمل يقوم به المدين خلافا لهذا المنع يكون عديم الاثر تجاه اصحاب الديون السابقة لتصديق الصلح.

- المادة /٤٣٣/ - ١- يجب شهر الاحكام القاضية برفض الصلح أو التصديق عليه.
- ٢- ويكون هذا الشهر وفقا للقواعد التي ستحدد فيما يلي لحكم شهر الافلاس.

- المادة /٤٣٤/ - ١- يحق للدائنين المخالفين ان يعترضوا على تصديق الصلح في خلال خمسة ايام من تاريخ اختتام المحضر النهائي.
- ٢- ويجب ان يحتوي هذا الاعتراض على الاسباب وان يبلغ الى كل من المدين والقاضي المفوض.
- ٣- ولا يقبل الاستئناف الا من المدين نفسه أو من الدائنين المعترضين.
- ٤- اما ميعاد الاستئناف فهو خمسة عشر يوما.
- ٥- وعندما يكتسب الحكم بتصديق الصلح قوة القضية المقضية تنتهي حتما مهمة القاضي المفوض الا اذا كان في عقد الصلح نص صريح يكلفه مراقبة تنفيذه.
- ٦- ان النفقات والمبالغ التي تجب للمراقبة يحددها القاضي المنتدب. وكل اتفاق مخالف يعد باطلا.

- المادة /٤٣٥/ - ١- لتصديق الصلح الواقي اثر ملزم لجميع الدائنين.
- ٢- ان الدائنين بمن فيهم من رضي بعقد الصلح يحتفظون بجميع حقوقهم على شركاء المدين في الدين وكفلائه والغير الذين تفرغ لهم المدين عن حقوقه، غير انه يحق لهؤلاء، ان

يتدخلوا في المناقشة لتقديم ملاحظاتهم في شأن الصلح.

المادة /٤٣٦/ - يستفيد الشركاء المسؤولون شخصيا عن ديون الشركة من الصلح الممنوح لها ما لم يتضمن عقد الصلح نصا مخالفا.

المادة /٤٣٧/ - في كل شركة تجارية اصدرت اسناد قرض تزيد قيمتها على عشرين بالمائة من مجموع الديون التي عليها، لا يجوز منح الصلح إلا اذا وافقت الهيئة العامة لاصحاب الاسناد المذكورة على المقترحات بقرار يتخذ وفقا لشروط النصاب والاعلانية المطلوبة في الشركات المساهمة.

موافقة الهيئة العامة لاصحاب اسناد القرض واجبة ايا كانت النسبة بين مبلغ الدين الناشئ عن الاسناد ومجموع الدين العام اذا كان عقد الصلح يتضمن شروطا خاصة لا تتفق مع الشروط التي عينت عند اصدار الاسناد فيما يختص باصحابها.

المادة /٤٣٨/ - كلما وجدت فائدة من عقد هيئة عامة لاصحاب اسناد القرض فالميعاد الذي حدد سابقا لدعوة الدائنين يمكن ان يزداد الى ستين يوما.

المادة /٤٣٩/ - ان اصحاب اسناد القرض المشترط لها اداء مكافأة عند الوفاء لا يقتصرون على المطالبة بسعر الاصدار بل يضيفون اليه الجزء الذي استحقوه من المكافأة عن المدة المنقضية.

المادة /٤٤٠/ - ١- يحق للمحكمة بناء على طلب اي دائن يقدم خلال ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ شهر حكم التصديق، ان تبطل الصلح وان تشهر افلاس المدين اذا ثبت انه بالغ بالحيلة في تحديد الديون المترتبة عليه أو اخفى قسما لا يستهان به من موجوداته.

٢- ولا تقبل اي دعوى اخرى لابطال الصلح بعد تصديقه.

٣- واذا حكم بابطال الصلح برئت ذمة الكفلاء الذين لم يشتركوا في الحيلة من الالتزامات التي ترتبت عليهم في عقد الصلح وسقطت حكما الرهون العقارية وغيرها من التأمينات المنشأة في الصك نفسه.

المادة /٤٤١/ - اذا لم يقم المدين بتنفيذ جميع الالتزامات المنصوص عليها في عقد الصلح فيحق لكل دائن بعد ملاحظة الكفلاء والاحتجاج بالحقوق الممنوحة على سبيل التأمين ان يطلب فسخ الصلح وشهر افلاس المدين.

المادة /٤٤٢/ - ١- يجوز ان يشترط في عقد الصلح الا تبرأ ذمة التاجر نهائيا من القسم المسقط من دينه

بمقتضى هذا العقد الا اذا بقي معسرا.

٢- على ان مدة تطبيق هذا الشرط يجب ان تحدد بخمس سنوات كما يشترط ان تزيد قيمة موجودات المدين عن الديون المترتبة عليه بمعدل خمسة وعشرين بالمائة علي الاقل.

الباب الثاني

الإفلاس

الفصل الأول

شهر الإفلاس

- المادة /٤٤٣- مع الاحتفاظ بتطبيق احكام الباب السابق يعتبر في حالة الافلاس كل تاجر يتوقف عن دفع ديونه التجارية، وكل تاجر لا يدعم الثقة المالية به الا بوسائل يظهر بجلاء انها غير مشروعة.
- المادة /٤٤٤- ١- يشهر الافلاس بحكم من محكمة البداية المدنية التي يوجد في منطقتها المركز الرئيسي لاعمال المدين.
- ٢- ويكون هذا الحكم معجل النفاذ.
- ٣- واذا قضت عدة محاكم في آن واحد بشهر الافلاس التاجر نفسه يصار الى تعيين المرجع.
- ٤- المحكمة التي شهرت الافلاس تكون ذات اختصاص لرؤية جميع الدعاوى التي يكون منشؤها القواعد المختصة بالافلاس.
- المادة /٤٤٥- ١- يجوز ان ترفع الدعوى الي المحكمة بتصريح من التاجر نفسه.
- ٢- ويجب عليه ان يقوم بهذا التصريح في خلال عشرين يوماً من تاريخ توقفه عن الدفع تحت طائلة ادانته بجنحة الافلاس التصيري.
- ٣- وعليه ان يودع في الوقت نفسه ميزانية مفصلة يصدق على مطابقتها لحالة موجوداته والديون المطلوبة منه.
- المادة /٤٤٦- ١- يجوز أيضاً أن ترفع الدعوى الى المحكمة باستدعاء يقدمه دائن أو دائنين.
- ٢- يجب ألا يتجاوز معياد الجلسة ثلاثة أيام من تاريخ تسجيل الاستدعاء.
- ٣- وفي الأحوال المستعجلة كما لو أغلق التاجر مخازنه وهرب أو أخفى قسماً هاماً من موجوداته، يحق للدائنين مراجعة المحكمة في غرفة المذاكرة وعندئذ تفصل المحكمة

الدعوى في غرفة المذاكرة بدون دعوة الخصوم.

- المادة /٤٤٧/ - ١- للمحكمة أن تأمر باتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة لصيانة حقوق الدائنين بناء على طلب النيابة العامة أو من تلقاء نفسها.
- ٢- وللمحكمة عند الاقتضاء أن تشهر الإفلاس من تلقاء نفسها أيضاً.

- المادة - /٤٤٨/ - ١- يجوز شهر إفلاس التاجر الذي اعتزل التجارة أو توفي في معياد سنة تبدأ من تاريخ اعتزاله التجارة أو من تاريخ وفاته إذا كان توقفه عن الدفع سابقاً للاعتزال أو للوفاة.
- ٢- يجوز لورثة التاجر المتوفي أن يطلبوا شهر إفلاسه مع مراعاة الميعاد المذكور في الفقرة السابقة.

- المادة /٤٤٩/ - ١- يجب أن يتضمن الحكم بشهر الإفلاس تعيين وقت التوقف عن الدفع.
- ٢- ويجوز للمحكمة أن ترجع وقت التوقف عن الدفع الى تاريخ أسبق بحكم أو عدة أحكام بتبديل التاريخ المذكور تصدرها بناء على تقرير القاضي المنتدب أو من تلقاء نفسها أو بناء على طلب كل ذي مصلحة لا سيما طلب الدائنين، ويحق لأي من الدائنين أن يقوم بالمراجعة على حدة.
- ٣- ولا يجوز قبول هذا الطلب بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة /٥٠٣/ من هذا القانون. وبعد انقضاء هذا الميعاد يصبح التاريخ الذي عين للتوقف عن الدفع محدداً على وجه لا يقبل المراجعة من جهة الدائنين.
- ٤- وفي جميع الأحوال لا يمكن إرجاع تاريخ التوقف عن الدفع الى أكثر من ثمانية عشر شهراً قبل الحكم بشهر الإفلاس.

- المادة /٤٥٠/ - ١- يجب أن يلصق الحكم بشهر الإفلاس والأحكام القاضية بتبديل تاريخ التوقف عن الدفع خلال خمسة أيام من صدورها بوساطة وكلاء التفليسة في ردهة المحكمة التي أصدرتها وفي أقرب مركز للبورصة وسوق الأوراق المالية وعلى باب مؤسسة المفلس التجارية.
- ٢- ويجب أيضاً أن تنشر خلاصتها خلال الميعاد نفسه في إحدى الصحف اليومية.
- ٣- ويجب أن يتم هذا النشر في المكان الذي شهر فيه الإفلاس وفي سائر الأماكن التي يكون للمفلس فيها مؤسسات تجارية.

٤- ويجب في الوقت نفسه أن تسجل هذه الأحكام في سجل المتجر وأن تبلغ الى النيابة العامة بواسطة الكاتب.

٥- ويجوز للمفلس أن يسلك جميع طرق المراجعة في الأحكام المذكورة بمواجهة من كان خصماً فيها ولوكلاء التفليسة التدخل في الدعوى.

- المادة /٤٥١-/-
- ١- تقبل هذه الأحكام جميع طرق المراجعة ما لم يكن في هذا القانون نص مخالف.
 - ٢- وتقبل الطرق المذكورة في جميع الأحكام التي تصدر في المواد الإفلاسية.
 - ٣- تبدأ المواعيد القانونية لطرق المراجعة من اليوم الذي يلي صدور الحكم. أما المواعيد المختصة بالأحكام الخاضعة لمعاملات الإلصاق ونشر الخلاصة في الصحف اليومية فتبدأ من اليوم الذي يلي إتمام هذه المعاملات.
 - ٤- ولا يكون في حال من الأحوال لطق المراجعة التي يمارسها المفلس أي أثر موقف

الفصل الثاني

الآثار المباشرة للحكم بشهر الإفلاس

- المادة /٤٥٢-/-
- ١- تدرج أسماء التجار الذين شهر إفلاسهم ولم يستعيدوا اعتبارهم في جدول يلصق على باب كل محكمة وفي لوحة إعلانات سوق الأوراق المالية والبورصة.
 - ٢- ولا يدرج اسم التاجر في الجدول إذا كان متوفى وقت شهر إفلاسه.
 - ٣- وفي سائر الأحوال يشطب اسم التاجر المفلس بعد وفاته بستة أشهر.

المادة /٤٥٣-/-

تسقط حقوق المفلس السياسية بشهر إفلاسه ولا يجوز له أن يكون ناخباً أو منتخباً في المجالس السياسية أو المهنية ولا أن يقوم بوظيفة أو بمهمة عامة.

- المادة /٤٥٤-/-
- ١- يترتب حتماً على الحكم بشهر الإفلاس ومن تاريخ صدوره تخلي المفلس لوكلاء التفليسة عن إدارة جميع أمواله بما فيها الأموال التي يمكن أن يحرزها في مدة الإفلاس.
 - ٢- ولا يجوز للمفلس على الخصوص أن يبيع شيئاً من أمواله ولا يحق له القيام بأي وفاء أو

قبض إلا إذا كان الوفاء عن حسن نية لسند تجاري.

- ٣- ولا يمكنه أن يتعاقد ولا أن يخاصم أمام القضاء إلا بصفة متدخل في الدعاوى التي يخاصم فيها وكلاء التفليسة. وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة (٥) من المادة /٤٥٠/ من هذا القانون.
- ٤- على أنه يستطيع القيام بجميع الأعمال الاحتياطية لصيانة حقوقه.

المادة /٤٥٥/-

- ١- لا يشمل هذا التخلي الحقوق التي لا تخص إلا بشخص المفلس أو بصفته رب أسرة، أو الحقوق التي تتناول مصلحة أدبية محضة.
- ٢- على أنه يقبل تدخل وكلاء التفليسة في الدعوى إذا كانت تؤول الى الحكم بمبلغ من النقود.
- ٣- وكذلك لا يشمل التخلي عن الأموال التي نص القانون على عدم قابليتها للحجز ولا الأرباح التي يمكن أن يحرزها المفلس بنشاطه أو صناعته وذلك على قدر ما يعتبره القاضي المنتدب متناسباً مع حاجة المفلس لإعالة نفسه وأسرته.

المادة /٤٥٦/-

- ١- يترتب على الحكم بشهر الإفلاس إيقاف خصومة الدائنين العاديين أو الحائزين لامتيار عام في المدعاة الفردية.
- ٢- تنحصر الخصومة بعد صدور هذا الحكم في وكلاء التفليسة من غير تفريق بين الديون التجارية والديون المدنية.

المادة /٤٥٧/-

يوقف الحكم بشهر الإفلاس، بالنسبة الى كتلة الدائنين فقط، سريان فوائد الديون غير المؤمنة بتأمين عيني والتي لا يمكن المطالبة بها إلا من أصل الأموال الناتجة عن بيع الأموال المقدمة تأميناً.

المادة /٤٥٨/-

- ١- يسقط الحكم بشهر الإفلاس آجال الديون المترتبة في ذمة المفلس.
- ٢- ولا يشمل هذا السقوط شركاءه في الالتزام.
- ٣- ويستفيد من سقوط الأجل دائنوه الحائزون على تأمين.
- ٤- ولحاملي أسناد القرض ذات المكافأة عند الوفاء أن يبرزوها حالاً في التفليسة كما جاء في باب الصلح الوافي.

المادة /٤٥٩/-

- ١- إذا كان للمفلس حقوق عينية أو فكرية أو تجارية خاضعة للتسجيل في سجل خاص وجب على وكلاء التفليسة تسجيل حكم شهر الإفلاس في السجل المذكور.

- ٢- يسجل الحكم بشهر الإفلاس في السجل العقاري بواسطة وكلاء التفليسة.
٣- وينشئ هذا التسجيل، من تاريخ وقوعه، تأميناً جبرياً لصالح كتلة الدائنين.

المادة /٤٦٠- / ٥- إن التصرفات التالية لا تكون نافذة حيال كتلة الدائنين إذا قام بها المدين بعد تاريخ توقيفه عن الدفع كما عينته المحكمة أو خلال العشرين يوماً السابقة لهذا التاريخ.

أ- التصرفات والتفرغات المفقرة الضارة بالدائنين باستثناء الهدايا الصغيرة التي تجيزها المحكمة.

ب- وفاء الديون قبل استحقاقها مهما كان شكل وقوعه.

ج- وفاء ديون نقدية مستحقة بغير نقود أو بأسناد سحب أو أسناد لأمر أو حوالات، وبوجه عام كل وفاء بمؤونة.

د- إنشاء تأمين عيني على أموال المدين تأميناً لدين سابق.

٦- إذا حصل الوفاء بمقابل بشكل التفرغ عن عقار فلا يكون لبطلانه أثر إلا تجاه الدائن الذي تعاقده مع المفلس، ولا يمس البطلان حقوق من تلقوا حقهم من ذلك الدائن مقابل بدل بشرط أن يكونوا حسني النية.

المادة /٤٦١- / كل وفاء آخر لديون مستحقة يقوم به المدين وكل تصرف يجريه بعوض بعد توقيفه عن الدفع وقبل الحكم بشهر الإفلاس يجوز الحكم بعدم نفاذهما حيال كتلة الدائنين.

المادة /٤٦٢- / ١- إن عدم نفاذ الأعمال المتقدم ذكرها تجيز عند الاقتضاء إقامة دعوى الاسترداد.
٢- وإذا كان محل الوفاء سند سحب أو شيكاً فلا يجوز أن تقام الدعوى المذكورة إلا على الشخص الذي أعطي السند أو الشيك لحسابه.

٣- أما إذا كان في محل الوفاء سنداً لأمر فلا يجوز أن تقام الدعوى إلا على المظهر الأول.

٤- وفي كلتا الحالتين يجب أن يقام الدليل على أن الشخص الذي يطلب منه الرد كان عالماً وقت إصدار السند بتوقف المدين عن الدفع.

المادة /٤٦٣- / ١- قيد الرهن أو التأمين بعد تسجيل الحكم بشهر الإفلاس غير نافذ تجاه كتلة الدائنين.
٢- ويجوز الحكم بعدم نفاذ القيود المتخذة بعد التوقف عن الدفع أو خلال العشرين يوماً التي

سبقته إذا مضى أكثر من خمسة عشر يوماً بين تاريخ إنشاء الرهون أو التأمين وتاريخ القيد وإذا كان التأخير قد أضر بالدائنين.

المادة /٤٦٤/- تسقط بالتقادم دعاوى عدم النفاذ المنصوص عليها في المواد- /٤٦٠/ و /٤٦٢/ و /٤٦٣/ من هذا القانون بمرور ثمانية عشر شهراً من يوم شهر الإفلاس.

الفصل الثالث

إجراءات الإفلاس

١ - هيئة التفليسة:

المادة /٤٦٥/- ١- تسلم إدارة أموال المفلس الى وكيل مأجور يدعى وكيل التفليسة.
٢- ويتضمن الحكم بشهر الإفلاس تعيين وكيل أو عدة وكلاء للتفليسة.
٣- ويمكن في أي وقت أن يزداد عدد الوكلاء الى ثلاثة.
٤- وتحدد نفقاتهم ومرتباتهم بقرار من القاضي المنتدب.
٥- ويحق للمدين وللدائنين أن يعترضوا على قرار تحديد النفقات في ميعاد ثمانية أيام وتفصل المحكمة الاعتراض في غرفة المذاكرة.

المادة /٤٦٦/- يجوز أن يعين في أي وقت بقرار من القاضي المنتدب مراقب أو مراقبان من الدائنين يرشحون أنفسهم لهذه المهمة.

المادة /٤٦٧/- لا يجوز أن يعين وكيلاً للتفليسة قريب أو مصاهر للمفلس لغاية الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة.

المادة /٤٦٨/- إذا اقتضت الحال أن يضاف أو يبدل وكيل أو عدة وكلاء للتفليسة فيراجع القاضي المنتدب المحكمة وهي تتولى أمر التعيين.

المادة /٤٦٩/- ١- إذا تعدد وكلاء للتفليسة فيعملون مجتمعين.
٢- على أنه يحق للقاضي المنتدب أن يعطي وكيلاً منهم أو عدة وكلاء إنزناً خاصاً في القيام

على انفراد ببعض الأعمال الإدارية وفي هذه الحالة يكون الوكلاء المأذون لهم مسؤولين وحدهم.

المادة / ٤٧٠ -/ ١- إذا وقع اعتراض على بعض أعمال الوكلاء فيفصله القاضي المنتدب في ميعاد ثلاثة أيام.
٢- ويكون قرار القاضي المنتدب معجل النفاذ.

المادة / ٤٧١ -/ ١- يحق للقاضي المنتدب بناء على الشكوى المقدمة إليه من المفلس أو من الدائنين أو من تلقاء نفسه أن يقترح عزل وكيل أو وكلاء التفليسة حسب الحال.
٢- وإذا لم ينظر القاضي المنتدب في تلك الشكوى في ميعاد ثمانية أيام فيمكن رفعها الى محكمة الاستئناف.

٣- تسمع عندئذ محكمة الاستئناف في غرفة المذاكرة تقرير القاضي المنتدب وإيضاحات الوكلاء وتصدر حكمها في جلسة علنية.

المادة / ٤٧٢ -/ إن القرارات المختصة بتعيين وكلاء التفليسة أو عزلهم لا تقبل إلا الاستئناف طريقاً للطعن.

المادة / ٤٧٣ -/ ١- تتولى محكمة البداية المدنية في مكان صدور الحكم بشهر الإفلاس الوظائف التي أوكلتها هذا القانون الى كل من القاضي المنتدب والمحكمة.

٢- ولها أن تعهد بوظائف القاضي المنتدب أو بعضها الى إحدى محاكم الصلح في منطقتها.
٣- أما عندما يوكل القانون الى المحكمة إقرار قرارات القاضي المنتدب أو النظر في الاعتراضات المقدمة عليها فالمحكمة المقصودة بهذا الصدد هي محكمة الاستئناف التي تتبع لها محكمة البداية التي أصدرت القرارات المذكورة.

المادة / ٤٧٤ -/ ١- يكلف القاضي المنتدب على وجه خاص أن يعجل ويراقب أعمال التفليسة وإدارتها.
٢- وعليه أن يرفع الى المحكمة تقريراً عن جميع المنازعات التي تنشأ عن التفليسة وتكون داخلة في اختصاص المحكمة.

المادة / ٤٧٥ -/ ١- تودع قرارات القاضي المنتدب ديوان المحكمة حال صدورها.
٢- وتكون على كل حال قابلة لاعتراض كل ذي مصلحة أمام محكمة الاستئناف.
٣- ويجوز لمحكمة الاستئناف أيضاً أن تنتظر فيها من تلقاء نفسها.

٤- يقدم الاعتراض في شكل تصريح بسيط الى ديوان المحكمة في ميعاد خمسة أيام من تاريخ القرار وعلى المحكمة أن تفصله في ميعاد ثمانية أيام بقرار لا يقبل للطعن.

المادة /٤٧٦ -/ للمحكمة في أي وقت أن تبدل القاضي المنتدب للتفليسة بغيره من أعضائها ولا يكون هذا القرار وقرار تعيين القاضي قابليين لطرق الطعن.

٢- إدارة موجودات المفلس:

المادة /٤٧٧ -/ ١- على المحكمة أن تأمر في حكمها بشهر الإفلاس بوضع الأختام.
٢- ويحق لها في كل وقت أن تأمر بإخطار المفلس على الحضور وبتوقيفه.
٣- وعلى كل حال لايجوز للمفلس أن يبذل موطنه بدون إذن القاضي المنتدب.
٤- إذا رأى القاضي المنتدب أنه يمكن جرد موجودات المفلس في يوم واحد فلا توضع الأختام بل يشرع حالاً في تنظيم الجرد.
٥- يقوم القاضي المنتدب بوضع الأختام وله أن ينيب في ذلك قاضي الصلح في المنطقة التي يجري فيها هذا التدبير.

المادة /٤٧٨ -/ ١- توضع الأختام على المتاجر والمخازن والمكاتب والصناديق والإضرابات والدفاتر والأوراق ومنقولات المفلس وأشياءه.
٢- وفي حالة إفلاس شركة تضامن لا يكتفي بوضع الأختام على مركز الشركة الرئيسي بل يجب وضعها في موطن كل من الشركاء المتضامنين على حدة.

المادة /٤٧٩ -/ إذا لم يتم وضع الأختام قبل تعيين وكلاء التفليسة، فعلى هؤلاء أن يطلبوا وضعها.
المادة /٤٨٠ -/ ١- على القاضي المنتدب أن يأمر من تلقاء نفسه بناء على طلب وكلاء التفليسة بعدم وضع الأختام على الأشياء الآنية أو أن يمنح الترخيص باستخراجها (الثياب والملبوسات والأثاث والأمتعة الضرورية للمفلس ولأسرته).

٢- ويجري تسليم ما سمح به القاضي المنتدب وفقاً للبيان الذي رفعه إليه وكلاء التفليسة.
٣- ويحق له أن يجيز أيضاً عدم وضع الأختام على:
أ- الأشياء القابلة لهلاك قريب أو لنقص عاجل في قيمتها.

ب-الأشياء الصالحة لاستثمار المتجر إذا كان لايمكن توقيف هذا الاستثمار بلا ضرر يلحق بالدائنين.

٤- تدون الأشياء المشار إليها في الفقرات السابقة حالاً مع بيان قيمتها في قائمة جرد يضعها وكلاء التفليسة بحضور القاضي المنتدب وينظم محضر بذلك.

المادة /٤٨١/- ١- يرخص القاضي المنتدب ببيع الأشياء القابلة للهلاك أو لنقص عاجل في قيمتها أو التي تستلزم صيانتها نفقة بالغة ويتم ذلك بوساطة وكلاء التفليسة.

٢- لايجوز للمحكمة أن تسمح باستثمار المتجر بوساطة وكلاء التفليسة إلا بناءً على تقرير القاضي المنتدب إذا كانت المصلحة العامة أو مصلحة الدائنين تستوجبه بحكم الضرورة.

المادة /٤٨٢/- ١- يستخرج القاضي المنتدب الدفاتر التجارية من بين الأشياء المختومة ويسلمها إلى وكلاء التفليسة بعد أن يؤشر على آخر قيودها ثم يثبت في محضر باختصار الحالة التي كانت عليها تلك الدفاتر.

٢- يستخرج أيضاً القاضي المنتدب من بين الأشياء المختومة إضبارة الأسناد ذات الاستحقاق القريب أو المعدة للقبول أو التي تستلزم معاملات احتياطية ويسلمها بعد ذكر أوصافها إلى وكلاء التفليسة لتحصيل قيمتها.

٣- أما الديون الأخرى فيستوفيها وكلاء التفليسة مقابل سند إيصال منهم.

٤- وأما الكتب المرسلة إلى المفلس فتسلم إلى وكلاء التفليسة. ويحق للمفلس إذا كان حاضراً أن يحضر فضتها ويطلع عليها.

المادة /٤٨٣/- يجوز للمفلس ولأسرته أن يأخذوا من موجودات التفليسة معونة معيشية يحددها القاضي المنتدب بناءً على اقتراح وكلاء التفليسة.

المادة /٤٨٤/- ١- يدعو وكلاء التفليسة المفلس لإغلاق الدفاتر وإيقاف حساباتها بحضوره.

٢- وإذا لم يلب الدعوة يرسل إليه إنذار بوجود الحضور خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر.

٣- ويمكنه أن ينيب عنه وكيلاً بكتاب خاص بشرط أن يبدي أسباباً تمنعه عن الحضور يراها

القاضي المنتدب جديرة بالقبول.

المادة /٤٨٥- إذا لم يقدم المفلس ميزانيته فعلى وكلاء التفليسة أن ينظموها بلا إبطاء مستنديين إلى دفاتر المفلس وأوراقه والمعلومات التي يحصلون عليها ثم يودعون الميزانية بعد تصديقها من محاسب قانوني ديوان المحكمة.

المادة /٤٨٦- يجوز للقاضي المنتدب أن يسمع أقوال المفلس وكتابه ومستخدميه وكل شخص آخر سواء كان فيما يختص بتنظيم الميزانية أو بأسباب التفليسة وظروفها.

المادة /٤٨٧- إذا شهر إفلاس تاجر بعد وفاته أو توفي التاجر بعد شهر إفلاسه فيحق لورثته أن يحضروا بأنفسهم أو ينيبوا عنهم من يمثلهم للقيام مقام المفلس بتنظيم الميزانية وبسائر إجراءات الإفلاس.

المادة /٤٨٨- يطلب وكلاء التفليسة رفع الأختام للشروع في جرد أموال المفلس بحضوره أو بعد دعوته حسب الأصول وذلك في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ وضع الأختام أو من تاريخ صدور الحكم بشهر الإفلاس إذا كان هذا التدبير قد جرى قبل صدوره.

المادة /٤٨٩- ١- ينظم وكلاء التفليسة قائمة الجرد بحضور القاضي المنتدب على نسختين أصليتين ويوقع القاضي عليهما وتودع إحدى هاتين النسختين ديوان المحكمة خلال أربع وعشرين ساعة وتبقى النسخة الأخرى في أيدي وكلاء التفليسة.

٢- ولوكلاء التفليسة أن يستعينوا بمن يشاؤون في تنظيم قائمة الجرد وفي تقدير قيمة الأشياء.
٣- وتجري مقابلة للأشياء التي أعفيت من وضع الأختام أو التي استخرجت من بين الأشياء المختومة ووضعت لها قائمة جرد وقدرت قيمتها كما تقدم بيانه.

المادة /٤٩٠- ١- إذا شهر الإفلاس بعد وفاة المفلس ولم تكن قائمة الجرد قد نظمت قبل شهره فيشرع حالاً في تنظيمها وعلى الصورة المبينة في المادة السابقة بحضور الورثة أو بعد دعوتهم حسب الأصول.

٢- ويجري الأمر على هذه الصورة إذا توفي المفلس قبل افتتاح قائمة الجرد.

المادة /٤٩١- ١- يجب على وكلاء التفليسة في كل تفليسة أن يرفعوا إلى القاضي المنتدب في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام مهامهم تقريراً أو حساباً إجمالياً عن حالة الإفلاس الظاهرة

- وعن ظروفها وأسبابها الأساسية والأوصاف التي يظهر أنها تتصف بها.
- ٢- وعلى القاضي المنتدب أن يحيل بلا إبطاء ذلك التقرير إلى النيابة العامة مع ملاحظاته.
- ٣- وإذا لم يرفع إليه التقرير في الميعاد المذكور. فعليه أن يعلم النيابة العامة بأسباب التأخير.

المادة /٤٩٢/- يحق لقضاة النيابة العامة أن ينتقلوا إلى موطن المفلس للوقوف على تنظيم قائمة الجرد ولهم

في كل وقت أن يطلبوا إيداعهم جميع المعاملات والدفاتر والأوراق المختصة بالتفليسة.

المادة /٤٩٣/- بعد الانتهاء من قائمة الجرد تسلم البضائع والنقود وأسناد الدين المترتبة للمفلس والدفاتر

والأوراق وأثاث المدين وأمتعه إلى وكلاء التفليسة فيوقعون على استلامهم إياها في ذيل قائمة الجرد.

المادة /٤٩٤/- ١- يجب على وكلاء التفليسة من حين استلام مهامهم أن يقوموا بجميع الأعمال اللازمة

لصيانة حقوق المفلس تجاه مدينه.

٢- وعليهم أيضاً أن يطلبوا قيد الرهون والتأمينات على عقارات مديني المفلس إذا لم يكن

المفلس قد طلبه ويجري وكلاء التفليسة القيد باسم كتلة الدائنين ويضمون الى طلبهم شهادة تثبت تعيينهم.

٣- ويجب عليهم أن يطلبوا اجراء قيد بالتأمين الجبري المختص بكتلة الدائنين.

المادة /٤٩٥/- يواصل وكلاء التفليسة تحت إشراف القاضي المنتدب تحصيل الديون المترتبة للمفلس.

المادة /٤٩٦/- ١- يحق للقاضي المنتدب بعد سماع اقوال المفلس أو بعد دعوته حسب الأصول ان يأذن

لوكلاء التفليسة في بيع الاثياء المنقولة والبضائع.

٢- ويقرر اجراء هذا البيع إما بالتراضي وإما بالمزاد العلني بوساطة دائرة التنفيذ.

٣- ويحق للقاضي المنتدب بعد سماع المفلس واستطلاع رأي المراقبين ان وجدوا، ان يأذن

لوكلاء التفليسة على وجه استثنائي في بيع العقارات لا سيما العقارات التي لا تلزم لاستثمار المتجر وفقا للاجراءات المعينة فيما يلي للبيوع العقارية بعد تقرير اتحاد الدائنين.

المادة /٤٩٧/- ١- تسلم حالا النقود الناتجة عن البيوع وعن التحصيلات الى المصرف المجاز له قبول ودائع

الدولة بعهد حسم المبالغ التي يقررها القاضي المنتدب للنفقات والمصاريف .

٢- ويجب ان يثبت للقاضي المنتدب حصول هذا الايداع في ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ

القبض.

- ٣- وإذا تأخر الوكلاء وجبت على هم فائدة المبالغ التي لم يودعوها.
- ٤- لا يمكن استرجاع المبالغ التي اودعها الوكلاء ولا المبالغ التي اودعها اشخاص اخرون لحساب التفليسة إلا بقرار من القاضي المنتدب، وإذا كان هناك اعتراض فعلى الوكلاء ان يحصلوا مقدما على قرار برفعه.
- ٥- ويجوز للقاضي المنتدب ان يأمر باجراء الدفع من المصرف مباشرة ليد دائني التفليسة وفقا لجدول توزيع ينظمه وكلاء التفليسة ويأمر القاضي المنتدب بتنفيذه.

المادة /٤٩٨/-

- ١- يحق لوكلاء التفليسة بعد استئذان القاضي المنتدب وبعد دعوة المفلس حسب الاصول ان يصلحوا في كل نزاع يتعلق بكتلة الدائنين بما فيه الحقوق و الدعاوى العقارية.
- ٢- وإذا كان موضوع المصالحة غير معين القيمة أو كانت قيمته تزيد على خمسين ألف ليرة سورية فتخضع المصالحة بتصديق المحكمة.
- ٣- ويدعى المفلس لحضور معاملة التصديق ويكون له في كل حال حق الاعتراض علىها ويكفي اعتراضه لمنع عقد المصالحة اذا كان موضوعها أموالا عقارية.
- ٤- ولا يحق لوكلاء التفليسة اجراء اي تنازل أو عدول أو رضوخ الا بالطريقة نفسها.

٣- تثبيت الديون المترتبة على المفلس:

المادة /٤٩٩/-

- ١- يستطيع الدائنون بمجرد صدور الحكم بشهر الافلاس ان يسلموا وكلاء التفليسة اسنادهم مع جدول بها وبالمبالغ المطلوبة، ويوقع الدائن أو وكيله على هذا الجدول ويضم إليه تفويض الوكيل.
- ٢- ويعطي وكلاء التفليسة سند ايصال بملف الأوراق المبرزة.
- ٣- ويمكن ارسال هذا الملف الى وكلاء التفليسة بكتاب مضمون مع علم بالوصول.
- ٤- وبعد انعقاد هيئة المصالحة يعيد وكلاء التفليسة الأوراق التي سلمت اليهم ولا يكونون مسؤولين عن الأسناد إلا لمدة سنة من تاريخ انعقاد هذه الهيئة.

المادة /٥٠٠/-

- ١- اذا لم يبرز الدائنون الذين قيدت اسماؤهم في الميزانية اسناد ديونهم في ثمانية أيام التي تلي

الحكم بشهر الإفلاس يبلغون في نهاية هذا الميعاد بواسطة النشر في الصحف الى ومية أو بكتاب من وكلاء التفليسة انه يجب على هم تسليم اسنادهم مع الجدول التفصيلي الى وكلاء التفليسة في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ النشر.

٢- ويمدد هذا الميعاد للدائنين المقيمين خارج الأراضي السورية وفقا للقواعد المقررة في قانون أصول المحاكمات على الا يتجاوز التمديد ثلاثين يوما.

المادة /٥٠١/-

١- يجري تحقيق الديون بواسطة وكلاء التفليسة وبمعاونة المراقبين ان وجدوا مع الاحتفاظ بموافقة القاضي المنتدب وبحضور المفلس أو بعد دعوته حسب الأصول.

٢- واذا عارض وكلاء التفليسة في صحة الدين كله أو بعضه فيبلغون الأمر الى الدائن بكتاب مضمون.

٣- ويعطى الدائن عشرة ايام لتقديم ايضاحاته الخطية أو الشفهية.

المادة /٥٠٢/-

١- على اثر الانتهاء من تحقيق الديون خلال ثلاثة اشهر على الأكثر من تاريخ الحكم بشهر الإفلاس، يودع وكلاء التفليسة ديوان المحكمة بيانا بالديون التي قاموا بتحقيقها مع ذكر القرار الذي اتخذه القاضي المنتدب بناء على اقتراحهم فيما يختص بكل منها.

٢- وعلى الكاتب ان يعلم الدائنين على الفور بإيداع هذا البيان بواسطة النشر في الصحف ويرسل الى هم علاوة على ذلك كتابا يبين فيه لكل منهم المبلغ المقيد له في البيان.

٣- وفي احوال استثنائية جدا يمكن تجاوز الميعاد المحدد في الفقرة الأولى بمقتضى قرار من القاضي المنتدب.

المادة /٥٠٣/-

١- لكل دائن اثبت دينه أو ادرج اسمه في الميزانية ان يبدي خلال ثمانية أيام من تاريخ النشرات المشار اليها في المادة السابقة مطالب أو اعتراضات بشرح على البيان يضعه بنفسه أو بواسطة وكيل ويودعه ديوان المحكمة.

٢- ويعطى للمفلس الحق نفسه.

٣- بعد انقضاء هذا الميعاد وبناء على اقتراحات وكلاء التفليسة ومع الاحتفاظ بالمطالب والاعتراضات المعروضة على المحكمة يضع القاضي المنتدب نهائيا بيان الديون وينفذ

وكلاء التفليسة قراره بتوقيعهم تصريحا يبين فيه اسماء الدائنين وصفاتهم وقبولهم بصفة الدين وقيمته.

المادة /٥٠٤/- ١- تحال الديون المعترض عليها بوساطة الكاتب إلى محكمة البداية المدنية لتتظر فيها بجلسة

تعقد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر المذكور في المادة /٥٠٢/ من هذا القانون وتفصل فيها بناء على تقرير القاضي المنتدب.

٢- ويبلغ موعد الجلسة إلى الفريقين بوساطة كتاب مضمون يرسله الكاتب قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل.

المادة /٥٠٥/- ١- يحق للمحكمة أن تقرر مؤقتاً وجوب قبول الدائن في المناقشات من أجل مبلغ يعينه القرار

نفسه.

٢- ولا يكون هذا القرار قابلاً لأي طريق من طرق الطعن.

المادة /٥٠٦/- الدائن الذي لا يتناول الاعتراض إلا حقه العيني التبعي يقبل في مناقشة التفليسة كدائن عادي.

المادة /٥٠٧/- ١- الدائنون الذين تخلفوا عن الحضور أو عن إبراز أسناد ديونهم في المواعيد المعينة لهم

سواء أكانوا معلومين أم مجهولين لا يشتركون في توزيع موجودات التفليسة. على أن باب الاعتراض يظل مفتوحاً أمامهم لغاية الانتهاء من توزيع النقود، أما نفقات الاعتراض فتبقى على عاتقهم.

٢- لا يوقف هذا الاعتراض تنفيذ التوزيعات التي أمر بها القاضي المنتدب، ولكن إذا شرع في

توزيعات جديدة قبل الفصل في اعتراضهم فيشتركون فيها بالمبلغ الذي تعينه المحكمة بصورة مؤقتة ويحتفظ بهذا المبلغ إلى ما بعد الفصل في اعتراضهم.

٣- وإذا اعترف لهم فيما بعد بصفة الدائنين فلا يحق لهم المطالبة بشيء من التوزيعات التي

كان قد أمر بها القاضي المنتدب ولكن يحق لهم أن يقتطعوا من الموجودات التي لم توزع الحصة التي تعود لديونهم من التوزيعات السابقة.

المادة /٥٠٨/- إن الأسناد التي أصدرتها شركة تجارية على وجه قانوني لاتخضع لمعاملة تحقق الديون.

الفصل الرابع

حلول الإفلاس

١- الصلح البسيط:

المادة /٥٠٩- ١- على القاضي المنتدب في خلال ثلاثة الأيام التي تلي إغلاق جدول الديون أو في خلال ثلاثة الأيام التي تلي قرار المحكمة الصادر عملاً بأحكام المادة /٥٠٥/ من هذا القانون إذا كان هناك نزاع، أن يدعو بوساطة الكاتب الدائنين الذين أثبتت ديونهم للمفاوضة في عقد الصلح.

٢- ويجب أن تتضمن منشورات الصحف وكتب الدعوة الغرض الذي يعقد الاجتماع من أجله.

٣- أما الدائنون الذين قبلت ديونهم مؤقتاً فيدعى كل واحد منهم بكتاب مضمون في خلال ثلاثة الأيام التي تلي قرار المحكمة بشأنهم.

المادة /٥١٠- ١- تتعقد هيئة المصالحة برئاسة القاضي المنتدب في المكان واليوم والساعة التي عينها.
٢- ويشترك فيها الدائنون الذين أثبتت ديونهم نهائياً أو قبلت مؤقتاً إما بأنفسهم وإما بوساطة وكلاء يحملون تفويضاً بكتب عادية.
٣- ويدعى المفلس إلى هذا الاجتماع ويجب عليه أن يحضر بنفسه ولا يجوز له أن يرسل من يمثله إلا لأسباب مقبولة وافق عليها القاضي المنتدب.

المادة /٥١١- ١- يقدم وكلاء التفليسة تقريراً عن حالتها وعن المعاملات والعمليات التي أجريت.
٢- ويجب أن تسمع أقوال المفلس.
٣- ويسلم تقرير وكلاء التفليسة المشتمل على تواقعهم إلى القاضي المنتدب فينظم هذا القاضي محضراً بما جرى في الاجتماع وبالقرارات التي أصدرتها الهيئة.

المادة /٥١٢- ١- لا يجوز للدائنين الحاضرين في اجتماع الهيئة أن يقبلوا عقد الصلح بعد التفليسة ما لم تتوافر

الشروط الآتية تحت طائلة البطلان-

٢- يجب أن يتم العقد بتصويت عدد من الدائنين يؤلفون الأكثرية ويملكون ثلثي الديون المثبتة على وجه نهائي أو مؤقت.

٣- يجب أن لا يشترك في التصويت زوج المفلس وأقرباؤه ومصاهروه حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة ولا الأشخاص الذين تفرغ لهم المفلس وفقاً للشروط المبينة في باب الصلح الوافي.

المادة /٥١٣/- لا يحق للدائنين الحاصلين على حق عيني تبعي على عقار أو منقول أن يشتركوا في التصويت إلا إذا تنازلوا عن تأميناتهم وفقاً للشروط المبينة في باب الصلح الوافي.

المادة /٥١٤/- ١- يجب أن يوقع عقد الصلح في الجلسة نفسها وإلا كان باطلاً.
٢- و إذا لم تتوافر إلا إحدى الأغليبتين المنصوص عليهما في المادة /٥١٢/ من هذا القانون فتؤجل المذاكرة ثمانية أيام لاتقبل التمديد.

٣- ولا يلزم الدائنون الذين حضروا الاجتماع الأول لهيئة المصالحة أو كانوا ممثلين فيه على وجه قانوني ووقعوا على محضر الجلسة، حضور الاجتماع الثاني للهيئة، وتبقى القرارات التي اتخذوها والموافقات التي أيدوها صالحة وناظفة إلا إذا حضروا وعدلوا في الاجتماع الأخير.

٤- يجوز الاستعاضة عن توقيع الدائنين في اجتماعات هيئة المصالحة بتوقيع منهم على بطاقة تصويت تلحق بالمحضر.

المادة /٥١٥/- ١- لا يجوز عقد الصلح لمفلس حكم عليه بالإفلاس الاحتيالي.

٢- وإذا كان التحقيق جارياً في شأن إفلاس احتيالي فيدعى الدائنون ليقرروا ما إذا كانوا يحتفظون بحق المذاكرة في أمر الصلح عند التبرئة وبالتالي تأجيل الفصل في هذا الشأن إلى ما بعد انتهاء التتبعات الجزائية.

٣- على أنه لا يمكن تقرير هذا التأجيل إلا إذا توافرت أغلبية العدد وأغلبية المبلغ المعينتان فيما تقدم.

٤- وإذا اقتضى الحال إجراء المذاكرة في أمر الصلح بعد انتهاء مدة التأجيل فتطبق على

المذكرة الجديدة القواعد المعينة في المادة السابقة.

المادة /٥١٦/- ١- إذا حكم على المفلس بإفلاس تقصيري كان عقد الصلح ممكناً.
٢- ويجوز للدائنين في حالة البدء بالتبذات الجزائية أن يؤجلوا المذكرة في الصلح إلى ما بعد انتهائها وفقاً لأحكام المادة السابقة.

المادة /٥١٧/- إذا كان الأمر يختص بشركة تجارية أصدرت أسناد قرض فلا يمكن عقد الصلح إلا إذا وافقت عليه هيئة حملة الأسناد وأبدت رأيها في الأحوال والشروط المبينة في باب الصلح الواقعي.

المادة /٥١٨/- ١- لجميع الدائنين الذين كان لهم حق الاشتراك في عقد الصلح وللدائنين الذين ثبتت حقوقهم فيما بعد ولممثلي هيئة أصحاب أسناد القرض، أن يعترضوا على الصلح المقرر.
٢- ويجب أن يكون الاعتراض معللاً وأن يبلغ إلى وكيل التفليسة وإلى المفلس في ميعاد الثمانية الأيام التي تلي عقد الصلح أو عقد هيئة أصحاب أسناد القرض وإلا كان باطلاً، وأن تبلغ معه مذكرة دعوة إلى أول جلسة تعقدها المحكمة.
٣- وإذا لم يكن للتفليسة إلا وكيل واحد وكان معارضاً في عقد الصلح وجب عليه أن يطلب تعيين وكيل جديد، ويلزمه بالنظر إلى هذا الوكيل أن يطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة /٥١٩/- ١- يقدم طلب تصديق الصلح إلى المحكمة باستدعاء من الفريق الأكثر عجلة ولا يجوز للمحكمة أن تفصل في هذا الطلب قبل انقضاء ميعاد الأيام الثمانية المنصوص عليه في المادة السابقة.

٢- وإذا قدمت اعتراضات في خلال الميعاد المذكور فتفصل المحكمة في الاعتراضات وفي طلب التصديق بحكم واحد.
٣- وإذا قبل الاعتراض موضوعاً شمل الحكم ببطالان الصلح جميع ذوي العلاقة.

المادة /٥٢٠/- في جميع الأحوال يضع القاضي المنتدب قبل الحكم في مسألة التصديق تقريراً عن أوصاف الإفلاس وعن إمكان قبول الصلح.

المادة /٥٢١/- ١- إذا لم تراخ القواعد المنصوص عليها فيما تقدم أو ظهر أن أسباباً تختص بالمصلحة العامة أو بمصلحة الدائنين تحول دون تصديق الصلح وجب على المحكمة عندئذ أن ترفض

التصديق.

٢- ويمكنها أيضاً أن ترفض تصديق عقد الصلح إذا كان لا يتضمن نصاً يجيز لرئيس المحكمة أن يعين مفوضاً أو عدة مفوضين يكلفون بمراقبة تنفيذ وفك الرهن العقاري المختص بكتلة الدائنين إذا كانوا قد أجازوه ومراقبة تحويل الموجودات إلى نقود.

المادة /٥٢٢-

١- يصبح عقد الصلح بمجرد تصديقه ملزماً لجميع الدائنين سواء أكانوا مذكورين في الميزانية أم لا، وسواء كانت ديونهم مثبتة أو غير مثبتة. وهو نافذ حتى في حق الدائنين المقيمين خارج الأراضي السورية وفي حق الذين قبل دخولهم مؤقتاً في المذاكرة أيّاً كان المبلغ الذي سيخصص لهم فيما بعد بمقتضى الحكم النهائي.

٢- على أن الصلح لا يسري في حق الدائنين أصحاب الامتيازات والرهن إذا كانوا لم يتنازلوا عنها ولا في حق الدائنين العاديين إذا نشأ دينهم في أثناء مدة التقليسة.

المادة /٥٢٣-

١- بمجرد اكتساب حكم التصديق قوة القضية المقضية تنقطع آثار الإفلاس مع الاحتفاظ بسقوط الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة/٤٥٣/ من هذا القانون.

٢- يقدم وكلاء التقليسة الذين تنتهي مهامهم حسابهم إلى المفلس بحضور القاضي المنتدب فتجري فيه المناقشة ويقر. ثم يسلم الوكلاء إلى المفلس مجموع أمواله ودفاتره وأوراقه وأشياءه فيعطيه سند إيصال مقابل تسلمها.

٣- وينظم القاضي المنتدب محضراً بكل ذلك وتنتهي وظيفته.

٤- وإذا قام نزاع تفصل فيه المحكمة.

المادة /٥٢٤-

١- يجوز أن يتضمن عقد الصلح مواعيد لوفاء الديون أفساطاً لأجل متتابعة.

٢- كما يجوز أن يتضمن إبراء المدين من جزء كبير أو صغير من دينه، بيد أن هذا الإبراء يترك على عاتقه التزاماً طبيعياً.

٣- ويجوز أن يعقد الصلح بشرط الوفاء إذا أيسر المدين وفقاً للشروط المعينة في باب الصلح الوافي.

المادة /٥٢٥-

يبقى التأمين العقاري المترتب لكتلة الدائنين ضماناً لوفاء مبلغ الدين المنصوص عليه في عقد الصلح.

- المادة /٥٢٦- يحق للدائنين فيما عدا ذلك أن يطلبوا كفيلاً أو كفلاء لضمان تنفيذ عقد الصلح.
- المادة /٥٢٧- مادام المبلغ المنصوص عليه في عقد الصلح لم يدفع بكامله لايحوز للمدين أن يقوم بأي تصرف غير عادي لايتطلبه سير التجارة نفسها، ما لم يعقد اتفاق مخالف وفقاً للقواعد الواردة في هذا الشأن في باب الصلح الوافي.
- المادة /٥٢٨- ١- لا تقبل أي دعوى لإبطال الصلح بعد التصديق إلا إذا كانت مبنية على تدليس اكتشف بعد هذا التصديق وكان ناشئاً إماعن اخفاء مال المفلس أو عن المبالغة في الديون المطلوبة منه.
٢- ويجوز لكل دائن أن يقيم هذه الدعوى على أن تقام في ميعاد خمس سنوات بعد اكتشاف التدليس شريطة ألا يتجاوز ميعاد رفع الدعوى عشر سنوات من تاريخ إبرام عقد الصلح.
٣- ويبطل عقد الصلح أيضاً إذا حكم على المفلس لارتكابه إفلاساً احتيالياً.
٤- ويكون إبطال عقد الصلح مبرئاً لذمة الكفلاء الذين لم يشتركوا في التدليس.
- المادة /٥٢٩- ١- إذا أقيمت دعوى الحق العام بحق المفلس بعد تصديق عقد الصلح من أجل الإفلاس الاحتياالي وصدرت بحقه مذكرة توقيف مؤقتة أو غير مؤقتة، جاز للمحكمة أن تأمر بما يحق لها اتخاذه من التدابير الاحتياطية.
٢- وتلغى هذه التدابير حكماً بصدور قرار بمنع المحاكمة أو حكم بالتبرئة أو بالإعفاء.
- المادة /٥٣٠- ١- إذا لم ينفذ المفلس شروط عقد الصلح جاز أن تقام عليه دعوى لدى المحكمة لفسخ هذا العقد.
٢- وإذا كان هنالك كفلاء فيحضرون في الدعوى أو يدعون إليها حسب الأصول.
- المادة /٥٣١- ١- عندما تطلع المحكمة على الحكم القاضي بالإفلاس الاحتياالي تعتمد إلى تعيين قاض منتدب ووكيل أو عدة وكلاء للتفليسة. وتعتمد أيضاً إلى هذا التعيين في القرار الذي تقضي فيه بإبطال عقد الصلح أو بفسخه.
٢- ويجوز لهؤلاء الوكلاء أن يقوموا بوضع الأختام.
٣- وعليهم أن يشرعوا في الحال تحت إشراف القاضي المنتدب وبالاستناد إلى قائمة الجرد القديمة، في مراجعة الأسناد المالية والأوراق وأن يقوموا عند الاقتضاء بجرد تكميلي.
٤- وعليهم أيضاً أن يضعوا ميزانية إضافية.

٥- ويجب عليهم بلا إبطاء دعوة الدائنين الجدد - إن وجدوا - ومطالبتهم بإبراز أسناد ديونهم في خلال خمسة عشر يوماً لإجراء تحقيقها، وعليهم لصق هذه الدعوة مع خلاصة الحكم القاضي بتعيينهم ونشر ذلك في الصحف المحلية.

٦- ويتم التحقيق عن الديون بالطريقة المبينة في هذا القانون.

المادة /٥٣٢- ١- يشرع بلا تأخر في تحقيق أسناد الديون المبرزة عملاً بأحكام المادة السابقة.

٢- ولايجري تحقيق جديد في شأن الديون التي سبق تحقيقها وثبوتها وذلك مع الاحتفاظ بحق رفض تلك الديون أو إنقاصها إذا كانت قد أوفيت كلها أو جزء منها.

المادة /٥٣٣- بعد الانتهاء من الأعمال المتقدم ذكرها يدعى الدائنون لإبداء رأيهم في إبقاء الوكلاء أو إبدالهم إذا لم يعقد صلح جديد .

المادة /٥٣٤- لا يحكم بعدم نفاذ التصرفات التي قام بها المفسل بعد تصديق عقد الصلح وقبل إبطاله أو فسخه إلا إذا وقعت بقصد الإضرار بحقوق الدائنين.

المادة /٥٣٥- ١- تعاد إلى الدائنين السابقين لعقد الصلح جميع حقوقهم تجاه المفسل وحده أما بالنسبة إلى كتلة الدائنين فلا يمكنهم الدخول فيها إلا ضمن الحدود الآتية-

أ- إذا لم يقبضوا شيئاً من المعدل المئوي عند التوزيع فيدخلون فيها بكامل دينهم.

ب- إذا استوفوا جزءاً من ذلك المعدل فيدخلون بجزء من ديونهم الأصلية يناسب الجزء الذي كانوا موعودين به من المعدل المئوي ولم يقبضوه.

٢- وتطبق أحكام هذه المادة في حالة وقوع إفلاس ثانٍ لم يسبقه إبطال عقد الصلح أو فسخه.

٢- اتحاد الدائنين:

المادة /٥٣٦- ١- إذا لم يتم الصلح يصبح الدائنون حتماً في حالة الاتحاد.

٢- ويستشيرهم القاضي المنتدب حالاً فيما يتعلق بأعمال الإدارة وفي شأن إبقاء وكلاء التفليسة أو استبدالهم ويقبل في المناقشة الدائنون الممتازون أو الحائزون لرهن أو تأمين على عقار أو منقول.

٣- ينظم محضر بأقوال الدائنين وملاحظاتهم.

- ٤- وبعد الاطلاع على هذا المحضر تعين المحكمة وكلاء الاتحاد.
٥- ويجب على وكلاء التقلية الذين انتهت وظيفتهم أن يقدموا حساباً للوكلاء الجدد بحضور القاضي المنتدب وبعد دعوة المفلس حسب الأصول.

المادة /٥٣٧-

- ١- يستشار الدائنون فيما إذا كان من المستطاع إعطاء المفلس إعانة من مال التقلية.
٢- فإذا رضيت أغلبية الدائنين الحاضرين جاز إعطاؤه مبلغاً على سبيل الإعانة من مال التقلية فيقترح الوكلاء مقدار الإعانة ويحدده القاضي المنتدب بقرار.
٣- لايجوز لغير الوكلاء أن يعترضوا على هذا القرار أمام المحكمة.

المادة /٥٣٨-

- ١- إذا أفلست شركة أشخاص فللدائنين ألا يقبلوا عقد الصلح إلا مع شريك أو عدة شركاء.
٢- وفي هذه الحالة يبقى مجموع أموال الشركة خاضعاً لنظام اتحاد الدائنين باستثناء الأموال الشخصية المختصة بالشركاء الذين عقد معهم الصلح.
٣- ولايجوز أن يتضمن هذا التعاقد الخاص معهم التزاماً يوجب عليهم دفع أي معدل إلا من أموال خارجة عن أموال الشركة.
٤- ويبرأ من كل تضامن الشريك الذي عقد معه صلح خاص.

المادة /٥٣٩-

- ١- يمثل وكلاء التقلية كتلة الدائنين ويقومون بأعمال التصفية.
٢- على أنه يجوز للدائنين أن يوكلوهم بمواصلة استثمار الأموال الموجودة.
٣- ويعين الدائنون في قرارهم مدة هذا الاستثمار ومدى اتساعه كما يعينون المبالغ التي يجوز إبقاؤها بين أيدي الوكلاء لتأمين النفقات والمصاريف.
٤- ولايجوز اتخاذ هذا القرار إلا بحضور القاضي المنتدب وأغلبية تمثل ثلاثة أرباع الدائنين عدداً وثلاثة أرباع الديون التي لهم.
٥- ويقبل الاعتراض على هذا القرار من المفلس ومن الدائنين المعارضين.
٦- على أن هذا الاعتراض لا يوجب وقف التنفيذ.

المادة /٥٤٠-

- ١- إذا أدت تصرفات وكلاء التقلية الى التزامات تجاوز قيمتها مال الاتحاد كان الدائنون الذين أجازوا تلك التصرفات مسؤولين وحدهم شخصياً عما يجاوز حصتهم في المال المذكور.

٢- ولكن مسؤوليتهم لا تتعدى حدود الوكالة التي أعطوها ويشتركون فيها بنسبة ما لهم من الديون.

المادة/٥٤١-

١- يشرع وكلاء التفليسة في استيفاء ما لم يوف من الديون.

٢- ويمكنهم أن يقبلوا المصالحة بالشروط نفسها التي كانت متبعة قبلاً بالرغم من كل اعتراض يبديه المفلس.

٣- أما التفرغ عن جميع موجودات التفليسة لقاء مبلغ مقطوع فيجب أن يعرض على هيئة الدائنين في اجتماع يدعوهم إليه القاضي المنتدب بناء على طلب الوكلاء أو أي دائن من الدائنين ويجب على الوكلاء أن يحصلوا على إذن من المحكمة بذلك.

المادة/٥٤٢-

يجب على وكلاء التفليسة أن يشرعوا في بيع الأموال المنقولة على اختلاف أنواعها ومن جعلتها المتجر تحت اشراف القاضي المنتدب وبدون حاجة الى دعوة المفلس وفقاً للإجراءات المنصوص عليها لبيع المنقولات في أثناء المدة الاعدادية.

المادة/٥٤٣-

إذا لم تكن هناك معاملة بيع جبري بوشر بها قبل الاتحاد فيفوض الوكلاء إجراء البيع دون سواهم ويلزمهم أن يشرعوا فيه خلال ثمانية أيام بترخيص من القاضي المنتدب وبوساطة دائرة التنفيذ الموجودة في موقع العقارات

المادة/٥٤٤-

١- يضع الوكلاء دفتر الشروط الذي ستجري بمقتضاه المزايدة ويجري البيع وفقاً للأحكام المتعلقة بالبيع الجبري.

٢- الاحالة القطعية تحرر الأملاك من قيود الامتيازات والرهن والتأمينات العقارية.

المادة/٥٤٥-

١- يدعو القاضي المنتدب الدائنين المتحدين للاجتماع مرة واحدة على الأقل في السنة الأولى، وكذلك في السنوات التالية إذا اقتضت الحاجة.

٢- ويجب على الوكلاء أن يقدموا في الاجتماعات حساباً عن إدارتهم.

المادة/٥٤٦-

توزع أموال التفليسة على جميع الدائنين بنسبة الدين المثبت لكل منهم بعد حسم مصاريف إدارة التفليسة والاعانات التي منحت للمفلس أو لأسرته والمبالغ التي دفعت للدائنين الممتازين.

المادة/٥٤٧-

١- يقدم الوكلاء بياناً شهرياً للقاضي المنتدب عن حالة التفليسة والمبالغ التي أودعت المصرف

المعين لقبول ودائع الدولة.

٢- ويأمر القاضي المنتدب عند الاقتضاء بتوزيع المال على الدائنين ويعين مبلغه ويهتم بإبلاغ الأمر الى جميع الدائنين.

المادة/٥٤٨-

١- لايجوز لوكلاء التفليسة أن يقوموا بأي وفاء إلا مقابل تقديم السند المثبت للدين ويذكروا على السند المبلغ الذين دفعوه أو أمروا بدفعه.

٢- وإذا كان تقديم السند غير ممكن فيجوز للقاضي المنتدب أن يأمر بالدفع بعد إطلاعه على محضر تحقيق الديون.

٣- وفي جميع الاحوال يعترف الدائن بالايصال على هامش جدول التوزيع.

المادة/٥٤٩-

١- بعد انتهاء تصفية التفليسة يدعو القاضي المنتدب الدائنين للاجتماع.

٢- وفي هذا الاجتماع الأخير يقدم الوكلاء حسابهم ويكون المفلس حاضراً أو مدعواً حسب الأصول.

٣- يبدي الدائنون رأيهم في مسألة عذر المفلس وينظم محضر بذلك يدرج فيه كل دائن أقولاه وملاحظاته.

٤- وبعد انقضاء هذا الاجتماع ينحل الاتحاد حتماً.

المادة/٥٥٠-

١- يقدم القاضي المنتدب للمحكمة قرار الدائنين المختص بمعذرة المفلس وتقريراً عن صفات التفليسة وظروفها.

٢- ثم تصدر المحكمة قرارها باعتبار المفلس معذوراً أو غير معذور.

المادة/٥٥١-

لا يعتبر معذوراً مرتكب الافلاس الاحتيالي ولا المحكوم عليه لتزوير أو سرقة أو احتيال أو إساءة الأمانة أو اختلاس أموال عامة.

٣- الصلح بتنازل المفلس عن موجوداته:

- المادة/٥٥٢- -
- ١- يجوز عقد الصلح بالتنازل الكلي أو الجزئي من المفلس عن موجوداته.
 - ٢- أما شروط الصلح فهي الشروط نفسها المنصوص عليها لعقد الصلح البسيط.
 - ٣- على أن رفع يد المفلس فيما يختص بالأموال المتنازل عنها لا ينتهي بعقد هذا الصلح بل تباع هذه الأموال بوساطة وكلاء يعينون كما يعين وكلاء الاتحاد.
 - ٤- ويخضع البيع وتوزيع المال للقواعد نفسها المرعية في حالة الاتحاد.
 - ٥- ثم يسلم الى المدين من حاصل بيع الأموال المتنازل عنها ما زاد على الديون المطلوبة منه.

٤- إغلاق التفليسة لعدم كفاية الموجودات:

- المادة/٥٥٣- -
- ١- إذا حدث في أي وقت قبل تصديق الصلح أو تأليف اتحاد الدائنين أن وقفت إجراءات التفليسة لعدم كفاية الموجودات جاز للمحكمة بناء على تقرير القاضي المنتدب أو من تلقاء نفسها أن تحكم بإغلاق التفليسة.
 - ٢- ويعود بهذا الحكم الى كل دائن حق الخصومة الفردية.

- المادة/٥٥٤- -
- ١- يجوز للمفلس ولكل شخص من ذوي الحقوق أن يطلب في كل وقت من المحكمة الرجوع عن هذا الحكم إذا أثبت وجود مال كاف للقيام بنفقات التفليسة أو سلم الوكلاء المبلغ الكافي لها.
 - ٢- وفي جميع الأحوال يجب أن توفى أولاً نفقات دعاوى التي أقيمت عملاً بأحكام المادة السابقة.

الفصل الخامس

الحقوق الخاصة التي يمكن الاحتجاج بها بمواجهة التفليسة

١- أصحاب الديون المترتبة على عدة مدينين:

المادة/٥٥٥- إن الدائن الذي يحمل أسناد دين موقعة أو مظهرة أو مكفولة بوجه التضامن من المفلس ومن شركاء له في الالتزام مفلسين أيضاً يشترك في التوزيع مع كل كتلة من كتل الدائنين ويكون اشتراكه فيها على قدر مبلغ دينه الاسمي إلى أن يتم إيفاؤه.

المادة/٥٥٦- ١- لا يحق على الاطلاق لتفليسات الملتزمين بالالتزام واحد أن يرجع بعضها على بعض بالحصص المدفوعة إلا إذا كان مجموع تلك الحصص التي تؤيدها التفليسات المذكورة يزيد على مجموع أصل الدين وتوابعه.

٢- وفي هذه الحالة تعود الزيادة الى الملتزمين الذين يكفلهم بقية شركائهم في الالتزام مع مراعاة ترتيب التزاماتهم.

المادة/٥٥٧- ١- إذا كان الدائن يحمل أسناداً منشأة بوجه التضامن على المفلس وأشخاص آخرين وكان قد استوفى جزءاً من دينه قبل وقوع الافلاس فلا يشترك مع كتلة الدائنين إلا بالمتبقي من الدين بعد إسقاط الجزء المستوفى ويحتفظ الدائن بشأن هذا المتبقي بحقوقه على الشريك في الالتزام أو الكفيل.

٢- أما الشريك في الالتزام أو الكفيل الذي قام بالايفاء الجزئي فيشترك مع كتلة الدائنين نفسها فيما يختص بجميع ما أوفاه عن المفلس.

المادة/٥٥٨- ١- بالرغم من عقد الصلح يبقى للدائنين حق إقامة الدعوى على شركاء المفلس في الالتزام لمطالبتهم بجميع ما لهم من الدين.

٢- ويحق لهؤلاء الشركاء التدخل في قضية تصديق الصلح لإبداء ملاحظاتهم.

٢ - الاسترداد والامتناع عن التسليم:

- المادة/٥٥٩- -
- ١- للأشخاص الذين يدعون ملكية أموال موجودة في حيازة المفلس أن يطلبوا استردادها.
 - ٢- ولوكلاء التفليسة أن يقبلوا طلبات الاسترداد بعد موافقة القاضي المنتدب.
 - ٣- أما إذا كان هناك نزاع فالمحكمة تفصل فيه بعد سماع تقرير القاضي المنتدب.
- المادة/٥٦٠- -
- ١- يجوز على الخصوص المطالبة برد الأسناد التجارية وغيرها من الأسناد غير الموافة التي وجدت عيناً بيد المفلس وقت افتتاح التفليسة إذا كان مالكةا قد سلمها الى المفلس على سبيل التوكيل لتحصيل قيمتها وحفظها عنده تحت تصرف المالك أو كان تسليمها إليه مخصصاً بوفاء معين.
 - ٢- ويجوز أيضاً طلب استرداد الأوراق النقدية المودعة عند المفلس إذا تمكن المودع من إثبات ذاتيتها.
- المادة/٥٦١- -
- ١- يجوز طلب استرداد البضائع كلها أو بعضها ما دامت موجودة عيناً إذا كانت مسلمة الى المفلس على سبيل الوديعة أو لأجل بيعها لحساب مالكةا.
 - ٢- ويجوز طلب استرداد ثمن تلك البضائع أو جزء من ثمنها إذا كان لم يدفع أو لم تجر عليه المقاصة في حساب جار بين المفلس والمشتري.
- المادة/٥٦٢- -
- يجوز للبائع أن يمتنع عن تسليم البضائع وغيرها من المنقولات التي باعها إذا كانت لم تسلّم الى المفلس أو لم ترسل إليه أو الى شخص آخر لحسابه.
- المادة/٥٦٣- -
- ١- يجوز للبائع أن يسترد البضائع المرسله الى المفلس للتمكن من استعمال حقه في حبسها ما دامت لم تسلّم في مخازن المفلس أو في مكان له فيه مظهر التصرف أو في مخازن وسيط كلفه المفلس أن يبيعه لحسابه.
 - ٢- على أن طلب الاسترداد لا يقبل إذا كانت البضائع قد بيعت ثانية قبل وصولها بدون قصد الإضرار لمشتري آخر حسن النية.
- المادة/٥٦٤- -
- إذا كان المشتري قد تسلّم البضائع قبل إفلاسه فلا يجوز للبائع أن يحتج بدعوى الفسخ ولا بدعوى الاسترداد ولا بأي امتياز آخر.

المادة/٥٦٥- في الأحوال التي يجوز فيها للبائع أن يستعمل حقه في حبس البضائع يجوز لوكلاء التفليسة بعد حصولهم على ترخيص من القاضي المنتدب أن يتمسكوا بتسليم البضائع بعد دفع الثمن المتفق عليه للبائع.

المادة/٥٦٦- ١- إذا لم يتخذ وكلاء التفليسة هذا القرار فللبائع أن يفسخ البيع شريطة أن يدفع الى كتلة الدائنين المبلغ الذي قبضه على الحساب.
٢- ويمكنه أن يحصل على بدل الضرر الذي لحق به من جراء فسخ البيع وأن يشترك لهذه الغاية مع كتلة الدائنين العاديين.

المادة/٥٦٧- تحدد حقوق الاسترداد المختصة بزوجة المفلس وفقاً للقواعد المبينة في المواد/٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١/ من هذا القانون.

٣- أصحاب الديون المضمونة بحق عيني تبعي على منقول:

المادة/٥٦٨- إن دائني المفلس الحائزين بوجه قانوني رهناً أو تأميناً أو امتيازاً خاصاً على منقول لا تدرج أسماؤهم في كتلة الدائنين إلا على سبيل التذكير.

المادة/٥٦٩- يجوز لوكلاء التفليسة في كل حين بعد الحصول على ترخيص من القاضي المنتدب أن يستردوا لمصلحة التفليسة الأشياء المرهونة أو المؤمن عليها بعد وفاء الدين لمصلحة التفليسة.

المادة/٥٧٠- ١- إذا لم يسترد الوكلاء العين المثقلة برهن أو تأمين وباعها الدائن بثمان يزيد على الدين فيقبض وكلاء التفليسة هذه الزيادة.

٢- وإذا كان الثمن أقل من الدين فالدائن المرتهن أو صاحب التأمين يشترك بما بقي له من دينه مع كتلة الدائنين بصفة دائن عادي.

المادة/٥٧١- ١- يقدم الوكلاء الى القاضي المنتدب بياناً بأسماء الدائنين يدعون امتيازاً على أموال منقولة فيجيز هذا القاضي عند الاقتضاء وفاء ديونهم من أول مبلغ نقدي يتم تحصيله.

٢- وإذا قام نزاع على الامتياز فتفصل فيه المحكمة المختصة.

٤- أصحاب الديون المضمونة برهن أو تأمين أو امتياز على عقار :

المادة/٥٧٢- إذا حصل توزيع ثمن العقار قبل توزيع ثمن المنقولات أو حصل توزيعان معاً فالدائنون- الحائزون امتيازاً أو تأميناً أو رهناً عقارياً- الذين لم يستوفوا كل دينهم من ثمن العقارات يشتركون على نسبة الباقي لهم مع الدائنين العاديين في توزيع الأموال المختصة بكتلة الدائنين بشرط أن تكون ديونه محققة بالإجراءات المقررة فيما سبق.

المادة/٥٧٣- إذا أجري توزيع واحد أو أكثر للنقود الحاصلة من ثمن المنقولات قبل توزيع ثمن العقارات فإن الدائنين الحائزين امتيازاً أو تأميناً أو رهناً عقارياً والمحققة ديونهم يشتركون في التوزيع على نسبة مجموع ديونهم مع الاحتفاظ عند الاقتضاء بما يلزمهم رده عملاً بالمواد التالية الواردة في هذا الفصل.

المادة/٥٧٤- ١- بعد بيع العقارات وإجراء التصفية النهائية لحساب الدائنين ذوي الامتياز أو الرهن أو التأمين أو التأمين العقاري بحسب ترتيب درجاتهم لا يجوز لمن كان منهم مستحقاً بحسب درجته أن يستوفي كل دينه من ثمن العقارات المرهونة وأن يقبض ما يصيبه من توزيع أثمانها إلا بعد حسم ما استوفاه من كتلة الدائنين العاديين.

٢- أما المبالغ التي تحسم على هذا الوجه فلا تبقى لكتلة الدائنين ذوي الرهن أو التأمينات العقارية بل ترد الى كتلة الدائنين العاديين الذين تقتطع هذه المبالغ لمصلحتهم.

المادة/٥٧٥- الدائنون الحائزون رهناً أو تأميناً عقارياً الذين لا يوفي نصيبهم في توزيع ثمن العقارات إلا جزءاً من دينهم فتتبع فيما يختص بهم الأحكام الآتية :

١. تحدد نهائياً حقوقهم في المال المخصص لكتلة الدائنين العاديين على قدر المبالغ التي تبقى واجبة لهم بعد حسم نصيبهم في توزيع ثمن العقارات.
٢. أما ما أخذوه زيادة على هذا القدر في التوزيع السابق فيحسم من نصيبهم في ثمن العقارات ويرد الى كتلة الديون العادية.

المادة/٥٧٦- يعتبر الدائنون الذين لم يصيبهم شيء من توزيع ثمن العقارات دائنين عاديين ويخضعون بهذه الصفة لآثار الصلح وجميع الإجراءات المختصة بكتلة الديون العادية.

٥- حقوق زوج المفلس:

المادة/٥٧٧- ١- إذا أفلس الزوج تسترد الزوجة عيناً العقارات والمنقولات التي تثبت أنها كانت مالكة لها قبل الزواج وكذلك الأموال التي آلت إليها بلا عوض في أثناء مدة الزواج.

٢- ويحق لها أن تسترد العقارات التي اشترتها في أثناء مدة زواجها بنقود آلت إليها على الوجه المتقدم شريطة أن ينص عقد الشراء صراحة على بيان استعمال النقود وأن تثبت الزوجة مصدرها.

المادة/٥٧٨- فيما خلا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة تحسب الأموال التي أحرزتها الزوجة بعوض في أثناء مدة الزواج مشتراً بنقود زوجها ويجب أن تضم الى موجودات التفليسة إلا إذا قدمت الزوجة دليلاً بخلاف ذلك.

المادة/٥٧٩- إذا أوفت الزوجة ديوناً لحساب زوجها قامت القرينة القانونية على أنها أوفت هذه الديون من مال زوجها ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك.

المادة/٥٨٠- إذا كان الزوج تاجراً في وقت عقد الزواج أو كان وقتها بلا حرفة أخرى معينة ثم صار تاجراً في خلال السنة نفسها فإن العقارات التي كان يملكها في وقت الزواج أو آلت إليه بالإرث أو بالهبّة بين الأحياء أو بالوصية تكون وحدها خاضعة للتأمين الجبري لضمان حقوق وديون الزوجة.

المادة/٥٨١- ١- إن المرأة التي كان زوجها تاجراً في وقت عقد الزواج أو كان وقتها بلا حرفة أخرى معينة ثم صار تاجراً في خلال السنة التي تلي عقد الزواج لا يحق لها أن تقيم أي دعوى على التفليسة من أجل المنافع المنصوص عليها في صك الزواج.

٢- وفي هذه الحالة لا يحق للدائنين أن يحتجوا من جهتهم بالمنافع التي منحتها الزوجة لزوجها في الصك المذكور.

٣- وتبطل أيضاً الهبات الممنوحة بين الزوجين في أثناء مدة الزواج.

الباب الثالث

إجراءات المحكمة البسيطة

المادة/٥٨٢- إذا تبين من الميزانية التي يقدمها المفلس أو من معلومات تالية أن موجودات التفليسة لا تتجاوز خمسمائة ألف ليرة سورية أو ظهر أن المعدل الذي يراد توزيعه لا يمكن أن يتجاوز عشرة بالمائة جاز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الدائنين أن تأمر بتطبيق الاجراءت البسيطة على التفليسة.

المادة/٥٨٣- تختلف الاجراءت البسيطة عن الاجراءت العادية في الأمور الآتية:

- ١- تخفض الى النصف المواعيد المعينة لإبراز أسناد الدين وللاعتراض أو الاستئناف وغيرها من المواعيد المنصوص عليها في المواد/٤٥١ و ٤٦٥ و ٥٠٠ و ٥١٨ و ٥٣١/ من هذا القانون وإذا كان الميعاد خمسة عشر يوماً فيخفض الى ثمانية أيام.
- ٢- لا توضع الأختام.
- ٣- لا يعين مراقبون.
- ٤- يتولى القاضي المنتدب فصل المنازعات التي تقام في شأن الديون مع الاحتفاظ بحق الاستئناف عند الاقتضاء لدى محكمة الاستئناف.
- ٥- يحق للقاضي المنتدب أن يجيز كل المصالحات.
- ٦- لا يجري إلا توزيع واحد للنقود.
- ٧- يقوم القاضي المنتدب بحسم المنازعات المتعلقة بحساب وكيل التفليسة ومخصصاته

الباب الرابع

الإفلاس التقصيري أو الاحتيالي

- المادة/٥٨٤-** تنظر المحكمة الجزائية في جرائم الإفلاس التقصيري أو الاحتيالي بناء على طلب وكلاء التفليسة أو أي شخص من الدائنين أو النيابة العامة وتطبق في هذا الشأن أحكام قانون العقوبات.
- المادة/٥٨٥-** ١- إن نفقات الدعوى التي تقيمها النيابة العامة من أجل إفلاس تقصيري لا يجوز في حال من الأحوال أن توضع على عاتق الدائنين.
- ٢- في حال عقد الصلح لا يجوز للخزينة العامة أن تطالب المفلس بما أدته من نفقات إلا بعد انقضاء المواعيد الممنوحة بمقتضى العقد المذكور.
- المادة/٥٨٦-** تتحمل كتلة الدائنين نفقات الدعوى التي يقيمها باسم الدائنين وكلاء التفليسة عند تيرئة المفلس وتتحمّلها الخزينة العامة إذا حكم عليه ويبقى لها حق الرجوع على المفلس وفقاً للمادة السابقة.
- المادة/٥٨٧-** لا يجوز للوكلاء أن يقيموا دعوى من أجل إفلاس تقصيري ولا أن يتخذوا صفة المدعي الشخصي باسم كتلة الدائنين إلا بعد الترخيص لهم بموجب قرار تتخذه الأغلبية العددية للدائنين الحاضرين.
- المادة/٥٨٨-** تدفع الخزينة العامة نفقات الدعوى الجزائية التي يقيمها أحد الدائنين إذا حكم على المفلس ويدفعها المدعي الشخصي إذا برئت ساحة المفلس.
- المادة/٥٨٩-** ١- لا يجوز في حال من الأحوال أن تلقى نفقات دعوى الإفلاس الاحتيالي على عاتق كتلة الدائنين.
- ٢- وإذا اتخذ دائن أو عدة دائنين صفة المدعي الشخصي فإن النفقات في حال البراءة تبقى على عاتقهم.
- المادة/٥٩٠-** ١- في دعاوى الإفلاس الاحتيالي أو التقصيري يفصل القضاء الجزائي حتى في حال التبرئة بالأمور الآتية:
- ٢- يقضي من تلقاء نفسه بإعادة جميع الأموال والحقوق والأسهم المختلصة بطريقة احتيالية الى كتلة الدائنين.

٣- يحكم بما يطلب من بدل العطل والضرر ويعين مبلغه في الحكم الذي يصدره.

المادة/٥٩١- - ١- يعتبر باطلا بالنسبة الى جميع الاشخاص بمن فيهم المفلس كل اتفاق يعقد بين احد الدائنين

والمفلس او اي شخص اخر على منافع خاصة ينالها الدائن مقابل تصويته في هيئات التفليسة او ينجم عنه نفع خاص يناله الدائن من موجودات المفلس.

٢- ويجب على الدائن ان يرجع النقود والمبالغ التي حصل عليها بمقتضى هذه الاتفاقيات لمن تعود له قانونا.

المادة/٥٩٢- - ١- لا يترتب على الدعوى الجزائية المقامة من اجل الإفلاس التقصيري او الاحتيالي اي تعديل

في القواعد العادية المختصة بادرارة التفليسة.

٢- يلزم الوكلاء في هذا الحال ان يسلموا الى النيابة العامة جميع المستندات والصكوك والاوراق والمعلومات التي تطلب منهم.

المادة/٥٩٣- - ١- للوكلاء الحق في ان يطلعوا متى شاءوا على المستندات والصكوك والاوراق التي يسلمونها

الى القضاء الجزائي.

٢- ويجوز لهم ان يأخذوا خلاصات خاصة عنها او ان يطلبوا نسخا رسمية عنها من المكاتب.

٣- اما المستندات والصكوك والاوراق التي لم يصدر امر بالاحتفاظ بها فتسلم بعد الحكم الى الوكلاء مقابل سند ايصال.

الباب الخامس

المادة ٥٩٤

١. بعد مرور عشر سنوات على إعلان الإفلاس يستعيد المفلس اعتباره حكما بدون ان يقوم بأي معاملة اذا لم يكن مقصرا او محتالا.
٢. ان استعادة الاعتبار على هذا المنوال لا يمكن ان تمس وظائف الوكلاء اذا كانت مهمتهم لم تنته ولا حقوق الدائنين اذا كانت ذمة المفلس لم تبرا تماما.

المادة/٥٩٤-

١. يعاد الاعتبار حتما الى المفلس الذي اوفى جميع المبالغ المترتبة عليه من رأس مال وفائدة ونفقات.
٢. ولا يجوز مطالبته بالفائدة عن مدة تزيد عن خمس سنوات.
٣. ويشترط في اعادة الاعتبار لشريك في شركة اشخاص وقعت في الافلاس ان يثبت انه اوفى وفقا لما تقدم ذكره الحصة التي تعود عليه من ديون الشركة وان يكون قد حصل على صلح خاص.
٤. واذا اختفى احد الدائنين او بعضهم او غابوا او رفضوا قبول الوفاء فيودع المبلغ الواجب لهم المصرف المجاز له قبول امانات الدولة وبعد اثبات هذا الايداع بمثابة سند ايصال.

المادة /٥٩٥-

المادة /٥٩٦- تجوز اعادة الاعتبار للمفلس المعروف بامانته في الحالات الآتية:

١. اذا كان قد اوفى تماما الاقساط التي وعد بها في عقد الصلح الذي حصل عليه ويطبق حكم هذه الفقرة على الشريك في شركات الاشخاص التي تقرر افلاسها وحصل على صلح خاص من الدائنين.
٢. اذا اثبت المفلس ان الدائنين ابرؤوا ذمته ابراء تاما من ديونه او وافقوا بالاجماع على اعادة اعتباره.

المادة /٥٩٧- ١- يرفع طلب اعادة الاعتبار الى النائب العام لدى المحكمة التي اصدرت الحكم بالافلاس

وتضم اليه أسناد الايصالات والاوراق المثبتة.

٢- يحيل النائب العام جميع الاوراق الى رئيس المحكمة التي اعلنت الافلاس والى النائب العام في المنطقة التي يقيم فيها المستدعي ويكلفهما التحقيق بصحة الوقائع المعروضة.

المادة /٥٩٨/- يرسل كاتب المحكمة بكتاب مضمون علما بطلب اعادة الاعتبار الى كل من الدائنين المثبتة

ديونهم على التفليسة او المعترف بهم في قرار قضائي لاحق ولم توف لهم ديونهم بتمامها.

المادة /٥٩٩/- ١- لكل دائن لم يحصل على المعدل المقرر له في عقد الصلح او لم يبرئ ذمة مدينه ابراء تاما

الحق في ان يعترض على اعادة الاعتبار باستدعاء بسيط يقدم الى ديوان المحكمة مع الاوراق المثبتة في ميعاد شهر من تاريخ ارسال العلم اليه.

٢- وللدائن المعترض ان يتدخل في المحاكمة التي تجري لاعادة الاعتبار.

المادة /٦٠٠/- ١- بعد انقضاء الميعاد تحال الى النائب العام الذي رفع اليه الطلب نتيجة التحقيقات المنصوص

عليها فيما سبق والاعتراضات المقدمة من الدائنين.

٢- ويقوم بإحالتها مع رأيه المعلل الى رئيس المحكمة.

المادة /٦٠١/- ١- تدعو المحكمة عند الاقتضاء طالب اعادة الاعتبار والمعارضين وتسمع وجاهيا اقوالهم في

غرفة المذاكرة.

٢- ويجوز لكل واحد منهم ان يستعين بمحام.

٣- وفي حال وفاء الديون بتمامها تكتفي المحكمة بالتحقق من صحة المستندات المبرزة فإذا

رأتها متفقة مع القانون امرت باعادة الاعتبار.

٤- واذا كانت اعادة الاعتبار اختيارية تقدر المحكمة ظروف القضية.

٥- ثم يصدر الحكم في الجلسة علنية.

٦- يبلغ الحكم الى المستدعي وإلى الدائنين المعارضين والنائب العام ولهؤلاء الحق في

استئناف الحكم في ميعاد ١٥ يوما من تاريخ تبليغه اليهم.

٧- وبعد التدقيق تفصل محكمة الاستئناف في القضية وفقا للاجراءات المنصوص عليها فيما

تقدم ولا يقبل القرار الذي تصدره اي طريق من طرق المراجعة.

المادة /٦٠٢/- ١- اذا رد الطلب فلا يمكن العودة اليه الا بعد مرور سنة.

- ٢- واذا قبل الطلب ادرج الحكم الصادر عن محكمة البداية او الاستئناف في سجل محكمة التفليسة والمحكمة التي يقيم في منطقتها المستدعي.
- ٣- ويرسل ايضا هذا الحكم الى النائب العام الذي تلقى طلب اعادة الاعتبار فيأمر بالإشارة إليه في السجل العدلي.
- ٤- ويسجل ايضا هذا الحكم في سجل التجارة.
- ٥- كما ترسل نسخة عن الحكم الى سوق الاوراق المالية والبورصات ان وجدت.

المادة /٦٠٣/ لا يجوز اعادة الاعتبار التجاري الى المفلسين الذين حكم عليهم بالافلاس الاحتياالي او بسرقة

او احتيال او اساءة امانة الا اذا كانوا قد حصلوا على اعادة الاعتبار الجزائي.

المادة /٦٠٤/- يجوز اعادة الاعتبار للمفلس بعد وفاته.

الباب السادس

احكام خاصة بإفلاس الشركات

- المادة /٦٠٥/- فيما عدا القواعد المبينة في الابواب السابقة تخضع الشركات للأحكام التالية:
- المادة /٦٠٦/- ١- يجوز لجميع الشركات التجارية ما عدا شركات المحاصة ان تحصل على صلح واق كما يجوز ان يشهر افلاسها.
- ٢- ويجوز شهر إفلاس شركة وان كانت في حالة التصفية.
- ٣- وتسري هذه الاحكام على الشركات التي حكم بإبطالها بشرط ان تكون الشركة قد استمرت بصورة فعلية.
- المادة /٦٠٧/- ١- يجب ان يشتمل طلب الصلح الوافي او التصريح الذي يرمي الى استصدار الحكم بالإفلاس على توقيع الشريك او الشركاء الذين يملكون حق التوقيع عن الشركة اذا كانت شركة تضامن او شركة توصية وعلى توقيع المدير او عضو مجلس الادارة الذي يقوم بوظيفته بناء على قرار مجلس الادارة اذا كانت الشركة مغلقة او محدودة المسؤولية.
- ٢- وإذا كانت الشركة قد دخلت في طور التصفية فعلى المصفي ان يقدم التصريح المذكور.
- ٣- ويودع الطلب او التصريح ديوان المحكمة الكائن في منطقتها مركز الشركة.
- المادة /٦٠٨/- ١. يجب ايضا على جميع الشركاء في شركات التضامن وجميع الشركاء المتضامنين في شركات التوصية ان يقوموا كل فيما يختص به بالتصريح المطلوب بمقتضى هذا القانون في ميعاد عشرين يوما من تاريخ توقف الشركة عن الدفع.
٢. وعلى المحكمة ان تعلن في الحكم نفسه افلاس الشركة وإفلاس الشركاء المتضامنين.
٣. ولها ان تعين قاضيا منتدبا ووكيلا او وكلاء تشمل مهمتهم جميع التفليسات وكتل الدائنين وان تكون هذه التفليسات متميزة بعضها عن بعض. وكتل الدائنين مؤلفة من اشخاص مختلفين.
- المادة /٦٠٩/- يحق لوكيل التفليسة في جميع الشركات ان يجبر الشركاء على إكمال دفع رأسمالهم حتى قبل موعد الاستحقاق المحدد في نظام الشركة.

المادة /٦١٠/-

إذا أفلسَت الشركة إفلاسا احتياليا أو تقصيرا فيجوز عند الاقتضاء ان تقام دعوى المسؤولية الجزائية على المدير والشركاء المتضامنين في شركة التضامن وفي شركة التوصية وعلى أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة ومديريها التنفيذيين وكذلك على مدير أو مديري الشركات محدودة المسؤولية.